الكُرد في الصحافة العربية

الجزء الثانى

إعداد وتقديم
حازم اليوسفى

الكُرد
فى
الصحافة العربية

إعداد وتقديم
حازم اليوسفى

اسم الكتـــــاب: **الكرد في الصحافة العربية**

المـــــــــــؤلف: **حازم اليوسفي**

الناشـــــــــــر: **مركز القاهرة للدراسات الكردية**

التجهيزات الفنية: **الأمل للتجهيزات الفنية**

رقم الإيـــــــداع : ١٦٣٧٧ /٢٠١٤

الترقيم الدولـــــي: ٢ - ٢ -٨٥١٣٦-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٤

٤٦ المنطقة ١٩ العمرانية الثانية
الحي ١١ - ٦أكتوبر - الجيزة
ت : ٠١٢٢٢٦٢٩١٨٦

تحذير
جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة للدراسات الكردية وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إليكترونية أو نقله بأية وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أى نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقا من المركز.

إهداء

إلى كل من كتب كلمة دافع بها عن حق
شعبنا الكردي في الحرية والكرامة

تقديم

دأب الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تأسيسه عام ١٩٧٥ على رفع شعار الأخوة العربية ـ الكردية باعتبارها حقيقة راسخة رسوخ العلاقة التاريخية بين الشعبين الشقيقين ، وهو بالتالي شعار استراتيجي ثابت للحركة التحررية الكردية ، وليس شعاراً سياسياً مرحلياً أو تكتيكياً.

ويعتبر الزعيم الكردي جلال طالباني رئيس جمهورية العراق ، أبرز الرموز المجسدة للأخوة العربية ـ الكردية داخل صفوف الحركة التحررية الكردية ، وكان ومازال في مقدمة دعاتها والحريصين عليها ، حيث حرص مام جلال ومنذ بدايات عمره السياسي على إقامة أوثق العلاقات النضالية والأخوية بين الحركة التحررية القومية الكردية والعربية ، وربط الأولى بالثانية ، وجسّد ذلك ابتداء من لقائه بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، ومن ثم بالرئيس الجزائري أحمد بن بيلا عام ١٩٦٣ ، حيث حاول توطيد العلاقة معهما ، وكان له ما أراد حيث نشأت وتعززت علاقة صداقة حميمة بينهم .

وكانت القاهرة محطة أمل ولقاء لتعزيز الإخاء الكردي ـ العربي منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فقد غدت من أهم المحطات في العلاقات العربية ـ الكردية .

وعلى درب الزعيم جلال طالباني ، فأنني من أكثر الحريصين على دعم أواصر العلاقات الكردية ـ العربية، ولقد وفقني الله أن أقوم بدور في توثيق هذه العلاقات طوال تاريخي السياسي سواء كعضو أو قيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، أو كممثل للحزب في القاهرة لفترة امتدت نحو ١٠ سنوات ، تمكنت خلالها ومن

منطلق إيماني الراسخ بأهمية الأخوة العربية الكردية، أن أقوم بجهد متواضع في ضخ الدماء لشرايين هذه العلاقة ، ونسجت أواصر هذه العلاقات خاصة مع المثقفين والصحفيين والإعلاميين والسياسيين والدبلوماسيين العرب، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات والحركات الشعبية ، في مختلف المجالات الثقافية والفنية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية. ومازلت أواصل هذا الدور الذي أراه شرفاً لي وتكليف ألتزم به نحو الشعبين الكردي والعربي ، من خلال موقعي كسفير لجمهورية العراق في المملكة المغربية.

وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت الجزء الأول من هذا الكتاب في القاهرة ، وتضمن مجموعة من الكتابات والمشاهدات والشهادات لكتاب ومثقفين وسياسيين وصحفيين عرب ومصريين .

وفي هذا الكتاب أقدم الجزء الثاني ، الذي ينشره مركز القاهرة للدراسات الكردية، والذي أعتبره خطوة كبيرة وهامة في سبيل دعم وتوثيق العلاقات الكردية العربية ، من حيث كونه أول مركز عربي ومصري يهتم بالقضية والدراسات والبحوث الكردية ، من كافة النواحي السياسية والتاريخية والحضارية والأدبية ،أرى هذا المركز الرائد والمبادرة الطيبة من مؤسسه الصديق السيد عبد الفتاح ، بمثابة «الجسر» الذي يصل بين الشعبين الكردي والعربي ، الجسر الذي يعبر من خلاله التبادل المشترك بين الشعبين في كافة المجالات .

وإيماناً مني بدور هذا المركز فلقد سارعت إلى تلبية دعوة الصديق السيد عبد الفتاح لاصدار الجزء الثاني من كتابي»الكرد في الصحافة العربية» ، في محاولة لاستكمال رصد صورة كردستان والكرد في الصحافة العربية وعند النخب العربية ، وهل مازالت كما هي ، أم طرأ عليها تغير ؟ وهل هو للأحسن أم للأسوأ؟ ولقد حرصت خلال إعداد هذا الجزء على أن يعبر عن مختلف وجهات النظر والرؤى نحو كردستان والكرد

، دون انتقائية ، ولهذا فإن هذا الجزء يضم كتابات متباينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أي من التفهم والتعاطف والحيادية ، إلى الآراء غير المنصفة والمتحاملة على كردستان والكرد .

ومن المهم التأكد على أنني لم أتدخل في الكتابات المنشورة مطلقاً ، لم أضف أو أحذف حرفاً واحداً، حتى لا أوثر على القارئ الذي يسعى لتكوين وجهة نظره .

كما حرصت على تنوع الكتابات والصحف أو المجلات المنشورة فيها أو سنوات نشرها الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٣.

وكل ما أرجوه من نشر هذا الكتاب هو المساهمة في توطيد وتعزيز العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي .ومساعدة كل من يتصدى للكتابة في الشأن الكردي ، وفي العلاقات المشتركة بين الشعبين.

حازم اليوسفي

رئاسة طالباني
ومستقبل كرد المنطقة

حسني محلي

القبس الكويتية والخليج الإماراتية ٢٠٠٥/٤/٩

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وكرد المنطقة يعيشون شعوراً عاطفياً قومياً، دفع الكثير منهم إلى المراهنة على مستقبل الدعم الأمريكي لهم جميعاً في تركيا وسوريا وإيران أيضاً. وساهمت تحركات اللوبيات اليهودية في أمريكا وأوروبا في تصعيد هذه المشاعر التي تستفز العرب والترك والفرس ، الذين قالت عنهم هذه اللوبيات بأنهم قد «عذبوا وقتلوا الكرد دائماً»!

وجاء الدعم الأمريكي لكرد العراق الذين يبدو أنهم قد تحولوا إلى حليف ستراتيجي جديد لواشنطن ، ليضعهما وكرد المنطقة عموماً أمام تحديات جديدة يراهن عليها الكثيرون، خاصة بعد أن اضطرت حكومة العدالة والتنمية في أنقرة إلى الاعتراف للكرد بالكثير من الحقوق الثقافية ، تنفيذاً لطلب الاتحاد الأوروبي، فيما استمر الرفض للمطالب التركية للتنسيق والتعاون المشترك ضد ٥ آلاف من عناصر حزب العمال الكردستاني التركي الموجودين شمالي العراق قرب الحدود مع إيران.

وجاء انتخاب جلال طالباني رئيساً للعراق ليدفع أنقرة إلى اعادة النظر في مجمل حساباتها الخاصة بهذا البلد، بعد أن بات واضحاً لها أن كل ما يجري وسيجري بعد الآن هناك سينعكس بشكل أو بآخر على كرد تركيا (نحو ١٢ مليون نسمة).

وهؤلاء ليسوا جميعاً مع التيار القومي الذي يمثله حزب العمال الكردستاني ، الذي يقبع زعيمه عبدالله أوجلان الآن في السجن بالحكم المؤبد. ويعرف علماء الاجتماع والنفس والسياسة أنه ليس من الصعب أبداً استفزاز وشحن المشاعر القومية للكرد الذين يعيشون ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة، سيستغلها كل من يريد لهم أن يتحركوا ضد الدولة

التركية ودول المنطقة الأخرى التي يعيشون ضمن حدودها، خاصة أن بعض الدول الأوروبية التقليدية التي سبق لها أن لعبت دائماً بورقة الكرد لن يترددوا في العودة إلى عاداتهم السابقة لاستغلال هذه الورقة من جديد ضد الحكومة والدولة والأمة التركية التي يريد لها البعض أن تبقى خارج البيت الأوروبي ، فيما يريد لها آخرون أن تعود إلى وضعها الطبيعي بالقرب من أمريكا وحليفتها التقليدية إسرائيل.

وتدفع مثل هذه الحسابات بعض الأوساط التقليدية في أنقرة إلى التفكير بضرورة اعادة النظر في مجمل الحسابات الإقليمية لضمان المصالح الوطنية، والقومية للأمة التركية التي تتخوف لها الأوساط المذكورة ، من أن تواجه خطر التمزق إذا استمر العناد التركي التقليدي الرافض للتحالف الاستراتيجي مع واشنطن والرضوخ لمطالبها الإقليمية.

وتعود أوساط أخرى بذكرياتها إلى أيام الرئيس الراحل «تورجوت أوزال» وتتحدث عن ضرورة احتضان الكرد في تركيا والعراق، ولاحقاً احتضانهم إقليمياً لما للواقع التركي الديموقراطي من مزايا قد يرجحها كرد المنطقة وباستمرار التواجد الأمريكي في العراق.

ويريد كرد تركيا (وكرد سوريا وإيران)، لهذا التواجد أن يساعدهم أيضاً لدعم موقفهم الداخلي ، على الرغم من أن واشنطن هي التي أنزلت الضربة القاضية على الحركة الكردية في تركيا، عندما اختطفت زعيم «الكردستاني» أوجلان من نيروبي وسلمته لأنقرة في ١٥ فبراير ١٩٩٨.

وكانت السنوات ما بعد ذلك التاريخ كافية بالنسبة إلى الدولة التركية ، لاعادة النظر في سياساتها ومواقفها وأسلوب تفكيرها الذي بات واضحاً أنه قد تغير وسيتغير أكثر فأكثر خلال الأشهر القليلة المقبلة ، بعد انتخاب طالباني الزعيم الكردي رئيساً للدولة العراقية.> حيث يراهن الكثيرون على هذا التطور التاريخي المهم ، ويرى فيه البعض الفرصة الثمينة للمصالح بين الكرد وشعوب وحكومات الدول التي يعيشون داخل حدودها، شريطة أن تكون النوايا حسنة وايجابية.

فيما لا يستبعد آخرون أن يشجع هذا الانتصار السياسي والمعنوي كرد المنطقة ،للعمل من أجل المزيد من الحقوق التي قد لا تجعل من أوجلان طالباني الآخر أو مانديلا الثاني.

حلبجة عنوان القضية وليست مجرد مذبحة مخجلة

صالح القلاب

الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٣/٨

المرافعة التي تقدم بها طارق عزيز، أمام المحكمة التي تحاكمه في بغداد، تثير الإعجاب لكنها لم تكن مقنعة ويقيناً لو أن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين تحلى بهدوء الأعصاب وابتعد عن الأداء الاستعراضي ،ولم يتناوب هو وأخوه غير الشقيق برزان التكريتي على الصراخ والزعيق وتوجيه الشتائم البذيئة للقاضي ومحكمته وللمدعي العام، لكان ترك في أذهان الناس انطباعاً غير انطباع «البلطجة» الذي بقي يرافقه حتى لحظة شنقه صبيحة عيد الأضحى الماضي.

لم يكن طارق عزيز مقنعاً، مع أن مرافعته أثارت إعجاب كثيرين، ذلك لأنه لو كان صحيحاً أن الغاز الذي فتك بأهل «حلبجة» المساكين إيراني لكان على النظام السابق، الذي كان هذا الرجل أحد أركانه الأساسيين، ألا يسكت عن تلك الجريمة البشعة التي لم يقم بمثلها إلا النازيون في ألمانيا وعصابة بول بوت في كمبوديا، حيث أن الضحايا الذين أُزهقت أرواحهم في ذلك اليوم الأسود هم مواطنون عراقيون من المفترض أن هذا النظام مسؤول عنهم.

إن هذا ليس دفاعاً عن نظام «ملالي» إيران ولا تبرئة له فهذا النظام قام بدوره بأفعال ماثلة ضد الأكراد الإيرانيين وفي هذا المجال فإن كل من في رأسه شيء من الذاكرة، لا بد وأن يتذكر تلك المذابح التي نفذتها ثورة الإمام الخميني بعد انتصارها مباشرة ضد مدينة «كرمنشاه» الكردية، وضد العديد من البلدات والقرى في تلك المنطقة وكيف كان يجري إعدام أهل هذه المدينة وغيرها، بتعليقهم على أعمدة الكهرباء والهواتف ويُتركون معلقين في الهواء لأيام عدة، لإثارة الرعب في صدر كل من تراوده نفسه لرفض توجهات هذه الثورة التي كانت لا تزال وقتها ثورة فتية.

ولذلك وحتى لو أن الإيرانيين، في عهد هذه الثورة «المجيدة »!، بطشوا بالقوميين الأكراد

وارتكبوا مجازر ضد كل من طالب بحقوق قومية ولو بالحد الأدنى فإن هذا لا يبرِّئ النظام العراقي السابق من ارتكاب جريمة «حلبجة» وجرائم «الأنفال». فقيام أي جهة باضطهاد جزء من هذا الشعب الذي بقي يتعرض للاضطهاد في كل أجزاء وطنه القومي لا يعني أنه بات من حق أي جهة أخرى أن ترتكب ضد أكراد العراق أو تركيا مثل ما ارتكب ضد إخوتهم في إيران بعد انتصار الثورة الخمينية وقبل ذلك.

بعد أيام من اختراق أنباء مذبحة «حلبجة» للستار الحديدي الذي كان نظام صدام حسين يرتكب جرائمه، ضد الأكراد وضد العرب وضد البعثيين وضد الشيعة والسنة على حدٍ سواء، أقيم معرض صور «فوتوغرافية» في إحدى قاعات جامعة «سَواسْ» اللندنية حيث كان هناك تجمع معظمه من العرب للاستماع الى محاضرة ألقاها رئيس بلدية الناصرة العربية السابق المرحوم توفيق زياد، تحدث فيها عن بطولات الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اشتعلت في الضفة الغربية وغزة في نهايات عام ١٩٨٧.

كانت الصور التي عُلِّقت على جدران القاعة التي ألقى فيها توفيق زياد محاضرته مرعبة ومخيفة فالعشرات من الأمهات والآباء الذين جمَّدتهم الغازات والمواد الكيماوية تنتشر أجسادهم في شوارع هذه البلدة المنكوبة وهم يحتضنون أطفالهم ويلقون بأنفسهم فوقهم حماية لهم من هذه الغازات والمواد الكيماوية التي قال طارق عزيز، في مرافعته التي قد تثير الإعجاب لكنها غير مقنعة، أن العراق لا يمتلكها وأن إيران وحدها هي التي كانت تمتلك منها كميات كبيرة.

لكن ومع ذلك ورغم أن مشاهدة تلك الصور البشعة والمرعبة والمخيفة، التي قُدِّر عددها بنحو خمسين صورة وأكثر، تهدُّ شامخات الجبال إلا أن بعض الذين مروا عليها مروراً عابراً، والذين كانوا يحرصون على إظهار إعجابهم بصدام حسين ونظامه، تمتموا بكلام خافت أشار بعض الذين التقطوا بعضه الى أنه كان تعبيراً عن الرضا على ما حل بهذه البلدة الكردية المنكوبة.

وهنا فإن جوهر المشكلة ليس أن نظاماً مستبداً لم يتورع عن تجميد أجساد بعض أبناء شعبه، وبينهم العديد من الأطفال والنساء الأبرياء ، بالغازات السامة الصفراء وبالمواد الكيماوية الخارقة... إن جوهر المشكلة هو أن بعض العرب وبعض الإيرانيين أيضاً لا زالوا لم يستوعبوا مسألة أن لهذا الشعب، الذي يقع وطنه القومي المجزأ في قلب هذه المنطقة، الحق مثله مثل كل شعوب الأرض في الاستقلال والسيادة وإقامة دولته الوطنية المتعددة إن لم تكن هناك إمكانية في الظرف الراهن لإقامة دولته القومية الواحدة.

حتى الآن فإن هناك من لم يستوعب أن يصبح جلال الطالباني (القومي الكردي) رئيساً لدولة عربية هي العراق. والمشكلة أن هؤلاء الذين يرفضون أن يصبح هذا المواطن العراقي رئيساً لدولة من المفترض أنها دولته يرفضون أيضاً أي حقوق خاصة لأكراد العراق، ويرفضون أن يتمتع هذا الشعب بحق تقرير المصير مثله مثل شعوب هذه المنطقة الأخرى.

وحتى الآن فإن هناك من لا يزال يصر، وعلى الطريقة التركية، على أن أكراد العراق هم في حقيقة الأمر عرب وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية. والمشكلة أيضاً أن هؤلاء يرفضون في الوقت ذاته أن يصبح جلال الطالباني، الذي من المفترض أنه مواطن عراقي ويحق له ما يحق لغيره من العراقيين، رئيساً لدولة هي دولته.

وبالطبع فإن هذا الموقف لا يشمل العرب كلهم لا الآن ولا في السابق في ذروة تفجر المسألة الكردية ففي عام ١٩٦٣، وكان حزب البعث يومها يحكم في العراق وسوريا في الوقت ذاته، فعندما كان بعض العرب يلهبون أكفهم تصفيقاً للواء فهد الشاعر، الذي قاد وحدات عسكرية سورية وتوجه بها نحو كردستان العراق لمشاركة القوات العراقية في إخماد الثورة الكردية الملتهبة، كان هناك قادة عرب ضد كل هذا، وكان من بينهم المغفور له الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والمرحوم جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، التي في ذلك العام كانت تقف على رجْلٍ واحدة بعد أن اختطف منها الانفصال الإقليم الشمالي أي إقليم سوريا.

ربما يتبادر إلى الأذهان هنا أن ذلك الدعم الأردني المبكر، الذي بقي مستمراً حتى الآن وإن بصورة غير معلنة، قد جاء على خلفية إطاحة النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ وارتكاب مذابح مروعة ضد حتى أطفال العائلة الهاشمية التي كانت حاكمة هناك وأن ذلك الدعم من قبل جمال عبد الناصر قد جاء على خلفية تلك الحركة الانفصالية التي بددت حلم الرئيس المصري الأسبق، وأخرجت الإقليم الشمالي ـ السوري من الجمهورية العربية المتحدة.

والحقيقة أن في هذا شيئاً من الصحة ولا يمكن إنكاره والحقيقة أن الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر، رحمهما الله، قد التقيا في تلك الفترة المبكرة عند نقطة معاداة حكم حزب البعث في العراق وفي سوريا، رغم كل ما كان بينهما من خلافات وعلى أساس القاعدة القائلة: «عدوٌّ عدوي صديقي». لكن وبصورة عامة فإن دعم هذين الزعيمين للأكراد وحقوقهم يتعدى في جوانب كثيرة منه هذه النقطة الى نقطة أخرى في غاية الأهمية هي القناعة بأن لهذا الشعب، الذي أصيب بأكثر مما أصاب العرب نتيجة اتفاقية «سايكس - بيكو» المشؤومة،

الحق كله في تقرير مصيره والحق كله حتى في إقامة دولته المستقلة.

إن هذا هو جوهر المشكلة ولذلك فإن مرافعة طارق عزيز الآنفة الذكر بدت وكأنها لحظة قد هربت من مرحلة بدايات عقد ستينات القرن الماضي وجاءت الى هذه المرحلة التي لا واقعها واقع تلك المرحلة، ولا وضع الأكراد فيها كوضعهم عندما كانت قوات فهد الشاعر تزحف على قراهم من الغرب، وقوات رفاقه في حزب البعث تزحف على هذه القرى من الجنوب.

لقد تغيرت الوقائع والمعطيات وهذا يقتضي أن تتغير بعض القناعات والذهنيات العربية التي لا تزال تتمترس في خنادق صدام حسين. فالأكراد لم يعودوا كما كانوا عليه، ولذلك فإن من مصلحة الأمة العربية ألاَّ تقف في وجه هذا الشعب الشقيق من جديد مرة أخرى، وتحول دون أن ينال حقوقه الوطنية والقومية... إنه على العرب أن يحتضنوا هذا الشعب الشقيق، وأن يحلوا أية إشكالات بينهم وبينه بالوسائل السلمية. وأنه عليهم أيضاً مؤازرة هذه الأمة الشقيقة، كي تكون سنداً لأمتهم وليس جيباً تابعاً لإسرائيل كما يدَّعي البعض ويتمنى هذا البعض الآخر.

مع مسعود برزاني
وقصة نجاح عراقية

الدكتور سعد الدين إبراهيم

المصري اليوم ٢٠٠٧/٧/٢١

يبدو أن عام ٢٠٠٧، هو عام لقاءاتي بشخصيات خلافية، عربياً وشرق أوسطي، وعالمياً. ففي يناير التقيت السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله في لبنان، كما التقيت قيادات حماس في فلسطين. وفي شهر مايو، التقينا العقيد محمد أعلي ولد فال، الضابط الموريتاني، الذي كان استثناءً فريداً وفذاً بين العسكريين العرب، حيث إنه قاد انقلاباً عسكرياً على النظام الديكتاتوري الحاكم في بلاه، ووعد هو وزملاؤه أن ينقلوا بلدهم الصحراوي الفقير إلى الحكم الديمقراطي، وأوفوا بوعدهم في أقل من سنتين، وأجروا انتخابات ديمقراطية تحت إشراف دولي، وسلموا السلطة طواعية للحكومة المنتخبة، وانسحبوا هم بهدوء من الحياة العامة. وقد أثار عليهم حنق وكراهية كل الطغاة العرب، فقاطعوا احتفالات تنصيب الرئيس الموريتاني الجديد.

وكان الأكثر غضباً هو حاكم ليبيا، العقيد معمر القذافي، الذي اتهم الموريتانيين وولد فال وزملاءه، بأنهم «بدو متخلفون»، وذلك لتبرير استمراره في السلطة منذ انقلابه العسكري «١٩٦٩/٩/١»، قبل ٣٨ سنة. كذلك شملت لقاءاتنا الخلافية في مؤتمر بالعاصمة التشيكية براغ كلاً من الرئيس التشيكي فكلاف هافل، الذي قاد الثورة المخملية السلمية على النظام الشمولي الماركسي، حتيأسقطه عام ١٩٨٩، وكذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهو الأكثر خلافية داخل بلاده وخارجها.

أما آخر لقاءاتنا «٢٠٠٧/٧/١٥» فقد كانت مع الزعماء الأكراد في موطنهم التاريخي، شمال العراق، بعاصمة الإقليم الإدارية، وهي مدينة أربيل. وسأكرّس هذا المقال لرئيس حكومة الإقليم، وهو الرئيس مسعود البرزاني. أما اللقاء مع بقية الشخصيات الكردية،

ودور الإقليم في إنقاذ العراق، فإننا سنتناوله في مقال آخر. ولأن معظم أخبار العراق في السنوات الأربع الأخيرة، إما مأساوية أو كئيبة، فإن المرء يبتهج حينما يصادف أي تطور إيجابي يخص العراق، مهما كان متواضعاً.

ومن هنا فإن ما رأيته وخبرته في كردستان العراق خلال الأسبوع الثاني من شهر يوليو كان مبهراً لي ولمجموعة من الخبراء والدارسين والممارسين للتجارب الفيدرالية، والذين أتوا من الهند وبلجيكا وسويسرا وكندا والولايات المتحدة، وإيطاليا.

وهذا هو اللقاء الثالث الذي تنظمه هيئة «لا سلام بلا عدالة» الإيطالية بالتعاون مع البرلمان العراقي في بغداد، وبرلمان كردستان في أربيل، كان اللقاءان السابقان في مدينة فينيسيا، عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، بعد إقرار الدستور العراقي الدائم، وإجراء أول انتخابات تشريعية لكل العراق، وانتخابات إقليمية للمحافظات التي يتكون منها إقليم كردستان طبقاً لهذا الدستور، والذي تنص مادته الأولى على أن العراق دولة اتحادية «فيدرالية» ديمقراطية، تعددية.

واللقاء الثالث هو الأول الذي يعقد على التراب العراقي، في الإقليم الفيدرالي الأكثر أمناً وأماناً واستقراراً، وهو كردستان، وبمشاركة رئيس الإقليم السيد مسعود برزاني، ورئيس البرلمان العراقي، الشيخ خالد العطية ورئيس برلمان كردستان السيد عدنان المفتي.ووزراء وبرلمانيين وقيادات مجتمع مدني ورجال أعمال من عراقيي الداخل والمهجر ، وكان ضابطا الإيقاع في هذا الملتقى كما في سابقيه كل من د. بختيار أمين، وزير حقوق الإنسان العراقي السابق، ود. نيقولا فيما تالامانكا، المدير التنفيذي لمنظمة «لا سلام بلا عدالة».

وخاطب المؤتمر د. برهم صالح، نائب رئيس وزراء العراق. وجدير بالتنويه أن هذه القيادات العراقية، أكراداً وعرباً، كانوا إلى سنوات قليلة مضت، إما مقاتلين في جبال كردستان، ضد نظام صدام حسين، وإما هاربين من بطشه. وقد كنت قد التقيت بمعظم هذه القيادات خارج العراق، خلال العقود الثلاثة السابقة.

وكان أهم هؤلاء جميعاً شاباً في الثلاثين من عمره، هو مسعود البرزاني، الذي التقيته للمرة الأولى في صيف ١٩٨٢، في العاصمة السورية دمشق، حيث كان لاجئاً بعد إحدى انتكاسات حركة المقاومة الكردية المسلحة عام ١٩٧٥، بينما كنت أنا في ذلك الوقت أقوم بتأليف كتابي عن «الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي».

ومن أجل ذلك حرصت على إجراء مقابلات معمقة مع قيادات الأقليات الرئيسية في البلدان العربية، والتي اشتعلت فيها صراعات أهلية، وكان العراق والسودان ولبنان في مقدمتها.

وينحدر مسعود البرزاني من أسرة كردية عريقة، تحمل اسم قبيلتها وموطنها، وهو «برزان»، في شمال العراق. وقد ناضل جده، ثم والده، من أجل حصول الأكراد على دولتهم المستقلة، في منطقة كردستان الجبلية، التي تقع بين شمال العراق، وجنوب تركيا، وغرب إيران، وشرق سوريا.

وكان الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا، المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، على كل من الإمبراطورية العثمانية وألمانيا، والإمبراطورية النمساوية ، هو تقسيم واقتسام أقاليم ومستعمرات وتركات المنهزمين.

ومن ذلك ما حدث للعرب والأكراد، الذين كانت أوطانهم جزءً من الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يعرف باتفاق سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، واتفاقية سيفر. ووجد الأكراد وطنهم التاريخي قد تفتت بين أربعة أقطار، يمثلون أقلية سكانية ولغوية في كل منها.

وتمرد الأكراد على هذا الوضع الجديد وقتها، ولتهدئة غضبهم وتمردهم أعطاهم الحلفاء المنتصرون وعوداً غامضة بالحكم الذاتي والحفاظ على لغتهم وثقافتهم في الدول الجديدة، التي اقتسمت وطنهم كردستان «أي أرض الكرد».

ولكن الدول الجديدة، كانت نفسها تحت الانتداب أو الهيمنة البريطانية والفرنسية، وحنثت بوعودها، ولذلك رفع الأكراد في البلدان الأربعة «تركيا والعراق وإيران وسوريا» رايات العصيان على سلطات الانتداب وحكومات الأقطار الجديدة.

وقد تراوحت حظوظ الأكراد في النجاح والفشل في نضالاتهم في الأقطار الأربعة. فكان أقصى نجاح لهم في غرب إيران في أربعينيات القرن الماضي، حيث أعلنوا تأسيس جمهورية على طراز الجمهوريات السوفيتية، أطلقوا عليها اسم جمهورية مهاباد. ولكنها لم تعش إلا لمدة ١٤ شهراً، قبل أن تقضي عليها حكومة طهران بمساعدة بريطانيا.

وفي تركيا لا يزال حزب العمال الكردستاني يقاوم السلطات التركية في عصيان مسلح يتصاعد وينحسر. وفي سوريا تحدث انتفاضات محددة بين الحين والآخر من أجل حقوق المواطنة أو من أجل حقوق ثقافية.

أما في العراق فكان حظ الأكراد هو الأفضل نسبياً.ويرجع ذلك في الأساس إلى شجاعة وحنكة الملا مصطفى البرزاني الذي ساهم في النضال الكردي الممتد منذ شبابه في القرن الماضي، وكان من مؤسسي جمهورية مهاباد، وبعد انهيارها لجأ للاتحاد السوفيتي، حيث

عاش وأنجب معظم أبنائه، ومنهم مسعود، ولم يعد إلى العراق، إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٨، ولكن خلال سنوات قليلة من عودته ثار على حكم عبد الكريم قاسم، ثم على العهود التالية، والتي كان آخرها صدام حسين ونظام البعث، إلى أن وافته المنية.

ولكن الملا مصطفى هو نفسه الذي اختار ابنه مسعود، ليخلفه في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمقاومة المسلحة، التي أطلق عليها اسم «البشمرجة»، رغم أن له إخوة أكبر. وقد ورث مسعود من والده الحنكة والشجاعة.

وحين التقيته أول مرة في دمشق قبل ربع قرن، كان مسعود قد خلص إلى مجموعة من دروس النجاح، وهي قليلة، ودروس الفشل وهي كثيرة. ومن ذلك أن الأكراد في هذا الجيل لا ينبغي أن يطمحوا إلى دولة مستقلة، حيث إن الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح بذلك. وأن أقصى ما ينبغي العمل لإنجازه هو الحكم الذاتي للأكراد والديمقراطية لكل العراق.

وكان صدام حسين ونظام البعث مستعدين لمنح الحكم الذاتي للأكراد. وفي الواقع تم تعديل الدستور العراقي لينص على ذلك عام ١٩٧٥، ولكن صدام وحزب البعث لم يكونا مستعدين للتسليم بالديمقراطية لكل العراق. ولذلك ظل الصراع محتدماً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني من ناحية، وصدام وحزبه من ناحية أخرى، إلى أن سقط صدام وحزبه.

لقد كان تمسك آل برزاني وحزبهم بالديمقراطية لكل العراق، طبقاً لما قاله لي مسعود في دمشق عام ١٩٨٢، لأنه فضلاً عن إيمانهم المبدئي بالديمقراطية، فإنه لا ضمان لحكم ذاتي كردي في العراق إلا بها. وقد اقتنعت وقتها بوجهة نظر مسعود. وسجلت ذلك في كتاب الملل والنحل والأعراق، وهو ما يعني الصيغة الفيدرالية. وسجلت في نفس الكتاب أن نفس الصيغة هي أيضاً الأفضل للسودان، ولأي بلد عربي «أو غير عربي» تتعدد فيه اللغات والأديان والقوميات. ووقتها ثارت علي اعتراضات محمومة، بدعوى أنني أريد تفسيخ الوطن العربي وتفكيك أقطاره. بينما العكس هو الصحيح.

وقد أثبتت تطورات الأحداث في العراق والسودان، أن الفيدرالية هي الحل. ولكنها لا تنجح إلا بالديمقراطية للجميع. وهذا ما أكده مسعود البرزاني مرة أخرى في لقائنا الثاني في أربيل عاصمة إقليم كردستان. وما زال الرجل حريصاً على الديمقراطية لكل العراق الموحد.

فإذا كان لهذا البلد من أمل في استعادة أمنه واستقراره ووحدته وازدهاره، فإن البداية والنموذج هي إقليم كردستان. ولهذا حديث آخر مع بقية القيادات الكردية التي التقيتها، فإلى المقال القادم .

وفي كردستان شفاء للعراق

الدكتور سعد الدين إبراهيم

المصري اليوم ٢٠٠٧/٧/٢٨

الأكراد هم أحد الشعوب الأصيلة في الشرق الأوسط، ويعود تاريخهم المسجل إلى ٢٠٠٠ قبل الميلاد، وينتمون لغوياً وعرقياً إلى عائلة الشعوب الهندو أوروبية، وتشمل الأفغان والفرس والأتراك والألمان.

وقد دخلوا الإسلام بدءً من القرن الثامن الميلادي، ولكن لم يتم تعريبهم، حيث لم يختلطوا اختلاطاً مكثفاً بالعرب المسلمين الفاتحين، ولأنهم كانوا ومازالوا يعيشون في مناطق جبلية وعرة، فقد احتفظوا بلغتهم وثقافتهم وأسلوب حياتهم القبلية، ونزعتهم للحرية والاستقلالية عن أي سلطة مركزية.

ولذلك حينما قامت بريطانيا وفرنسا بتقسيم الوطن الكردي بين تركيا والعراق وإيران وسوريا، بعد الحرب العالمية الأولى، فإن السلطة المركزية في عواصم هذه البلدان حاولت إخضاعهم لسلطتها المباشرة. وقاوم الأكراد ذلك، ولايزالون يقاومون، رغم مرور ٨٦ عاماً على نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد كان العراق هو الأكثر معاناة وشقاء بسبب المسألة الكردية. من ذلك أن صراعاً مسلحاً ممتداً مع الحكومة المركزية في بغداد قد استغرق أكثر من نصف تاريخ الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١-٢٠٠٧)، سواء في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، أو العهد الجمهوري الشعبوي الذي بدأ بعبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) انتهى بصدام حسين (١٩٧٨-٢٠٠٣).

ولكن أكثر هذه العهود قسوة ودموية كان عهد الطاغية صدام حسين، حيث فتك قتلاً بحوالي نصف مليون من مواطني كردستان، وشرّد مليوناً آخرين من ديارهم، وأحل محلهم

آخرين من جنوب ووسط العراق، في هجرة قسرية غير مسبوقة في الشرق الأوسط منذ إنشاء إسرائيل وتشريد أبناء الشعب الفلسطيني.

هذا فضلاً عن تدمير أكثر من ثلاثة آلاف قرية كردية ومحو آثارها من الوجود. ولم يتردد في استخدام أبشع أسلحة الدمار الشامل، الكيماوية والبيولوجية، لترويع وقتل المواطنين الأكراد، فيما سماه صدام نفسه عملية «الأنفال»، ومذبحة حلبجة، والتي لم يستثن فيها زرعاً أو ضرعاً، نباتاً أو حيواناً، نساء أو شيوخاً أو أطفالاً.

ورغم هذا الشقاء الذي تعرض له أكراد العراق، فإن مقاومتهم لطغيان صدام حسين، ونضالهم من أجل حقوقهم لم يفترا لحظة واحدة إلى أن سقط الطغيان من جبروته، وأصبح أثراً بعد عين.

وكفكف الأكراد دموعهم، وضمدوا جروحهم، وسارعوا بإعادة بناء إقليمهم، مادياً ونفسياً واجتماعياً وسياسياً. وبينما ترنحت بقية العراق بعد سقوط نظام البعث والأخطاء الفادحة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الأمريكي في وسط وجنوب العراق، وانفجار العنف، وانتشار الإرهاب فيهما، فقد ظل شمال العراق، أي إقليم كردستان، آمناً، وازدهر اقتصاده ومجتمعه المدني، وتكرّست عملية التحول الديمقراطي من خلال نشاط الحزبين الكبيرين: الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، إلي جانب أقليات لغوية وقومية، منهم التركمان والآشوريون والكلدان واليزيديون.

وفي مرحلة سابقة من مسيرة كردستان، حينما اشتد التنافس بين الحزبين الكبيرين، وتحول إلى اشتباك مسلح، خرجت مظاهرات ضخمة، دعت إليها منظمات المجتمع المدني، واعتصمت الجماهير في الساحة المواجهة للبرلمان، ورددت هتافات الاحتجاج ضد الحزبين مطالبة بوقف الاشتباكات وحقن الدماء على الفور. وأذعن زعيما الحزبين، واستجابا لمطالب الجماهير الكردية، وخرج السيد جلال الطلباني والسيد مسعود البرزاني إلى شرفة البرلمان وتعهدا بوقف القتال، وأقسما للجماهير الحاشدة بألا يحتكما إلى السلاح مرة أخرى، لا مع بعضهما، ولا مع أي فريق كردي آخر .

وحيتهما الجماهير وانصرفت إلى حياتها، وهي تشعر بالقوة والارتياح والانتصار. واليوم يشغل جلال الطلباني منصب رئاسة الجمهورية العراقية، ويشغل مسعود البرزاني منصب رئاسة حكومة إقليم كردستان.

ربما كانت سنوات المعاناة، وانخراط معظم أبناء كردستان في الحياة الحزبية ومنظمات

المجتمع المدني، هما اللذان أعطيا الناس إحساساً عميقاً بأن الحرية ينبغي أن تكون للجميع على قدم المساواة، لكل من يعيش على أراضيهم، أكراداً وعرباً وتركماناً، مسلمين ومسيحيين ويهوداً وصابئة. وقد حرص الدستور المحلي لإقليم كردستان، على أن يكون النظام الانتخابي بالتمثيل النسبي، الذي يسمح لأصغر الأحزاب بأن يكون لها نواب في برلمان كردستان، حتى لو حصل الحزب على واحد في المائة من الأصوات.

لذلك لم نعثر في كردستان على من يشكو انعدام العدالة أو النزاهة في النظام الانتخابي. كما لم نصادف أي شكوى من ممثلي الأقليات الذين يعيشون في كردستان. بل على النقيض تماماً مما يحدث في بقية العراق، حيث يتم نسف كنائس ومعابد غير المسلمين، لمسنا في كردستان، ليس فقط الحماية والرعاية، ولكن أيضاً الاحتفاء بكل الأقليات غير الكردية وغير المسلمة.

وبهذه المعاني والمشاهد خلصنا بعد أسبوع من المعايشة، والتجوال، والحوار، إلى أن إقليم كردستان الذي كان يعيش فيه ربع سكان العراق ، وزاد العدد إلى الثلث خلال السنوات الأربع الأخيرة ، نتيجة لجوء حوالي مليوني عراقي، هو النموذج الأمثل في العراق.إن إقليم كردستان هو قصة النجاح الوحيدة في العراق إلى تاريخه. ونرجو أن تتلوها قصص نجاح أخرى.

ولكن إلى أن يحدث ذلك، أو لكي يحدث ذلك، فإن على إقليم كردستان أن يبادر إلى القيام بدور المنقذ للعراق من الضلال والدمار. وقد يبدأ ذلك بالمحافظات العراقية الملاصقة جنوباً وشرقاً وغرباً. فالمحاربون القدماء والمحدثون من البشمرجة، قد اندمجوا في الجيش العراقي الوليد، أو في الأجهزة الأمنية الجديدة للعراق. ولكنها ما زالت تتمركز في إقليم كردستان وهي الأكثر تمرساً وخبرة وانضباطاً.

وعليهم مساعدة السلطات المحلية على حفظ النظام ومناهضة الإرهاب، في المحافظات المجاورة، مثلما فعلوا في المحافظات التي يتكون منها إقليم كردستان. والأكراد ليسوا الآن طرفاً في الصراع المحتدم بين الشيعة العرب والسُنة العرب، وقد استقبلوا كل من لجأ إليهم من الطرفين طلباً للأمن والأمان.

وقد تحدثت مع الشيخ خالد العطية، رئيس البرلمان العراقي، وأحد القيادات الشيعية البارزة، عما إذا كان الأكراد يستطيعون القيام بهذا الدور، فرد بالإيجاب، وقال ليتهم يقبلون هم القيام بهذا المعروف، فهم محل ثقة معظم الشيعة، حيث كانوا مثل الشيعة ضحايا لنظام صدام البعثي.

وسألت أحد القيادات البرلمانية السُنية وهي السيدة صفية السهلي السؤال نفسه فردت أيضاً بالإيجاب، حيث إن العرب العراقيين يشتركون مع الأكراد في الانتماء للمذهب السني نفسه، ولا يشعرون بالتهديد الطائفي من الأكراد، كما يشعرون نحو الأغلبية الشيعية. وأخيراً سألت السيد عدنان المفتي، رئيس برلمان كردستان السؤال نفسه، فأجاب بتحفظ: فقط إذا طلب أصحاب الشأن أنفسهم ذلك، وفقط إذا كان هناك تأييد عربي، ودعم دولي.

وفي آخر ليلة لي في مدينة أربيل، حضر للقائي حوالي ثلاثين من قيادات المجتمع المدني في كردستان، وطرحت عليهم السؤال نفسه. وكان هناك انقسام حاد في الإجابات. وكان الذين لا يرحبون بدور المنقذ من الضلال، أولئك الذين ما زالوا يحلمون بانفصال كردستان تماماً عن العراق، وبناء دولتهم المستقلة، بعيداً عن مشكلات العرب، سواء كانوا شيعة أو سُنة.

ولكن بعد ساعتين من النقاش والحوار، اقتنع حتى أكثر الأكراد تشدداً، أن الحكم الذاتي لإقليمهم لا يمكن ضمانه مستقبلاً، إلا في عراق مستقر، آمن تعددي، وديمقراطي. فالجيران (تركيا وإيران وسوريا) لن يسمحوا، ولن يعترفوا بأي دولة كردية، على الأقل في الأجل المنظور. وعند هذه النقطة في الحوار بدأ الجميع يفكرون في الكيفية التي يمكن بها لإقليم كردستان أن يقوم بدور إنقاذ العراق من الضلال والدمار.

لقد كان للأكراد مآثر عديدة في التاريخ العربي ـ الإسلامي، نذكر جميعاً منها ما قامت به الدولة الأيوبية، بقيادة صلاح الدين في مقاومة الحملات الصليبية، وتحرير القدس، في القرن الثاني عشر الميلادي. ولكن الذي لا يعرفه كثيرون هو أن قطبين من عمالقة الأدب العربي في القرن العشرين هما من أصول كردية، وهما أمير الشعراء أحمد شوقي، والكاتب الكبير عباس محمود العقاد.

ولقد سمعت على مر الأربعين سنة الأخيرة الزعماء الأكراد جميعاً، من الملا مصطفى البرزاني إلى جلال الطلباني، إلى مسعود وإدريس برزاني، إلى برهم صالح وعدنان المفتي، والدكتور أحمد عبد الرحمن، وبختيار أمين، يشيدون بالأخوّة العربية - الكردية.ومع ذلك لم يشق الأكراد في هذه العقود الأربعة نفسها قدر شقائهم على يد الحكّام العرب في العراق. والسؤال الآن هو: هل يكون شفاء العراق على يد كردستان مستقبلاً ؟ إن تاريخ الأكراد العريق، وإنجازاتهم المعاصرة توحي بهذا الرجاء. ولكن الله وحده أعلم.

احتفالية «كردية» بعالم أزهري تثير جدلاً حول انتماء «مشاهير مصريين» للأكراد

محمد السيد صالح

المصري اليوم ٩/ ١١/ ٢٠٠٧

قاعة فسيحة ممتدة يغلب اللون الأحمر على أثاثها، رجال بملامح مختلفة كأنهم جاءوا من جميع أنحاء العالم، ونساء تختلط محجباتهن بالسافرات في ود ورضا، على المسرح مطربة صوتها شدي تغني لأم كلثوم «يا مسهرني» في أداء بكر، وكأن سيد مكاوي بُعث ليعيد لحنها إليها من جديد، وعلى اليسار وللأمام صورتان كبيرتان للغاية للرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وعلى جدران القاعة لافتات صيغت بدقة تقول إحداها «نثمن مواقف مصر العزيزة تجاه قضايانا العادلة».

الزمان صباح الخميس.. والمكان مقر وزارة الثقافة لإقليم كردستان العراق في العاصمة أربيل، حيث تحتفل الوزارة وتحت رعاية رئيس الإقليم مسعود البرزاني بالمؤرخ والعلامة المصري محمدعلي عوني، وهو من أصل كردي في حضور عدد كبير من الأساتذة الأكراد والعرب والمصريين.

اللافت في الاحتفالية التي افتتحها وزير الثقافة فلك الدين كاكائي هو الغياب التام لأساتذة جامعة الأزهر، رغم تسلمهم دعوات رسمية لهم ولرئيس الجامعة الدكتور أحمد الطيب، باعتبار أن المؤرخ عوني كان من علماء الأزهر الشريف.

درية عوني ابنة المؤرخ المصري الكردي، والمتوفى عام ١٩٥٢، قالت إن الأمن القومي ربما يكون قد اعترض على سفرهم في هذا التوقيت الحساس، وبالرغم من الغياب الأزهري فإن اللافتات التي تشيد بالأزهر «منارة العلم» بقيت على حالها على أسوار مقر الاحتفالية، وأمام الفندق مقر إقامة الضيوف.

مواقف وقرارات مترتبة وللمصريين عابرة، كان لها هنا صدى عميق للغاية، خاصة ما يتعلق منها بموقف القاهرة من الأزمة الكردية وتطوراتها، صورة عبدالناصر داخل القاعة كانت لاستقباله زعيم الحركة القومية الكردية مصطفى البارزاني عام ١٩٥٨، ورغم أن هذا اللقاء كان سريعاً وجاء أثناء مرور البارزاني بالمياه الإقليمية المصرية بعد غياب دام ١١ عاماً

في الاتحاد السوفيتي، فإننا سمعنا قصته عدة مرات في يوم واحد، ومن جميع المتحدثين الأكراد، وكذلك رواية إصدار أول صحيفة كردية، وكان ذلك من القاهرة عام ١٨٩٨ على يد أحد أفراد العائلة التيمورية، وإنشاء أول إذاعة كردية عام ١٩٥٥.

وقال المشاركون في المؤتمر إن عبدالناصر افتتح إذاعتين للأكراد لا واحدة، الأولى ضمن البرامج الموجهة التي لجأ إليها إعلام عبدالناصر، والثانية تسبب في إنشائها حين أراد الشاه أن يرد على «دعاية عبدالناصر» للأكراد بإنشائه محطة كردية تبث من طهران.

وفيما غابت الإشادة بأي مواقف للقاهرة تجاه القضية الكردية في مرحلة ما بعد عبدالناصر من جميع المتحدثين السياسيين والمؤرخين، فإن جملة «نتطلع للمواقف المصرية الجديدة» تكررت كثيراً، كما تكررت التعبيرات المباشرة والإسقاطات المجازية على المواقف التركية التي تستهدف إقليم كردستان العراق، سعياً للقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذي تقول أنقرة إن معظمهم يقومون بعملياتهم انطلاقاً من شمال العراق، خاصة في المنطقة الجبلية الوعرة.

داخل أروقة المؤتمر وخارجه، لم نسمع إدانة واضحة لحزب العمال وسلوكه، الذي قد يهز الاستقرار، الذي يعيشه الشمال قياساً بباقي العراق المشتعل بالتفجيرات والفتن، ولكن بعض السياسيين أكدوا لنا أن مسعود البارزاني يعيش في أزمة حقيقية، فالرجل لا يريد تدمير البنية التحتية التي تحققت بالفعل في الإقليم، خاصة في السليمانية وأربيل بفعل الجيش التركي، الذي يصفه الجميع هنا بالمتهور، وسيطر على أروقة المؤتمر أسماء القادة والمفكرين والشخصيات العامة والسياسيين والعلماء والفنانين والشيوخ، ذوي الأصول الكردية، وبما أن محمد علي عوني، المحتفل به مصري «من أصل كردي»، فقد ركزت الأوراق على بقية المصريين من أصل كردي.

وقدم الدكتور محمد علي السويركي «وهو أردني من أصل كردي» ورقة بعنوان «الكرد في مصر» توصل فيها إلى أن عشرات المشاهير المصريين وابتداء من العصر الفرعوني وحتى القرن العشرين هم من الأكراد.

قال السويركي: إن الكرد شكلوا في مصر دولتين عظميين، الأولى: الدولة الأيوبية، التي أسسها صلاح الدين الأيوبي، وأسهمت في رد الغزو الصليبي عن المنطقة، وبناء نهضة اقتصادية وعمرانية وزراعية وثقافية يشهد لها التاريخ.

أما الدولة الثانية فهي التي أنشأها محمد علي باشا الكبير ـ أصله من أكراد ديار بكر ـ في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، واعتبر بحق مؤسس مصر الحديثة، وصانع نهضتها

العلمية والزراعية والعسكرية والصناعية.

ودخل الدكتور السويركي في جدال علمي طويل مع المثقفين والباحثين الكرد والعرب المتواجدين، بسبب قوله إن محمد علي «كردي»، وهو ما نفاه المشاركون الذين أكدوا أن الثابت هو أنه من أصل ألباني، وكانت حجة الباحث أنه نقل روايته من مقال لعباس محمود العقاد، نقلاً عن الأمير محمد علي.

لكن الباحث توسع في نسب جذور عدد من المشاهير لأصول كردية ومنهم: الإمام المصلح محمد عبده، ومحرر المرأة قاسم أمين، والأديب عباس محمود العقاد، وأمير الشعراء أحمد شوقي، والشاعرة عائشة التيمورية ، والقاضي محمود تيمور، والشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد، والباحث حسن ظاظا، والفنانة سعاد حسني، والمخرج السينمائي أحمد بدرخان وابنه علي. كما ذكر الباحث السويركي العشرات من القادة العسكريين والقادة في الدول الفاطمية والأيوبية والمملوكية، وركز على رجال العلماء والمتصوفة، وبينهم جمال الدين أبوالمحاسن، الذي يحمل أحد شوارع حي جاردن سيتي في القاهرة اسمه، وحيث يوجد مقر صحيفة «المصري اليوم»، لكن أكثر ما قاله الباحث إثارة بشأن المشاهير المصريين ذوي الأصول الكردية هو تأكيده أن الملكة نفرتيتي كانت كردية.

ويقول إن نفرتيتي كانت من «الميتانين» الحوريين أجداد الكرد، وأنها تزوجت من امنحوتب الثالث، وبعد موته تزوجت بأخيه أمنحوتب الرابع «أخناتون».

ويشير السويركي إلى أن المصريين تأثروا في عهد أخناتون بالديانة الحورية، وأن نفرتيتي كانت شريكة زوجها في إعلان التوحيد.

ورغم الاستغراق في هذه الأبحاث التي أراد بها الباحثون الأكراد التأكيد علي أياديهم البيضاء للشعوب العربية، وانصهار رموزهم في هذه الدول، فإن الفكرة الأساسية لم تغب عن المؤتمر حتى لو جاءت في كلمات عابرة هنا وهناك «قدمنا لكم الكثير فماذا ستقدمون لقضيتنا ؟».

«صلاح الدين الكردي انتصر للمسلمين وللعرب جميعهم ضد الصليبيين في العصور الوسطي، فلم ينس الغرب أنه أفسد مشروعهم التوسعي، لذلك يستهدفون الأمة التي أخرجته».

«مصر بنت نفسها ابتداء من القرن التاسع عشر بسواعد أبنائها، وبفتح أبوابها لجميع القادمين إليها من العالم الإسلامي، ونحن نبدأ الآن في بناء قواعد المجد».

و«نقول للأعداء نحن جميعاً مع القادة.. ولا توجد أي ثغرة».

الطريق إلى «المصري اليوم» يبدأ من أربيل

محمد السيد صالح

المصري اليوم ١٠/ ١١/ ٢٠٠٧

٤ أعوام كاملة من الارتباط اليومي بشارع جمال الدين أبوالمحاسن، حيث مقر «المصري اليوم»، فشلت خلالها في الإجابة عن سؤال متكرر: من هو جمال الدين أبوالمحاسن؟ وخلال هذه المدة أيضاً ، سألت عدداً من المتخصصين عن هوية الرجل وتاريخه ولم أحصل على إجابات وافية إلا قبل أيام، لكن في مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق.

خلال المشاركة في مؤتمر عن المؤرخ المصري ـ كردي الأصل ـ محمد علي عوني، قدم الدكتور محمد علي السويركي، ورقة بعنوان «الكرد في بلاد مصر» قال خلالها إن جمال الدين أبوالمحاسن يوسف بن عبدالله بن عمر الكردي، هو عالم صوفي مولود في كردستان، وعاش حياته كلها في مصر، وأكد أنه وثق هذه المعلومة إلى جانب معلومات أخرى من كتاب «الدرر الكامنة»، إضافة إلى مراجع أخرى.

وبسبب ميل الباحثين الأكراد في المؤتمر إلى التأكيد على تأثير رموزهم في التراث الإنساني، أدخلوا عدداً من المشاهير المصريين في زمرة ذوي الأصول الكردية، فأضافوا إلى صلاح الدين الأيوبي ، وعائلته الكردية التي حكمت مصر على مدى قرن من الزمان، ملوكاً آخرين، مثل نفرتيتي زوجة إخناتون، ومحمد علي الكبير.

وفي أبحاث المؤتمر أيضاً تأكيدات بأن سعاد حسني والشيخ عبد الباسط عبد الصمد والمفكر محمود عباس العقاد وعائشة التيمورية وأحمد تيمور وأحمد شوقي من أصول كردية أيضاً، وقد تسببت هذه المعلومات في جدل علمي خلال المؤتمر، خاصة ما يتعلق بأصول محمد علي باشا، حيث إنه ثابت تاريخياً أنه من «ألبانيا»، وجاء إلى مصر جندياً ضمن الجيش العثماني، لكنه ترقى حتى تم اختياره والياً على مصر في عام ١٨٠٥.

وفي مداخلة لـ «المصري اليوم» مع الباحث الدكتور السيد السويركي، معد هذا البحث عن أصول عباس محمود العقاد وعبد الباسط عبد الصمد، حيث إن الأول من أسوان والثاني من قنا، قال إنهما أكدا أكثر من مرة أن جذورهما كردية.

لكن فريقاً من الباحثين الأكراد في المؤتمر هاجموا هذا التوجه، وقالوا إن جميعهم أو معظمهم لم يقدم شيئاً للقضية الكردية، وقالوا إن أحمد شوقي الكردي امتدح كمال أتاتورك التركي، الذي كان يذبح الأكراد، ولم يكتب بيتاً واحداً لنصرة أهل قوميته.

في المقابل، أكد عدد من الباحثين والسياسيين الأكراد، المشاركين في المؤتمر، أن عائلة محيي الدين كردية. وقال الدكتور عزالدين مصطفى رسول، وهو سياسي وأكاديمي ينتمي للحزب الشيوعي الكردستاني، إن خالد محيي الدين شارك في مؤتمر الحوار العربي ـ الكردي، الذي نظمه المفكر أحمد حمروش في القاهرة عام ١٩٨٨ بصفته الكردية، رغم مقاطعة جميع الأحزاب المصرية بما فيها حزب التجمع المؤتمر، وقال رسول إن خالد محيي الدين جلس في الصفوف الأولى، مؤكداً أنه يشارك ككردي، وليس زعيماً لحزب التجمع.

الأكراد..
بداية عصر استبداد الأقلية

محمد عبدالهادى

المصري اليوم ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨

كسبت قضية الشعب الكردى تعاطفاً كبيراً فى الشارع العربى، لاسيما أن للأكراد تاريخاً مشرفاً فى الحضارة الإسلامية يفخر به المسلمون والعرب، فمن منا لا يفخر - على سبيل المثال لا الحصر- بصلاح الدين الأيوبى القائد المسلم ، فى وقت لم يكن فيه فضل لمسلم على أخيه المسلم سوى بعمله وليس بانتمائه العرقى.

لكن هذا التعاطف بدأ يتلاشى فى الآونة الأخيرة، نتيجة ما يأتى إلينا من أخبار من العراق، وشكوى عرب العراق وأقليات أخرى من ممارسات استبداد من جانب القيادة الكردية فى شمال العراق (إقليم كردستان).. والحزبين الديمقراطى بزعامة مسعود برزانى، والاتحاد الوطنى بزعامة جلال طالبانى (رئيس العراق الآن)، ما يهدد بتقسيم دولة عربية عظيمة وفيما يؤشر لبداية عصر استبداد الأقلية فى العالم العربى.

كان الأكراد فى عهد النظام الحاكم السابق برئاسة صدام حسين، يطالبون باحترام حقوق الأقليات ، ويشكون من الاستبداد، ومن التوزيع غير العادل لعائدات الثروة النفطية، ومن ممارسات اضطهاد ضد الأقليات غير العربية، فبانت القيادة الكردية وعبر ذراعها العسكرية (قوات البيشمركة) تقوم بنفس الممارسات - بعد سقوط نظام صدام - ضد الأقليات غير الكردية، وبالسعى إلى احتكار الثروة النفطية فى شمال العراق.

مثلاً.. بعدما توصل البرلمان العراقى إلى صياغة «مشروع قانون النفط والغاز»، لضمان توزيع عادل للثروة النفطية بين محافظات العراق الثمانى عشرة وشارك الأكراد فى صياغته، أقرت الحكومة الكردية فى الإقليم قانوناً خاصاً للنفط بالإقليم، وأبرمت ١٧ اتفاقية مع شركات دولية لاحتكار العائدات النفطية من دون موافقة الحكومة المركزية فى بغداد، فى

انتهاك للدستور الجديد، الذى شارك الأكراد فى صياغته أيضاً بعد سقوط نظام صدام، وبات القانون الوطنى معلقاً برغم ما عليه من تحفظات، وتعطل تنفيذ الحكومة المركزية تعاقداتها النفطية الخارجية .

كما عطل الموقف الكردى جهود تحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار، وقبل ذلك عطل الموقف الكردى تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروة الذى طالبوا دوماً بتطبيقه!

خلال حكم نظام صدام شكا الأكراد أيضاً من الاضطهاد، برغم أن صدام كان منحهم حكماً ذاتياً فى الإقليم، حقق لهم إمتيازات وأوضاعاً حسدتهم عليها الأقليات الكردية فى تركيا وإيران وسوريا ، بل الأقليات الأخرى فى العالم العربى، ولكن القيادة الكردية وحكومتها تريد ضم مدينتى كركوك الغنية بالنفط وخانقين للإقليم، وتلوح باستخدام القوة عبر قوات البيشمركة، التى مارست عمليات عنف ضد الأقليات العربية والتركمانية فى كركوك والمسيحيين فى الموصل، لإجبارهم على مغادرتها فى مشهد وصفه عراقيون عرب بأنه يماثل ممارسات العصابات الصهيونية فى فلسطين إبان حرب ١٩٤٨ لإجبار الفلسطينيين على مغادرة قراهم ومدنهم.

ليس هذا فقط بل يرفض الأكراد تمثيل الأقليات فى إقليم كردستان مثل الشبك والإيزيدية والمسيحيين بدعوى أنهم جزء من الإقليم.. أى تأميم الأقليات الأخرى لصالح المشروع الكردى.. وهو ما لم يفعله صدام.. لا مع هذه الأقليات ولا مع الأكراد أنفسهم.

المواقف والممارسات الكردية فى العراق تحتاج إلى وقفة مع الشقيق الكردى، قبل أن يخسر التعاطف العربى مع قضيته تماماً، كون هذه المواقف وتلك الممارسات تنتقص من حقوق العرب ،ويشوبها الانتقام من عهد صدام فى عرب العراق، وتهدد بتقسيم دولة عربية تكمل أهداف المؤامرة الخارجية على العالم العربى، ناهيك عما يتردد عن علاقات كردية إسرائيلية وثيقة ، ووجود خبراء إسرائيليين فى شمال العراق بعضهم يدربون قوات البيشمركة . ويزيد من الريبة والقلق - على تلك الخلفية - رفض الأكراد النص فى دستور العراق على أن «هويته عربية»!

ولا يفوتنا هنا حديث الرئيس مبارك - لصحيفة «يديعوت آحرونوت» مؤخراً - عن وجود إسرائيلى فى شمال العراق.

فى تاريخ القضية الكردية كثير من الخيانات تعرضت لها، لعل أشهرها ما يعرف بـ«خيانة

كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، فقد عوَّل الزعماء الأكراد مطلع السبعينيات من القرن الماضى على «الدور الأمريكى» ، لكن الأمريكان وهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم ولا يشعرون بالخجل أو بتأنيب الضمير عندما يبيعون حلفائهم.

بعد الخيانات والفشل فى تحقيق الطموحات بوسائل تضر بحقوق العرب ومصالحهم، يعود الأكراد إلى العرب.. فهل سيجدون الشعوب العربية - بعدما يحدث فى العراق - كما كانت؟

ربما لا يخسر الأكراد على المدى القريب، لكنهم بالتأكيد سيخسرون على المدى المتوسط والبعيد، فتلك الممارسات ستظل محفورة فى الذاكرة العربية فى العراق وخارج العراق، لكن أمام الأكراد فرصة تاريخية للتسامح والتعايش، لتطبيق شعارهم الحرية لكردستان (فى إطار الدولة العراقية المستقلة ذات السيادة) والديمقراطية للعراق ، فلا حرية للأكراد فى وطن محتل، ولا يوجد أحد يريد عودة العراق إلى العهد السابق.

والأكراد والعرب معاً مرشحون لبناء علاقة جديدة، وعراق جديد على أساس الاحترام المتبادل والمواطنة والديمقراطية والعدالة ، عبر حوار وطنى فى إطار وطن واحد يتسع للجميع يعمل أبناؤهعلى تقدمه وازدهاره، ويقدم نموذجاً للعلاقات بين الأقليات فى الوطن الواحد يحتذى به فى العالم العربى.

الطالباني لـ «الخليج»:
أمريكا احتلت العراق من أجل «إسرائيل» والنفط

حسني محلي

الخليج الإماراتية ٢٠٠٨/١٢/٢٤

قال الرئيس العراقي جلال الطالباني، إن الأمريكان جاؤوا إلى العراق من أجل القضاء على صدام حسين لأنه كان ديكتاتوراً خطيراً يهدد حلفاء أمريكا في المنطقة ، ولا يهدد الشعب العراقي فحسب. ولفت الانتباه إلى الأهمية البالغة التي توليها واشنطن لمنطقة الخليج ونفطها، وقال إن صدام حسين كان يشكل خطراً على الكويت والسعودية ونفطهما، كما كان يشكل خطراً أكبر على حليف أمريكا الأساسي إسرائيل. وأضاف أن أمريكا بالقضاء على صدام أنجزت عملاً مهماً بالنسبة لمصالحها في المنطقة.

وتحدث الرئيس جلال الطالباني لـ «الخليج» في مكتبه الخاص في مدينة السليمانية ، حيث يتردد إليها باستمرار للراحة ومناقشة قضايا حزبية أو كردية، وقال إن الأمريكان يعتقدون أيضاً وهم على حق أنهم سيكسبون بعض المزايا الاقتصادية النفطية في العراق، وأضاف إن توقيع «شل» وشركات أخرى على اتفاقيات مهمة مع الحكومة العراقية دليل واضح على ذلك. واعتبر الطالباني كسب الأمريكان لحلفاء عراقيين مهمين جداً بالنسبة لمخططاتهم في المنطقة من أهم نتائج التدخل في العراق.

حول سؤال عما إذا كانت الاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن لبّت طموحات الشعب العراقي بالكامل قال الطالباني: نعم تلبي أكثرية طموحات ومطالب الشعب العراقي بصورة عامة ،مع أن هنالك بعض النقاط غير الواضحة. ولكن في ما يتعلق باستعادة السيادة على البحار والجو والأرض ومنع الاعتقالات وتفريغ السجون الأمريكية، وتحريك القوات الأمريكية بموافقة العراق وعدم شن أي معركة ضد الإرهابيين من دون التعاون مع الحكومة العراقية ثم احترام سيادة العراق وإلغاء نقاط التفتيش الأمريكية، وإعادة الأمور

إلى سابق عهدها سيجعل من الوجود الأمريكي في العراق شبيهاً بما هو عليه في قاعدة أنجيرليك جنوب تركيا، بالاضافة إلى استعداد هذه القوات للتعاون مع القوات العراقية في رد العدوان على العراق ومكافحة الإرهاب.

وعن مستقبل العلاقات الأمريكية - العراقية بعد الانسحاب العسكري، قال الطالباني :»لدينا اتفاقيات مع أمريكا فيما يتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا والثقافية وغيرها، وهذه العلاقات ستستمر وليس لها علاقة بالاتفاقية العسكرية والأمنية، وهي في أغلبيتها لمصلحة العراق.

وكذّب الطالباني المعلومات التي تتحدث عن احتمالات بقاء قواعد عسكرية في العراق أو كردستان بعد عام ٢٠١١، وقال إنه لن يكون هناك أي تواجد عسكري بأي شكل كان في العراق بعد التاريخ المذكور.

وأشار إلى إلغاء الشرط الذي ربط الانسحاب الأمريكي بقدرات الجيش العراقي بتحقيق الأمن والاستقرار في العراق من الاتفاقية ،وذلك بناء على طلب الجانب العراقي وقال يجب ألا ننسى أن هناك في أمريكا دعوة من الرئيس الجديد أوباما للانسحاب من العراق حتى قبل الموعد المتفق عليه في الاتفاقية.

وفي تعليقه على استفسار حول رضا أو اعتراض دول الجوار على الاتفاقية العسكرية مع الأمريكان قال الطالباني أعتقد أن تركيا مقتنعة وكذلك الأردن والكويت والسعودية، وأما إيران في البداية عارضت الاتفاقية بشدة ولكن في ما بعد وعندما شرحنا لهم الوضع بالتفصيل لم يعارضوا وسكتوا، وسوريا عارضت الى النهاية ونشرت صحيفة تشرين مقالات عنيفة جداً ضد الاتفاقية.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الاتهامات العراقية ما زالت مستمرة ضد سوريا وإيران في ما يتعلق بدعم الجماعات المسلحة في العراق قال الطالباني: سأكون صريحاً معك. بالنسبة للجهات الرسمية أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والخارجية لا نوجه مثل هذه الاتهامات لسوريا، ولكن هناك أشخاصاً في العراق لم يتم ضبطهم بالكامل، مثلاً وزير بل وحتى مدير شرطة يدلي بتصريحات ويتهم سوريا بغض النظر عن تسلل المسلحين والإرهابيين، ولكن نحن في رئاسة الجمهورية والحكومة ووزارة الخارجية نحترم العلاقات العراقية - السورية ولا ندلي بتصريحات علنية ضد سوريا، وإذا كانت لدينا ملاحظلات في أي موضوع ننقلها للأخوة السوريين ودياً وبالطرق الرسمية.

وتطرق الطالباني في حديثه لـ «الخليج» لعلاقات بلاده مع تركيا وزيارة الرئيس عبدالله جول إلى العراق وقال: لقد تفهمنا تأجيل الزيارة لأننا نعرف أن جول يعاني من مشاكل صحية في الأذن. كما نعرف أن جول حريص على زيارة العراق بأقرب فرصة. وأعتقد أن العلاقات التركية - العراقية ضرورية بالنسبة لأنقرة وبغداد وأربيل . وقد اقترحت خلال زيارتي إلى تركيا في مارس/ آذار الماضي إقامة علاقات استراتيجية مع تركيا، وبموافقة كل الأطراف العراقية. وقد تم التوقيع على اتفاقية خاصة بذلك خلال زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى بغداد في يونيو/ حزيران الماضي. كما أن العلاقة بدأت تتطور بين أنقرة وإقليم كردستان العراق بلقاء المسؤولين الأترك بالرئيس مسعود البرزاني في بغداد وأربيل.

وأكد الرئيس العراقي على التفاهم التام بين جميع الأطراف العراقية في ما يخص العلاقة مع تركيا. وأشار أيضاً إلى أهمية العلاقات الشخصية والحزبية مع المسؤولين الأتراك وأنقرة عموماً حتى قبل عام ٢٠٠٣.

وتطرق الطالباني إلى قضية حزب العمال الكردستاني التركي وعناصره الموجودين في شمال العراق باعتبار أن هذا الموضوع يعرقل تطوير العلاقات التركية - العراقية، وقال إن القيادة الكردية العراقية مصممة على عقد اجتماع للأحزاب الكردية لتطلب منها موقفاً موحداً، وهو مطالبة حزب العمال الكردستاني التركي بوقف العمل المسلح وترك السلاح، وأن يسلك طريق العمل السياسي والإعلامي. وأعتقد أن ذلك سيشكل وسيلة ضغط مهمة على الموجودين في الجبال من أجل الاقتناع بهذه السياسة. وأقولها بصراحة إن القيادة الكردية لن تتحمل إلى النهاية أن تنطلق قوات كردية من أراضي كردستان العراق الى إيران وتركيا، وأننا لا نستطيع أن نخوض حرباً كردية - كردية، ولكننا سنعارض وبجميع الوسائل وجود عناصر الكردستاني التركي في أراضي كردستان وسنضع حداً نهائياً له.

وتهرب الرئيس الطالباني من الرد بشكل واضح وحاسم على سؤال في ما إذا كانت الحكومة ستسمح للجيش التركي أو الإيراني بالقيام بعمليات عسكرية ضد مواقع المتمردين الأكراد في شمال العراق بعد تسليم الأمريكان سيادة الأجواء والأراضي العراقية بالكامل للجيش العراقي، وقال إن هذا الموضوع متروك للجنة الثلاثية. وهذه اللجنة الأمريكية - العراقية - التركية ستقرر في هذا الموضوع، كما ستقرر الوسيلة المشتركة لإنهاء التسلل إلى تركيا من شمال العراق. وكل الأطراف العراقية ضد العمل المسلح من قبل الكردستاني ضد الجارة تركيا وكذلك نشاط باجاك ضد إيران.

وكان الوضع في كركوك من أهم القضايا التي أولاها الرئيس جلال الطالباني أهمية

خاصة خلال حديثه، حيث التقى خلال الأيام القليلة الماضية مع قيادات الأحزاب والقوى التركمانية والعربية، وقال أنا أعتقد أن أهم شيء في كركوك هو تطبيع الأوضاع وإنهاء التباعد والتشنج بين المكونات الأساسية، وخلق جو التآخي والتحاور والتواصل بين جميع المكونات، وبحث القضايا المختلفة بصورة ودية وسياسية وعلمية وإيجابية. وأن القيادة الكردية لا تريد للأخوة التركمان إلا الخير ومساعدتهم في تعمير المنطقة وحل جميع المشاكل. وإذا وجدت أي أخطاء ارتكبت في الماضي بحق التركمان فالقيادة الكردية مصممة على إنهاء هذه الأخطاء وتطبيع الأوضاع. وأنا كرئيس للجمهورية العراقية أعطيت وعوداً باسم الحكومة العراقية للتركمان والعرب من أجل تلبية جميع مطالبهم وحل المشكلة بشكل نهائي.

وعن الحل الأمثل لمشكلة كركوك، قال الرئيس جلال الطالباني، الحل يكمن في تقاسم السلطات في المدينة بنسبة ٣٢٪ لكل فريق ومن ثم المشاركة في إدارة المدينة. وبعد الانتخابات البلدية القادمة يأتي دور تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور. وأعتقد أن تطبيق هذه المادة أيضاً يجب أن يتم بالتوافق بين المكونات الأساسية لكركوك وليس بفرض إحدى المكونات رأيها على الجميع.

ورداً على سؤال حول مشكلة مجالس الإسناد التي قرر رئيس الوزراء المالكي تشكيلها وعبرت القيادة الكردية عن قلقها منها قال الطالباني الحقيقة ليس الأكراد فقط ضد هذا القرار الذي أعلن المجلس الأعلى أيضاً عن اعتراضه عليه. ونحن في مجلس الرئاسة اعترضنا على القرار واعتبرناه غير دستوري وغير قانوني وغير ضروري. وجميع الأحزاب باستثناء الدعوة لا توافق على هذه الخطوة.

ورفض الطالباني تشبيه مجالس الإسناد بمجالس الصحوة وقال: مجالس الصحوة تكونت من أناس قارعوا الإرهاب وتطوعوا لمحاربة الإرهابيين وكان هؤلاء ضروريين للقضاء على الإرهاب وهم من المناطق التي كانت مسارح للعمليات الإرهابية. وأما المناطق التي تقرر إنشاء مجالس الإسناد فيها ليس فيها مشاكل إرهابية أو أمنية. لذلك نحن ضد مجالس الإسناد ولكن مع مجالس الصحوة التي تقرر إدخال ٥٠ ألفاً من عناصرها الى الجيش والشرطة ودمج الآخرين في منظمات المجتمع المدني ودوائر الدولة الرسمية. والغريب أنه في المناطق الكردية تم الاتصال مع رؤساء العشائر الكردية التي كانت تتعاون مع نظام صدام حسين وهذا يثير مخاوف الأكراد.

وتطرق الرئيس العراقي إلى مساعي البعض في البصرة لإقامة فيدرالية جديدة في

المدينة ورفض ادعاءات البعض من الذين يقولون إن العراق يتجه صوب التمزق والحرب الأهلية، وأضاف: وفقاً للمادة الأولى من الدستور فالعراق اتحادي فيدرالي. وبالتالي الفيدرالية عززت الوحدة الوطنية في جميع أنحاء العالم. ألمانيا أمة واحدة ولكن الدولة فيدرالية. وكذلك الحال في الهند والولايات المتحدة الأمريكية. وحتى لا نذهب بعيداً فالإمارات العربية المتحدة شعب واحد ولكن نظامها فيدرالي. والرئيس الراحل أوزال كان قد تحدث عن فيدرالية على أساس جغرافي في تركيا. ولكن أنا أعتقد أن فكرة إنشاء فيدرالية في البصرة لن تنجح لأن الموضوع له علاقة بالجنوب عموماً. ومع ذلك هو حق لكل محافظة وفقاً للدستور.

وعن سؤال حول استمرار المشاكل بين فيدرالية كردستان والحكومة المركزية في ما يتعلق بالكثير من القضايا المهمة قال الطالباني: أعتقد أن حل جميع المشاكل سيكون عبر الدستور. وعلى سبيل المثال موضوع النفط. فالدستور أشار إلى أن النفط المستخرج حالياً يقرر عبر الحكومة المركزية. وأما المناطق النفطية الجديدة فيجب أن يتم التشاور من أجلها بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم. أي أن المسألة ليست مسألة سيطرة الأقاليم على النفط بل أن يكون لها رأي في هذا الموضوع.

صناع العروش الجدد في العراق

السيد عبد الفتاح

نهضة مصر ٢٠١٠/٤/١٣

في حوار مع صديق كردي ـ وهو بالمناسبة دبلوماسي عراقي الآن ـ دار حول تفسير الزيارات التي يقوم بها السياسيون العراقيون إلى إقليم كردستان ولقاء جلال الطالباني ومسعود برزاني . قال لي إن هذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها الإقليم مثل هذه الزيارات , فقد شهدها قبل ذلك عقب الإعلان عن نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ , ووقتها لعب الأكراد دوراً كبيراً في تشكيل الحكومة العراقية آنذاك وتحديد شخصية رئيس الوزراء .

وأضاف صديقي في فخر : لقد أصبح الأكراد هم صانعي الملوك والعروش في العراق . وبات الأكراد قوة كبيرة لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها عند رسم الخريطة السياسية في العراق , وعند تحديد شخصية رئيس الوزراء . فالأكراد وإن لم يكونوا الطرف صاحب الأغلبية في الشارع العراقي , وبالتالي ليسوا الطرف الأقوى , إلا أنهم اللاعب الأهم . وأعتقد أن ما تشير إليه النتائج الأولية من عدم قدرة أي قائمة على تحقيق الاكتساح أو الأغلبية , فإن دور الأكراد يزداد أهمية نظراً لأن كل قائمة ستحرص على التنسيق معهم وضمانهم في صفها . وهذه الزيارات خير دليل .

وعقب زيارة عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية , القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي . زار إياد علاوي الإقليم , وخلال الزيارة أكد على متانة علاقته مع الأكراد وعلى دورهم الهام في بناء العراق الجديد , وقد حاول علاوي رأب الصدع الذي تسبب

فيه طارق الهاشمي عضو قائمته . فاصطحب معه في زيارته للإقليم وفداًضم كل من، راسم العوادي وفلاح النقيب وعبد الله الجبوري وعدنان الجنابي وعارف بهاد ومحمد علاوي.

وجرى خلال اللقاء تبادل الآراء حول آخر المستجدات السياسية على الساحة العراقية والمسائل التي تخص مستقبل العراق والعملية السياسية ومرحلة ما بعد الإعلان عن

نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي ومشاركة جميع المكونات في الحكومة المقبلة.

وفي تصريح صحفي مشترك عقب الاجتماع، قال الرئيس برزاني: إن زيارة الدكتور إياد علاوي إلى إقليم كردستان هي زيارة أخوية، وبالتأكيد أن هذه المرحلة تحتاج إلى التشاور بين الجميع.

وحول موقف التحالف الكردستاني من انتخابات مجلس النواب العراقي، قال برزاني: بالرغم من وجود عدة النواقص، فإن الانتخابات كانت ناجحة، ونتمنى أن تكون نتائجها مبعث خير للعراق.

وحول إيجاد حلول مناسبة للمسائل العالقة بين الحكومة الاخادية وحكومة إقليم كردستان، قال: سنرى عمل الحكومة الجديدة وآنذاك سنقرر كيفية إيجاد الحلول، وحول تشكيل الإئتلافات، مضيفاً أنهم الآن في مرحلة التشاور.

ووصف إياد علاوي زيارته إلى إقليم كردستان بالأخوية، وقال: نحن مع حلفاء ورفاق درب النضال ضد النظام الدكتاتوري، ونحن الآن نتشاور مع بعضنا البعض لينعم جميع العراقيين بالأمن والاستقرار، وأن يكون لجميع أبناء هذا البلد دور في إطار شراكة حقيقية وواقعية دون تمييز، باستثناء الإرهابيين والذين تلطخت أيديهم بدماء أبناء الشعب العراقي.

وأضاف علاوي: نحن الآن في تشاور مستمر مع قيادة إقليم كردستان، وخاصة مع الأخ رئيس الإقليم، وكانت آرائنا متطابقة حول الاستقرار الذي ينبغي أن يكون موجوداً في العراق.

وتابع علاوي: نحن ننتظر إعلان نتائج الانتخابات، ليكون هناك تعاون موسع بين جميع القوى والأطراف السياسية للوصول إلى رؤية مشتركة من أجل إيصال العراق إلى بر الأمان.

ويبدو أن الزيارة نجحت في تلطيف الأجواء مع الأكراد وإن لم تنجح تماماً في زحزحة الموقف الكردي الذي بدا أنه يميل نحو التحالف مع الائتلاف الوطني ولا يستبعد التحالف مع ائتلاف دولة القانون .

وقد تغيرت نبرة التصريحات التي أطلقها قادة الأكراد عقب الزيارة ومنها ما قالهمرشح قائمة التحالف الكردستاني محسن السعدون عندما أكد حرص قائمته على ضمان نجاح العملية السياسية في البلاد.و احتفاظ قائمتهم بعلاقات طيبة مع معظم الأطراف

السياسية العراقية، مبيناً أن التحالف الكردستاني أثبت مرة أخرى بأنه يتمتع بموقع متميز في العملية السياسية وارتباطه بكل الأطراف، لافتاً إلى أنه ليس لديهم خطوط حمر تجاه أية جهة.وأعلن مرشح قائمة التحالف الكردستاني أن الزيارات التي شهدها إقليم كردستان تأتي في إطار الاستعراض التمهيدي لتشكيل الحكومة في ضوء نتائج الانتخابات.

كما استقبل الدكتور برهم أحمد صالح رئيس حكومة إقليم كردستان يوم الأربعاء ٣/١٧، في أربيل عاصمة الإقليم، رئيس مجلس النواب العراقي إياد السامرائي ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني.

وجرى خلال اللقاء، بحث النتائج الأولية للانتخابات والأوضاع والمستجدات في العراق وإقليم كردستان وواجبات القوى السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات.

وأكد الجانبان أهمية أن تشكل حكومة اتحادية قوية تكون قادرة على تنفيذ متطلبات المواطنين وتعمل من أجل حل جميع المشاكل الموجودة في إطار الدستور والتوافق الوطني.

وأوضح برهم أن حكومة الإقليم ترحب بجميع القوائم والكيانات السياسية التي تؤمن بالدستور وبحقوق شعب كردستان.

ثم استقبل مسعود برزاني رئيس الإقليم السامرائي في نفس اليوم الأربعاء، في منتجع صلاح الدين . وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع العراقية والنتائج الأولية لانتخابات مجلس النواب العراقي وكيفية تشكيل الإئتلافات ومستقبل العملية السياسية بعد الانتخابات.

وأشار السامرائي إلى أن الأكراد طرف رئيس في تشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة في العراق وله ثقله في العملية السياسية الجارية بالبلاد.

وأكد برزاني على أن موقف الأكراد من الإئتلافات غير مرهون بعدد المقاعد البرلمانية، بل مرهون بالعلاقات التاريخية ونهج هذه الأطراف، والانتخابات هذه المرة كانت أفضل من انتخابات عام ٢٠٠٥ وخاصة من الناحية الأمنية،ونحن بانتظار النتائج النهائية، ولم نأخذ أي قرار حول تشكيل تحالف مع أي طرف، ومن أولوياتنا تنظيم البيت الكردي ولم نضع خطوط حمراء أو فيتو على أي طرف.

وعلى مستوى العراق فالمسائل التي يرتكز عليها التحالف الكردستاني في تحالفاته مع الأطراف والكيانات السياسية في العراق هي، الالتزام بالشراكة الحقيقية وإعادة بناء الجيش

وقوات الأمن والدستور وإجراء عملية الإحصاء السكاني العام، وعلى مستوى العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية وإيجاد حلول مناسبة وفعلية لتنفيذ المادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز وميزانية البيشمركة كجزء من منظومة الدفاع العراقية.

وبلغت ذروة الغزل السياسي للأكراد عندما أصدر القيادي في ائتلاف العراقية جمال البطيخ بياناً دعا فيه زميليه في القائمة أسامة النجيفي وطارق الهاشمي إلى الاعتذار عما بدر منهم من تصريحات ضد الأخوة الكرد، ودعا البطيخ في بيانه إلى بناء علاقات جيدة وجديدة مع القادة الكرد وخص بالذكر موضوع الحكومة المحلية في محافظة نينوى وحل الإشكال بين قائمة الحدباء ونينوى المتآخية بأسرع وقت ممكن.

وقال البيان : إن الموقف الوطني الأصيل يتطلب الشجاعة من قيادي ائتلاف العراقية بمراجعة أنفسهم ومواقفهم من الأخوة الكرد، وأخص بالذكر تصريحات سبق أن أدلى بها الأستاذ أسامة النجيفي اتهم فيها قوات البيشمركة بممارسات وانتهاكات في الموصل، كما سمعنا النبرة الشوفينية الاستعلائية في تصريح المتحدث باسم السيد طارق الهاشمي والمتعلق بمنصب رئيس الجمهورية والذي قال فيه «إن هذا المنصب يجب أن يكون للعرب السنة». وقد قلنا حينها إن منصب رئيس الجمهورية خاضع للكفاءة والنزاهة لا للعرق أو المذهب. ولأن التحالف الكردستاني عنصر شريك وفعال بالعملية السياسية وصمام الأمان في تشكيل الحكومة القادمة، أدعو عدداً من إخواني في ائتلاف العراقية إلى بناء علاقات جيدة وجديدة مع القادة الكرد وأخص بالذكر موضوع الحكومة المحلية في محافظة نينوى وحل الإشكال بين قائمة الحدباء ونينوى المتآخية بأسرع وقت ممكن. وقد أكدت هذه التحركات والبيانات صحة ما قاله الدبلوماسي الكردي عن أن الأكراد صاروا هم « صانعو العروش والملوك « .

الدبكة الكردي .. هوية شعب

السيد عبد الفتاح

نهضة مصر ٢٠١٠/٤/١٣

إذا أردت أن تعرف شعباً , فعليك أن تتعرف على تراثه الشعبي , كيف وماذا يأكل ؟ , استمع إلى قصصه وحكاياته وأساطيره وخرافاته , وأسمع كذلك أغانيه , وأقرأ أدبه شعره ونثره , سر في شوارعه . تكلم معه , لاحظ كيف يتكلمون , دقق في نظراتهم . واستمع أيضاً لنكاتهم , وشاهد كيف يرقصون . بهذه الأمور تستطيع أن تعرف شعباً , لا يجب عليك أن تقتصر على معرفة جغرافيته وتاريخه وحياته السياسية . فهذه الثلاثية بدون معرفة ما سبقها لن تتيح لك معرفة كاملة وحقيقة عن أي شعب من الشعوب .

هذا ما وضعته أمامي وأنا أبحث عن معرفة الشعب الكردي دون رتوش , ودون نقصان في الصورة . لم أكن مشغولاً فقط في زيارتي بمتابعة الشأن السياسي وعملية الانتخابات , كان يشغلني أكثر من ذلك أن اقترب من الشعب الكردي , طلبت من مرافقي أن يتيحوا لي الفرصة لكي أسير في الشوارع بحرية حتى أتعرف بنفسي على الأكراد , أحاور معهم واستمع إليهم . اعتمدت على مجموعة من الأصدقاء أدركوا تماماً رغبتي في معرفة طبيعة الكردي دون رتوش , أريد أن أتعرف عليه دون أن يعرف أنني صحفي جاء إلى الإقليم في مهمة صحفية ولمتابعة العملية الانتخابية . لم يتأخر أصدقائي عن مساعدتي . اصطحبني « هجار » في جولات بالشوارع , سرنا دون حراسة , كان يعرفني بأنني صديقه المصري . جلسنا على المقاهي , وأكلنا في مطاعم شعبية , وركبنا « ميكروباصات » . قابلت وتعرفت على مواطنين عاديين وطلاب جامعيين وفنانين وشعراء وأدباء وموسيقيين وصحفيين . استمعت إلى هؤلاء جميعاً على طبيعتهم فخرجت كلماتهم صادقة صريحة .

في يوم جمعة جاءني «هجار» ـ وهو بالمناسبة إعلامي متميز في مؤسسة «خاك»

وتعني الأرض بالكردية , ويعد رسالة للماجستير في القاهرة بمعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية , وفوق ذلك فهو يعشق مصر والمصريين عشقاً خاصاً , ودائماً ما يردد أنه يحلم بأن يعيش في مصر إقامة دائمة ـ ودعاني إلى «فسحة» راهن على أنها ستعجبني وتبهرني في نفس الوقت . قال لي إن الأكراد في العطلات وخاصة في أيام الجمعة لا يجلسون في بيوتهم بل يخرجون عن بكرة أبيهم إلى الجبال والسهول لقضاء اليوم بأكمله هناك . يتمتعون بالطبيعة الخلابة , يستنشقون هواء نقياً, يتناولون طعامهم الذي غالباً ما يكون «الكباب» و«التكا» والكباب في كردستان يطلق على «الكفتة في مصر» أما «التكا»

فهي قطع الدجاج المشوية . يغنون ويرقصون . وهنا مربط الفرس . يرقصون هي ما كنت أريد أن أتعرف عليه . فأنا لدي خلفية عن الرقص الكردي وهو ما يطلق عليه « الدبكة « . وهي واحدة من أهم ميزات «الهوية» الكردية . قد تجد أكراداً لا يلبسون زيهم الشعبي « الشروال» فقد انتشرت الملابس الحديثة «البنطلون والقميص وغيرهما» تماماً وكأنك في مصر . لكنك لا يمكن أبداً أن تجد كردياً رجلاً كان أو إمرأة , شاباً أم عجوزاً أو طفلاً , غنياً أو فقيراً , عادياً أو سياسياً أو دبلوماسياً , إلا ويتقن «الدبكة» وإلا فهو ليس كردي .

الدبكة لدى الأكراد بمثابة «هوية» لا يمكن أن تضيع وتندثر وإلا ضاعوا هم معها .

ركبت السيارة مع «هجار» والكاميرا في يدي التقط بها كل ما تقع عليه عيني ونمر به , فهي جميعاً تستحق التوثيق ولا يمكن أن تترك . الجبال , اللون الأخضر , تجمعات الأكراد حول الشواء « يدبكون» على أنغام الموسيقى الكردية المميزة . رأيت وكأن بيوت السليمانية قد خلت من « أي بني آدم « والجميع جاء إلى هنا .بعد نحو ساعة توقفنا ونزلنا لننضم إلى مجموعة من الأكراد , أسرة كبيرة ـ لا يعرفها هجار ـ ألقينا عليهم التحية ردوا بأحسن منها , رحبوا بنا .. أحضروا لنا المثلجات والعصائر . جلسنا .. أحضروا لنا زجاجات صغيرة من الماء ـ تقديم الماء هناك من واجبات الضيافة ـ ثم أكواب الشاي ـ وهي صغيرة الحجم يطلقون عليها « استكانة « ـ زاد ترحيبهم بي عندما عرفوا أني مصري فمصر عندهم هي « أم الدنيا « . تحدثوا عن مصر وفضلها عليهم في الثقافة والفنون والأدب وعلماء الأزهر . يحفظون المسلسلات المصرية عن ظهر قلب وباللهجة المصرية . بالقرب منا كانت هناك تجمعات أخرى , يرقصون الدبكة . قال لي هجار : لماذا لا نقوم ونشارك معهم في الدبكة ؟ وافقت على الفور . انضممنا إليهم . كنت كالطفل الذي مازال يحبو , أو مثل عم «علي الطواف» في مسلسل «عائلة الدوغري». الذي قضى حياته كله حافياً يحلم بحذاء وعندما اشتروه

له وارتداه سار وهو يترنح ويكاد يقع على الأرض , لكن تشجيع «هجار» أزال عني الحرج فأخذت «أعجن» أو «أضبش» في بلاهة منقطعة النظير , أثارت ابتساماتهم ثم ضحكاتهم البريئة . تبرعوا جميعاً بشرح الطريقة وأخذوا بيدي فبدأت «أدبك» «سلو موشن» , أقلدهم في تصميم وتركيز . إلى أن قالوا لي لقد صرت « كردياً « ينقصك بعض الملاحظات وتتقن الدبكة . كما أن عليك أن تميز أنواعها . سألتهم : هي أنواع ؟ أجابوني : نعم هي ليست رقصة واحدة . بل هي أنواع كثيرة . وطمأنوني أنني سوف أتقن عدداً منها في فترة وجيزة ولكن المهم هو الممارسة . قلت لهم مازحاً : اعطوني إقامة دائمة في كردستان وأنا أنافس «أجدع» واحد فيكم .

لكنني كنت أدرك تماماً أن الأمر لا يقتصر على مجرد حركات بالأكتاف والأرجل واليدين فقط . بل إنها أكثر من ذلك . وهذا ما حاولت معرفته . وفي لقاء مع الصديق الصحفي «مشرق عباس» مدير مكتب جريدة الحياة في بغداد والذي كان موجوداً في السليمانية ويعيش فيها بصفة شبه دائمة . أعطاني موضوعاً كتبه عن الدبكة الكردي يجيب عن كثير مما أردت معرفته عن الدبكة .

كتب مشرق :

يقول الكاتب الكردي عارف قرباني «تعال واشترك في دبكتنا... لتفهم كيف نفكر!»... والدبكة الكردية في جوهرها نسخة عن مئات الرقصات الشرقية التي تكرس روح الجماعة، لكنها تتميز في جبال إقليم كردستان العراق، بأنها ليست مجرد فولكلور اجتماعي موسمي يحفظ الذاكرة الجمعية، بل أنها في صميمها تعبر عن بطاقة هوية لها صلة وثيقة بفهم طريقة تفكير هذا الشعب ونمط حياته وحتى قراءة أسلوب عمل سياسييه.

في الدبكة الكردية يجتمع عدد كبير من الرجال والنساء والشباب والكهول وحتى الأطفال، على شكل شبه دائرة متحركة يؤدي أفرادها حركات محددة على إيقاع عاطفي في الغالب يروي على غرار أغنية ناصر رزازي «برزي» غزلاً بسيدة طويلة ترقص فيزهر الجبل بمفاتنها.

كل صباح جمعة تأخذ عائلة « آوات محمد « معداتها وتجتمع بعدد من عائلات أقاربها، لتنصب مخيماً على تلة خضراء بالقرب من بحيرة دوكان إلى الشمال من مدينة السليمانية، والأصل أن المدن الكردية تصبح في أيام العطل شبه فارغة لحرص الجميع على التوجه إلى الجبل وقضاء اليوم هناك.

ما إن تضع الرحلة أوزارها حتى تبدأ طقوس الدبكة ولا تتوقف طوال ساعات إلا لتناول طعام الغداء وهو في الغالب «كباب» يتولى الرجال وليس النساء شواءه.

اشتراك عربي قادم من بغداد في هذا الطقس ليس يسيراً، فعلى

العربي قبل أن يدخل دائرة الرقص الكردية أن يكون مهيئاً للفهم، فهنا مجتمع محافظ في النهاية يتعامل مع الاختلاط بين الجنسين بالعقلية نفسها التي تتعامل فيها المجتمعات الشرقية الأكثر محافظة، إلا أن حلقة الرقص شيء آخر، فهي خارج حسابات المحافظة والانفتاح الاجتماعي، وقبول الغريب داخلها يتطلب جهداً يقع على عاتقه خصوصاً لجهة اتقان الحركات والتناغم مع الإيقاعات وقبل ذلك إبداء حسن النية.

لا يتحدث « آوات « أو أي من أفراد عائلته عن السياسة خلال حفلة الشواء والدبكات، بل هو شخصياً لا يفضل الحديث في السياسة في أي وقت، لكن حين تستفزه بسؤال عن مستقبل إقليم كردستان في ظل التناحر الحزبي يحدثك عن مسلمتين الأولى أن «الأحزاب فاسدة وهي بحاجة إلى إصلاح»، والثانية أن «فساد الأحزاب شيء وتوحدها لحماية تجربة الإقليم من «بغداد» شيء آخر».

« آوات « الرجل البسيط الذي لم يكمل الدراسة الإعدادية يتحدث بنفس منطق رجل السياسة الكردي اللامع الذي حصل على شهادته الأكاديمية من جامعة أوروبية.

في الحياة تصبح الدبكة مناسبة لتجاوز الضغائن وإمساك يد الخصوم، وفي السياسة يصبح توحد الأهداف في بغداد مناسبة لترك الخلافات تأخذ مداها في أربيل والسليمانية ودهوك.

وفي الحياة تكون الدبكة واجباً وليست اختياراً، فالكردي لا يصبح كردياً من دون حضورها.

يروي الكاتب خالد سليمان المتحدر من بلدة «كلار» رواية ريفية قديمة تتحدث عن رجل ريفي صادفه عربي باكياً وهو يستمع إلى أغنية كردية حزينة، فسأله عن معنى كلمات الأغنية باللغة العربية فكانت حكاية تقليدية عن فراق حبيبين، فما الذي يستدعي البكاء إذن - سأل العربي - أجاب الكردي بحيرة : « كاكا « ـ يعني أخي ـ كنت أتمنى لو تستمع إلى الأغنية ككردي لكنت بكيت». اللغة باعتبارها ذاكرة إذن عائق أمام الفهم وهي مدخل أيضاً إلى سوء الفهم.

واللغة الكردية في الأغنية وفي الدبكة واحدة في مفرداتها، بل إن الموسيقى والإيقاع يغلبان اللغة ويتفوقان عليها.

ومع هذا كان القلق على اللغة حاضراً بدوره لدى الأكراد العراقيين على رغم أنهم كانوا أكثر حظاً من أكراد الدول المجاورة في الاحتفاظ باللغة بلهجاتها المحلية.

وفكرة أن تكون مهدداً بلغتك وتقاليدك وأصولك وهويتك ووجودك في محيط يغلبه سوء الفهم، تذكر بالدبكة من حيث أنها تاريخ له ارتباط بطقس زرادشتي سحيق تكون حلقة الرقص حول النار فيه مناسبة لطرد المخاوف من الآخر والأرواح الشريرة المهددة واستحضار قوة النار باعتبارها عاملاً تطهيرياً للذات وخارجها.

لكن الطقس «الزرادشتي» طوته الذاكرة في جميع المناطق التي انتشر فيها من جنوب فارس إلى القوقاز وشرق أوروبا ومن غرب أرض العرب إلى روسيا، وتحول إلى مناسبة فولكلورية تحرص الشعوب على عدم اندثارها بالكامل.

أما في جبال كردستان، فتحدي الوجود ساهم في استمرار الطقس وتجذره كهوية على رغم غياب أصوله، فالآخر استمر مهدداً، والدبكة استمرت كآلية مقاومة. الجبل العصي منح سكانه أسبقية أمام غزوات السيوف، لكنه لم يوقف طموح أهل السهول إلى بلوغه وإحكام السيطرة عليه.

والانعتاق الذي توفره البيئة الجبلية كان يرتبط بدوره بوحشة وفردانية تجبر على اعتماد طقس الجماعة كوسيلة وحيدة للبقاء، ومقاومة وحشة الليل الجبلي لا يقل في حضوره عن مقاومة وحشة ليل الصحراء وكلاهما أنتج تفاصيل للجماعة.

الدبكة ونارها هي آلية بقاء إذن ، وهي أسلوب الجماعة لمقاومة قسوة الجبل ووحشته بما يوفره من أمن حيال الآخر.

لكن الدبكة بحسب الباحثين القلائل الذين تطرقوا إليها لها دلالات «ايروسية» لا تقل حضوراً، فهي آلية تفريغ نفسي عريقة في مواجهة التقاليد المحلية المحافظة والفصل بين الجنسين الذي أسهمت حياة الجبل المنقطعة في تكريسه، ومناسبة الدبكة واحتكاك الأجساد خلال حلقة الرقص تمنح مدخلاً نموذجياً لهذا التفسير.

يمكن ترجمة جميع هذه المفاهيم في حلقة الرقص ذاتها، فالإيقاع يفرض نفسه لتوحيد الخطوات والانخراط في آليات التفريغ النفسي، والطقس يمنح حلقة الرقص آلية

لإنتاج مفهوم مستمر للجماعة الاجتماعية الحامية للفرد.

يشعر العربي باغتراب داخل الرقصة، ليس لأنه لا يتقن الحركة بل لأنه لا يشعر بتجلياتها النفسية وطقسيتها، فالعرب أنتجوا دبكاتهم وآليات بقائهم. والعربي إلى الجانب الآخر من العراق، ما زال بعيداً من أجواء التفكير الكردي، والأكراد لم يبادروا إلا أخيراً إلى محاولة تسهيل مهمة الفهم على العربي الذي دفعته التشنجات السياسية وارباكات اللغة والتاريخ إلى مأزق الأحكام المسبقة.

حلقة الدبكة الكردية أثبتت في خضم الأحداث أنها نتاج ثقافي بدلالات سياسية واجتماعية ونفسية، وهي مع انحسار مظاهر التعبير عن الهوية كالزي التقليدي والشعارات القومية العريضة، تستمر في تمثيلها هوية شعب ما زال يخصب علاقة مستديمة مع الجبل بحصانته ووحشته وفرادته.

أكراد العراق : لسنا انفصاليون ومستقبلنا في عراق موحد فيدرالي

السيد عبد الفتاح

نهضة مصر ٢٠١٠/٥/١٥

على مدار عقود طويلة طاردت الأكراد في كل الدول التي يعيشون فيها تهمة «الانفصال» وظلت الأنظمة الحاكمة تمارس ضدهم أعنف الممارسات تحت ستار هذا الزعم . والحقيقة أن الأكراد بريئون من هذه التهمة . فهم لم يكونوا انفصاليين بالمعنى المحدد للكلمة , فقط هم كانوا يطالبون بنوع من الحكم الذاتي , نوع من الإدارة الخاصة التي تراعي اختلافهم القومي واللغوي والثقافي , وبالتالي اختلافهم في العادات والتقاليد عن شعب البلاد التي ينتمون إليها . هذا فقط ما كان يطالب به الأكراد , فهم لم يطالبوا بالانفصال التام عن الدولة التي ينتمون إليها . لكن الواقع هو أن الممارسات العنيفة التي قوبلت بها هذه المطالب بالحكم الذاتي من جانب الأنظمة الحاكمة المختلفة، سواء في تركيا أو إيران أو العراق , والاستخدام المفرط للقوة في هذا المجال، هو الذي دفع الأكراد في بعض مراحل نضالهم وحركتهم التحررية إلى تبني مطلب الانفصال والحلم بتكوين دولة خاصة بهم , تكون مستقلة وبعيدة عن تلك الأنظمة .

وقد نجح الأكراد في إيران في إقامة هذه الدولة التي لم تستمر أكثر من عام , وهي المعروفة بجمهورية « مهاباد « في شمال غرب إيران . فقد تمكن أكراد إيران من إعلان جمهوريتهم المستقلة في يناير من عام ١٩٤٦ , لكنها لم تصمد طويلاً حيث اضطروا إلى إعلان وفاتها بعد أقل من إحدى عشر شهراً في ديسمبر من نفس العام . وقد سميت هذه الجمهورية « مهاباد» وهي منطقة تقع بين مناطق النفوذ السوفيتي ـ آنذاك ـ في شمال إيران والنفوذ البريطاني في جنوبها .

وبدأت هذه الدولة في منطقة كانت فارغة من السلطات الإيرانية , نواتها جمعية

أنشأها مثقفون أكراد باسم « جمعية من أجل تجديد كردستان» والتي عرفت باسم « كومالا» . وقد حظيت هذه الجمهورية برعاية الاتحاد السوفيتي وحمايته . إلى أن حوّلها القاضي الكردي محمد إلى الحزب الديمقراطي الكردي . الذي وضع الاستقلال الذاتي وتعليم اللغة الكردية واستعمالها في مهاباد وإدارة الأكراد لحكمهم الذاتي في أولويات برنامجه .

وفي ٢٢ من يناير عام ١٩٤٦، تم إعلان الجمهورية وانتخاب القاضي محمد رئيساً لها في ١١ فبراير . وقد تلقت هذه الجمهورية مساندة ودعماً من الملا مصطفى البرزاني الزعيم الكردي العراقي . والذي دعمها بمؤازرة عسكرية من العراق . وكان لهذه الجمهورية علم وحكومة وجيش وصحافة وإذاعة وبرامج تعليمية باللغة الكردية . وبداية العلاقات الخارجية مع جمهورية أذربيجان المجاورة ـ إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي وقتها ـ والتي كانت أعلنت بدورها الانفصال عن إيران في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ .

إلا أن الجمهورية الوليدة سرعان ما انهارت وذلك بعد أن انسحب الحلفاء من إيران في مايو . لتتمكن الحكومة الإيرانية من إسقاط الجمهورية في ديسمبر .

أما عند الحديث عن أكراد العراق فهم لم يتمكنوا يوماً في أعقاب تكوين الدولة العراقية الحديثة , من القيام بمثل هذه الخطوة . لكن العلاقة بينهم وبين الحكومة المركزية في بغداد تراوحت ما بين الشد والجذب , التقارب والتباعد , السلم والحرب , الهدوء والتوتر .

وقد دخل عراق البعث الذي حكم ما بين ١٩٥٨ إلى عام ٢٠٠٣ في معارك سياسية وبعضها عسكرية مع الأكراد في العراق . فقد كان هناك صدام أيديولوجي حاد . فقد رفع حزب البعث شعار القومية العربية . في الوقت الذي كان يمثل فيه الأكراد آنذاك نحو ثلث شعب الدولة العراقية الحديثة . إضافة إلى شكوك عميقة في مواطنة الأكراد العراقيين , حتى قاد الأمر إلى حرب شبه أهلية , ثارت وتراجعت أكثر من مرة . وحصل الأكراد في عام ١٩٧٠ على « استقلال ذاتي « محدود ما لبث أن تراجعت عنه حكومة بغداد . ليسود العلاقة توترات دائمة غلب عليها الشكل الدموي والصراع المسلح بين الحكومة المركزية في بغداد والحركة التحررية الكردية ومقاتلي «البيشمركة» في الجبال . ليصل الأمر إلى ذروته في عام ١٩٨٨ الذي شهد قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية , وحملات الأنفال التي مارسها صدام حسين ضد الأكراد بتهجيرهم خارج قراهم , علاوة على هدم أكثر من ٤٢٠٠ قرية كردية . ثم الانتفاضة في عام ١٩٩١ التي قام بها الأكراد ضد السلطات العراقية . ومن وقتها وأكراد العراق يمارسون الحكم الذاتي .

كان هذا سرداً تاريخياً مختصراً للغاية عن العلاقة ما بين الأكراد والحكومة المركزية في بغداد .

وطوال هذه العقود الطويلة التي أعقبت تشكيل الدولة العراقية الحديثة ، ظلت تلاحق الأكراد الاتهامات بالخيانة والرغبة في الانفصال والاستقلال عن بغداد . وحتى بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط بغداد وحزب البعث بقيادة صدام حسين تزايدت حدة الاتهامات للأكراد بالسعي نحو الانفصال وتكوين إعلان دولة كردستان من شمال العراق . وثارت المخاوف خاصة مع الدعوة الكردية لأن يكون العراق دولة فيدرالية . وهو ما أحيا الشكوك والمخاوف لدى الكثيرين من انفصال كردستان العراق عن بغداد وتحقيق الأكراد لحلمهم الكبير بتكوين الدولة المستقلة . كل ذلك في ظل الوضع الأمني المستقر والاقتصادي والاجتماعي كذلك في محافظات الشمال الثلاث (السليمانية وأربيل ودهوك) ومع تنامي القدرة العسكرية للأكراد . لكن هذه المخاوف في رأيي لا أساس لها من الصحة اطلاقاً . وهذا ما أكده لي أكراد كثيرون عرفتهم وتحدثت معهم هنا في القاهرة أو هناك في السليمانية وأربيل ودهوك ، سواء في زيارتي الأولى للإقليم في عام ٢٠٠٤ أو في الزيارة الأخيرة في مارس الماضي .

الجميع هناك أصابه الملل والسأم من تلقيه هذه الاتهامات التي يرونها تضر أكثر ما تفيد وقد تدفعهم في يوم من الأيام إلى التفكير الجدي فيها .

تحدثت مع سياسيين ومثقفين وصحفيين أكراد وكذلك أناس عاديين، جميعهم غاضب من هذا الاتهام الذي يلاحقهم منذ عقود حتى التصق بهم . وقد كان الأكراد مهتمون وخاصة عقب سقوط بغداد ونظام حزب البعث وصدام حسين , بأن ينكرون هذه التهمة , ولم تكن تمر مرور الكرام . لكنهم ومع يأسهم من أن تزول هذه المخاوف لدى من يرددها , صاروا يتجنبون الحديث عنها ولم يعد لديهم الرغبة والحافز في أن ينكروا هذه التهمة .

قال لي سياسي كردي : هذه التهمة باطلة من الأساس وعارية تماماً من الصحة . فإذا استبعدنا العلاقات القوية التي تربطنا بالعرب سواء في العراق أو في دول الجوار والعادات والتقاليد الكثيرة المشتركة . فإن هناك مبررات منطقية للغاية تنفي وتدحض هذه التهمة وتنسفها من أساسها . فمن ناحية إذا كنا نرغب في الانفصال والاستقلال ـ وهذا فرض جدلي ـ عن العراق فإن هذا الأمر ليس سهلاً ميسوراً وتقف عراقيل كثيرة في طريق تحقيقه . أولها الموقف الدولي الذي لم يعد يتحمل أي صراعات ومشاكل جديدة . وثانيها مواقف دول الجوار التي بها أكراد , وأقصد هنا تركيا وإيران وسوريا . وثالثها أننا حتى الآن لا نمتلك مكونات الدولة القادرة على الاستمرار. أما الأهم ـ يقول السياسي الكردي ـ فهو أننا نريد الحفاظ

على المكتسبات التي حصلنا عليها , والانجازات والتطور الذي تحقق في إقليم شمال العراق في السنوات التي أعقبت عام ١٩٩١ وحتى الآن . فنحن ليس لدينا استعداد لنخسر أي من هذه المكاسب والمنجزات . نحن ننظر الآن إلى الأمور بنظرة براجماتية . فمصالحنا تقتضي الآن أن نحافظ على ما حققناه . ثم إن ـ يضيف السياسي الكردي ـ الرخاء والمستوى الاقتصادي الذي يعيش فيه أكراد العراق يمنعهم من أن يفكروا في الانفصال بما يكلفه من خسائر في الأرواح والأموال والانجازات التي تحققت . ولهذا فالكردي ليس لديه استعداد ليخسر مهما كانت الشعارات براقة والأحلام مشروعة.

ويتابع السياسي الكردي : كما أننا في كردستان العراق حققنا طفرة هائلة واستقراراً أمنياً كبيراً ساعد على انتعاش الاقتصاد وحياة المواطنين . فكيف إذن نضيف عبئاً جديداً على هؤلاء المواطنين في سبيل تحقيق حلم كردستان الكبرى التي تضم أجزاء من العراق وإيران وتركيا وسوريا . وإذا كنا نحن في العراق نحو خمسة ملايين مواطن فلسنا على استعداد أن يشاركنا فيما حققنا أكراد تركيا وسوريا وإيران . فهؤلاء بلا شك يضيفون عبئاً ضخماً علينا .

ومن النهاية ـ أراد السياسي الكردي أن يلخص ـ فإن الانفصال حتى لو داعب خيال البعض فإن العقل والمنطق يقفان ضد البدء الفعلي في سبيل تحقيقه .

وفي جلسة مع بعض المثقفين الأكراد من الصحفيين والشعراء والفنانين أثيرت القضية من جانبهم وسألوني : متى تبرئوننا من تلك التهمة ؟ يا إخواننا نحن نعيش معكم منذ قرون طويلة , ازدادت علاقاتنا قوة . صار بيننا مصاهرة ودم واحد وتقاليد واحدة . ورغم كل ذلك ما زلتم توجهون لنا نفس الاتهامات التي كنتم توجهوها إلينا منذ عدة عقود . لقد مللنا تلك الاتهامات الباطلة . نريد أن نعيش بينكم فأنتم العرب الأقرب لنا .

وقال أحدهم إن العرب بإصرارهم على توجيه هذه الاتهامات لنا وكأنهم يدفعونا إلى أن نمارسها بالفعل .

فقلت له: ولكن لا تنكر أن هذا أمل يراود شريحة لا يستهان بها من الأكراد خاصة جيل الشباب ومعهم أيضاً قيادات سياسية ؟

فأجاب: نعم لا أنكر ذلك لكنه ليس إجماعاً عاماً من الشعب الكردي . هي أفكار وأحلام تداعب خيال البعض وهذا من حقه . فليس من الممكن أن نصادر على أحلامهم. لكن القرار السياسي الكردي معروف ومعلن في هذا الشأن . جميع القادة الكرد حريصون على البقاء

في العراق الفيدرالي القوي المتماسك . مع الاحتفاظ بالحكم الذاتي . هذا هو موقف جلال الطالباني رئيس الجمهورية رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وجميع قيادات حزبه . وأيضاً هو نفس موقف مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيس إقليم كردستان . وموقف الدكتور برهم صالح رئيس حكومة إقليم كردستان . ولا يختلف الأمر عند أغلب الأحزاب والتيارات السياسية في الإقليم . فهذا موقف كما قلت لك ثابت وهو يرتكز على مبررات كثيرة منطقية وإستراتيجية .

وفي حوار مع بعض قيادات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، أكدوا لي أن الخيار الاستراتيجي للأكراد هو البقاء ضمن العراق الموحد الفيدرالي . وأن حلم الدولة المستقلة ليس في صالح الأكراد, على الأقل في الوقت الحالي. فربما يتحقق مع أجيال قادمة عندما تكون الظروف أفضل وأكثر ملاءمة . لكننا الآن لا نفكر إطلاقاً في مسألة الانفصال عن العراق . فبقائنا داخله أفضل بكثير من دولة لا نضمن بقائها ساعات .

لكن ـ يستكمل السياسيون الأكراد ـ يجب على إخواننا العرب أن يساعدونا على ذلك , وأن يمدوا لنا أيديهم وأن يكفوا عن ترديد مثل هذا الأفكار التي لا أساس لها من الصحة . ألا يدرك العرب في العراق وخارجه أن حكمة الله عزوجل اقتضت أن يخلقنا بلسان مختلف وقومية مختلفة . ألم يقل سبحانه وتعالي في القرآن الكريم « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم « . لقد كان بإمكانه أن يخلقنا عرباً نتكلم اللغة العربية . ولكن شاءت قدرته أن يخلقنا أكراداً نتكلم الكردية وهذا ليس اختيارنا بل إرادة الله .

إيران وكردستان «العراق».. هل بدأت المفاصلة؟

وفيق السامرائي

الشرق الأوسط ٢٠١٠/١٠/٢٦

كان متوقعاً حدوث تدهور في العلاقات الإيرانية الكردية قبل هذا الوقت، غير أن الكرد منشغلون بهموم آمالهم، والمحافظة على المكتسبات التي حققوها. وأكسبتهم عقود الصراع خبرة سياسية تجعلهم يتفادون صراعاً غير ضروري من وجهة نظرهم. لذلك، لم يتفاعلوا بما فيه الكفاية للرد على الاعتداءات الإيرانية المتكررة على القرى والقصبات الحدودية، على الرغم من تمادي قوات الباسداران في عملياتها عبر الحدود.

منذ أربع سنوات على الأقل، كانت أجهزة المخابرات الكردية ترصد بدقة وجود مقرات كثيرة لمنظمة أنصار الإسلام داخل الأراضي الإيرانية. وقبل أيام أصدرت الوكالة المركزية للأمن والمخابرات في الإقليم، تحذيراً من احتمال حدوث هجمات إرهابية غير محددة بأهداف عسكرية. ومع أن الوكالة لم تسم الجهة التي تنوي شن الهجمات، فإن المقصود هو الجماعات التي تتلقى دعماً من إيران.. وهذه قراءة شخصية لا صلة لها بالوكالة أو غيرها.

وجاءت تحذيرات الوكالة، التي تمتلك مؤهلات غير عادية للتحرك في مناطق اهتمامها المباشر، عشية هجوم إعلامي غير مسبوق على قيادة بارزاني الأب، استخدمت فيه معلومات قديمة جرى نشرها مراراً. وما أثار رد الفعل الكردي هو علاقة مؤسسة الهجوم الإعلامي بدوائر المرشد الإيراني الأعلى. مما يعني بدء مرحلة المفاصلة بين الطرفين، التي ينبغي الاهتمام بها عربياً.

في السابق، كانت ثقافة الدولة العراقية مبنية على توجيه الاتهام للحركات الكردية بالعمالة لإيران، وهو اتهام سطحي من المصطلحات غير المجدية. فلا أحد ينفي وجود علاقات قوية سابقة للقيادات الكردية مع إيران الشاه والخميني ووريثه.. وحتى الأكراد أنفسهم لم يخفوها. وفي المحصلة يمكن القول إنهم استخدموا علاقاتهم مع إيران وسيلة لتحقيق غاية يتحمل تحقيقها الاتهامات السياسية. أما الجمود في التفكير فيجعل الآخرين في حسرة عندما ينظرون إلى المكتسبات الكردية، وأقصد بذلك سنة عرب العراق تحديداً، الذين

وقعوا للأسف الشديد ضحية شعارات لن تتحقق «أبداً»، وعليهم البحث قبل فوات الأوان عن خيارات تضمن لهم وجودهم وأمنهم وحقوقاً مالية، كالتي يحصل عليها الإقليم، ومن مصلحتهم أن يتذكروا هذا.

التطور السلبي في العلاقات الكردية الإيرانية ناجم عن وصول الإقليم إلى مرحلة التأثير على أكراد إيران، المسلوبة حقوقهم الأساسية. وهو تطور ينبغي أن يفهم من زاوية إيجابية عراقياً. فما ألحقته إيران من ضرر فادح بالعراق لابد أن تكون له انعكاسات سلبية على نظامها، ولو عن طريق التطورات السياسية. كما أن من واجب العراق عموماً والإقليم تحديداً التعاطف مع المناضلين من أجل الحرية في إيران، ما دام الظلم الواقع عليهم لا يحتاج إلى تفسير.

وكمحصلة لعدم قدرة حرس الإقليم على ضبط الحدود الوعرة مع إيران، فإنه من المحتمل حدوث عمليات تسلل، على الإيرانيين منعها بضبط حدودهم بدل تحميل الآخرين المسؤولية.. ووقف قصف القرويين الفقراء بالمدفعية الثقيلة وطائرات الهليكوبتر، ووقف توغل وحدات قتالية داخل الإقليم.

مع ذلك، فإن التصعيد الإيراني لا يزال محدداً بإجراءات معينة، وطهران لا تريد القطيعة مع الكرد حالياً، لأنها تريد دعمهم للكتلة الشيعية في تشكيل الحكومة، وبعدها تفتح أبواب الاحتمالات بلا قيود.. فسجل القادة الإيرانيين مميز بعدم التزامهم بعهودهم.

على أي حال، من يعتقد أن فلاناً من القيادات الكردية على صلة راسخة بإيران يخطئ الحساب. فالأكراد ليسوا عملاء لإيران، بل لهم أهدافهم وتطلعاتهم، وتمكنوا من لعب أوراقهم بمهارة عالية بمساعدة ظروف لم يكن أحد يحلم بها. فاجتياح الكويت، وسياسة القط والفأر العبثية، والاجتهادات المتناقضة، أدت إلى تحطيم الدولة العراقية. وكان الكرد الطرف المتماسك الوحيد. ثم لعبوا أوراقهم ببراعة في مرحلة التصادم السني الشيعي. ولن تستطيع إيران قلب معادلات الإقليم الكردي. لأن نشاطاتها غير مرحب بها عربياً وغربياً، حتى لو تلاقت المصالح.

وقد تنظر دول عربية إلى الواقع الكردي كشوكة مستقبلية قوية ومنظمة في الخاصرة الشمالية الغربية لإيران. وبما أن الصراع مع هذه الدولة في تزايد، فإن الأوراق الكردية تزداد قوة، إذا ما اقترب الكرد من العرب. ولا أستبعد تنسيقاً استخبارياً قريباً بين دول عربية والإقليم، إن لم يكن موجوداً حالياً.

أما إذا قبل الكرد سياسة التخاصم مع جيرانهم من عرب العراق، حتى لو فرض التخاصم عليهم، فستظهر عندئذ مفاهيم أخرى.

عراق شكلي . عراق فعلي
انطباعات كردية بمشاعر عربية

علي السعدي

النهار اللبنانية ٢٠١٠/١١/٢٠

منذ سنوات ،زرت مدينتي أربيل والسليمانية لأول مرة ، لم أر شيئاً من أربيل ، فقد دخلتها ليلاً وغادرتها في الصباح الباكر ،أما السيلمانية ، فيومان لم يكفيا لمعرفة تفاصيلها .

ومنذ أيام أتيحت لي زيارة أخرى بدأتها بمدينة الرئيس «الأول هناك» .

الخريطة الرسمية للعراق تمتد من أقصى جنوب البصرة ، إلى منطقة في زاخو ، ذلك يعني أن مظاهر تلك «الرسمية» ينبغي أن تلاحظ في كل أنحاء تلك البقعة الجغرافية ذات السيادة ، ومن أهمها رفع العلم العراقي على الدوائر والمؤسسات الحكومية .

لكن المشهد يشير إلى اختفاء مظاهر السيادة العراقية بعد مغادرة كركوك ببضعة أميال نحو السليمانية ، لا شئ يوحي بأنك في العراق ، يافطات الاستدلال على مفارق الطرق كتبت باللغتين الكردية والانجليزية ، لا وجود للعربية ولا للعلم العراقي ، ابتداء من السليمانية مدينة رئيس البلاد «الكلي» رمز سيادتها وحافظ دستورها ، وليس انتهاء بأية قرية أو ناحية هناك .

اللغة الكردية هي اللغة الرسمية الثانية في العراق ومن الطبيعي أن تكون لها الأولوية في مدن إقليم كردستان، لكن ما يثير الانتباه ذلك الإبعاد الشامل للعربية الذي لا يتفق وتحقيق المنفعة بمعنييها العام والفردي ، ما يؤدي إلى التساؤل في ما إذا كان ذلك موقفاً رسمياً أو ردود فعل شعبية أو مزيجاً من الاثنين معاً ؟

الفارق في إجراءات الدخول إلى كل من المدينتين ظاهر بجلاء ، فهي أيسر في السليمانية منها في أربيل ، في الأولى تنتهي معاملتك في غرفة واحدة ، لا يسألك أحد عن مدة بقائك

، ولا تؤخذ صورتك أو يفتش بين ملابسك عن شئ متوقع اكتشافه ، يكتفون بأخذ صورة لصاحب السيارة من دون مرافقيه .

الدخول إلى أربيل يحمل تعقيداً لا تجد مثيله بين الكثير من الدول المجاورة التي أخذت بمبدأ تسهيل المرور والاكتفاء من الإجراءات بأكثرها ضرورة . أما هنا ، فعليك القيام بـ»ماراثون» يقطع الأنفاس ، يبدأ من انحراف المركبات إلى ساحة جانبية تحوي سلسلة من القاعات الفرعية ، ثم المرور بأربع منها ، في الأولى يصورونك ويسألونك ، وفي الثانية يكررون سؤالك ، وفي الثالثة يدققون ، وفي الرابعة يوافقون بعد أن يحددوا مدة إقامتك ، ويزودونك بورقة الزيارة «الفيزا» ثم تذهب إلى السيطرة القريبة لتنزل من مقعدك ويعاد تفتيشك «من كتفيك حتى قدميك» ، أما صاحب المركبة ، فيحتفظون بهويته الشخصية إلى حين عودته ، لا بأس في ذلك مادام الثمن أماناً وطمأنينة ، وإن لم نستطع الوقوف على عقوبة المخالفين ـ أي الذين يضطرون إلى التأخر عن مدة الإقامة المحددة ـ هل يسجنون أم يلاحقون أم يكتفى بترحيلهم خارج المدينة ؟

لا يعاب على الشعب الكردي إن كان ينظر إلى العربية وحامليها بنوع من القلق والخشية ، فقد كانت تأتي على شكل عسكري يحمل أداة قتل ، أو مخبر سري لا يؤتمن جانبه ، أو أوامر صارمة لا تجوز مخالفتها ، إنها باختصار تحمل ضرراً وتهديداً دائمين ، ذلك ما عاشه الإنسان الكردي طوال عقود من الحكم الديكتاتوري «العربي»وتوارثته أجيال الكرد ، إنه لم ير من العربية سوى وجهها المتجهم ، وبالتالي فلا غرابة أن يواجهها بتجهم مماثل .

لكن تغير الأزمنة أنتج بدوره تغيراً جوهرياً ، لم تعد «العربية» مخلوقاً معادياً يحمل للكرد تهديداً أو ضغينة ، إنها اليوم لغة شاعر جاء يزور ذلك الشعب ليراه بصورة قصيدة طال انتظار كتاباتها ،أو كاتب يبحث عن حقيقة اختفت طويلاً تحت سحب الدخان وأنين الضحايا ، أو زائر يبحث عن لحظات هدوء يفتقدها في مدنه المضطربة ، أو تاجر يريد تبادل منفعة تجعل الحياة أكثر سلاسة ـ ذلك لا يشمل تجار الموت من الإرهابيين وأنصارهم ـ تلك هي العربية وحاملوها ، فبماذا يقابلها المواطن الكردي ؟

آلاف من الزوار يدخلون الإقليم يومياً قادمين من بقية مدن العراق ، تعامل السكان الكرد معهم يبدو ودوداً ـ بل وفيه الكثير من الإنسانية ـ تسأل إيما عابر سبيل فيحاول إجابتك ومساعدتك بما تسعفه به لغته العربية ، وهي مقبولة عموماً عند من هم في الثلاثينات من العمر ، وجيدة عند من تجاوز سن الأربعين وما بعدها ، لكنها تكاد تنعدم بصورة شبه تامة بين الشباب في العشرينات ، ذلك أمر متوقع في ظل الظروف التي مروا بها حيث

عاشت مدن كردستان عزلة قسرية بعد تسعينات القرن الماضي وبالتالي انقطاع التواصل أو الاتصال مع بقية العراق .

جيل الشباب في كردستان ليس مختلفاً عن غيره ، قد لا تعنيه السياسة كثيراً ، لكنه ليس بعيداً عن أجوائها ، اهتماماته لا تختلف عن مثيلاتها في الدول الأخرى ، إنه يحرص على التحدث بالكردية ، لكن لا يبدو عليه توتر أو نفور من «العربية» يعلن عما يستطيعه في كلمات قليلة وبنوع من الحرج ، ثم يرفع يديه عجزاً أو يستعين بغيره .

الكثير من الشباب العرب في الخليج ومصر ولبنان وتونس والجزائر ، يستخدمون لغة أخرى في أحاديثهم اليومية ، وفي بعض مناطق لبنان ومصر وغيرها ، تغيب «العربية» عن يافطات المحال التجارية لتحل محلها الانجليزية أو الفرنسية ، كذلك الحديث اليومي الذي إن كان بالعربية ، فهو يغص بالكثير من كلمات تينك اللغتين فلا تكاد تتعرف على «العربية» فيه . ذلك يحصل في مدن عربية سكانها عرب ينتمون إلى دول تتخذ من «العربية» لغة رسمية ، فما بالك بمدن لها لغتها القومية الخاصة المعترف بها رسمياً ؟

لاشك في أن رفع اليافطات باللغة الكردية وتغييب «العربية» يدفع الزائر من مدن العراق الأخرى إلى تعلم بعض الكردية ، وهو أمر طالما اتخذه الكرد مبعثاً لنوع من الشكوى الممزوجة بالعتب في أن نسبة عالية من الشعب الكردي تجيد العربية أو يستطيع التفاهم بواسطتها ، كذلك هناك العشرات من وسائل الإعلام المرئية والمسوعة والمكتوبة ، التي تصدر عن مؤسسات كردية باللغة العربية ، فيما لا يوجد مثلاً مقابل عن أية وسيلة إعلام تصدر بالكردية من قبل أحزاب أو مؤسسات عراقية ، كما لا حضور للكردية في أي مكان آخر في العراق ولا اهتمام بتعلمها ، فهل من ضير إذا تم فعل ذلك في مدن كردستان وإن بحد أدنى ؟

أربيل مدينة عصرية بطابع شرقي ، شوارعها واسعة نظيفة ، لا تعاني من اختناقات مرورية ، ولا مظاهر عسكرية لافتة ، إنها تعيش متصالحة مع نفسها بدرجة أساس ، لكن استعدادها للتصالح مع غيرها يبدو جلياً ، الناس فيها تعيش رائقة المزاج بل متفائلة ، تغيب عنها الأصوات الضاجة وأبواق السيارات ، نستعيد بإعجاب قصة ذلك السائق السويدي الذي التزم بإشارة السير رغم خلو الشارع في ساعة متأخرة من الليل ، في أربيل يحدث كتصرف طبيعي من قبل السائقين التزاماً وسلوكاً بمن فيهم الزائرون .

لاتجد عناء في ملاحظة أن أربيل محافظة باعتدال ، ارتداء الحجاب منتشر بين النساء ،

لكن من دون تزمت ، فيما السليمانية منفتحة برصانة ، لايشكو مواطنو المدينتين سوى من غلاء المعيشة وقلة المورد ، لايتوانى بعضهم عن توجيه انتقادات لاذعة إلى حكومة الإقليم ويتهمونها بالفساد والمحسوبية ، لكن وفرة الخدمات والتطور فيها يجعل من تذمرهم أقل حدة ، المعامل النشطة تمتص الكثير من البطالة ، ومنها معمل الحديد والصلب في أربيل الذي يأخذ أكوام «الخردة» من بقية المدن ،ليحولها مواد معدنية عالية الجودة .

تحرص أربيل على الإيفاء بما التزمت به دستورياً ، الدوائر الفيدرالية تحمل العلمين «العراقي والكردي» ويافطات الشوارع باللغتين «الكردية والعربية»، كما تجد أحياء مزدهرة ، تخط اللافتات باللغة العربية ، إنها باختصار مدينة تعيش حاضرها وتخطط لمستقبلها ، مدينة قد يحمل أناسها ذاكرة مريرة عن أزمنة مضت ، لكنهم ليسوا متشنجين ولا غارقين في السواد ، لقد وضعوا المأساة خلف ظهورهم ولم تعد بالنسبة لهم سوى ماض لن يعود إلى الظهور ، لا بصورة متشدد يخرج من تحت الرمل ، ولا تعصب يتسلل من بين الصخور ، إنه عراق فعلي يبنى هناك ، فيما عراق شكلي مازال يبحث هنا عن ملامحه المفقودة ، ذلك هو الفارق .

الرئيس مام جلال والحصان الخاسر

وفيق السامرائي

الشرق الأوسط ٢٠١٠/١١/٣٠

من دون تنسيق مسبق، توجهت إلى باريس للقاء الرئيس طالباني بعد إعادة انتخابه. وكان اللقاء فرصة ثمينة في وجود الصديق الحميم كوسرت رسول، نائب رئيس إقليم كردستان. فهو والرئيس يعرفان تماماً أنني من مؤيدي وجود المشاكسين السياسيين، في الأوقات التي تتطلب فيها المواقف الصعبة وجودهم. فهؤلاء في الغالب فتية متحمسون لكبح الغلو. بيد أن انسحاب أكثر من خمسين عضواً من «العراقية» في لحظة التصويت على انتخاب الرئيس لم يكن موفقاً. فقلت له: «لم تكن غايتهم رفض تجديد ولايتكم، وإنهم يعرفون كفاية ما لديكم من الأصوات».. فلم ألمس في مشاعره أثراً لما حدث. وطيلة اللقاء لم يستخدم من قريب أو بعيد عبارة«الحصان الخاسر» التي أثيرت حولها ضجة كبيرة، توصيفاً لفشل «العراقية» في الوصول إلى غايتها. فعلاقته بعلاوي بقيت على الدوام ودية، وبقي حريصاً على مساندة العرب السنة، وفي مجالات تنفيذية كان يزيد كثيراً ما حرصت عليه من دعم غير محدود لهم أيام ضعفهم «السياسي».

خلال اللقاء، تحدث الرئيس عن الموقف الإقليمي. وسبق أن عبر لي عن رأيه قبل نحو شهرين، خلال فترة توقف الطائرة في لندن، وهو في طريقه إلى نيويورك، عن قناعته بأن المالكي هو الأوفر حظاً في تشكيل الحكومة. وهذه المرة تحدث عن المواقف الإقليمية والداخلية. ولمست حرصاً مميزاً على علاقته مع خادم الحرمين الشريفين، حيث طلب من فريقه أكثر من مرة تأمين اتصال للاطمئنان على صحته. وقلت له: «كانت تهنئة الرئيس مبارك سريعة ومميزة»، فأظهر سعادة بها. ولم يعبر عن انزعاج من الموقف التركي قبل أن يعاتبهم علناً. لكنه تمنى لو كان هذا الموقف بمستوى حرصه على علاقات قوية مع تركيا. ففي مرحلة ما، طلب من وزير الداخلية التعاطي الجدي مع الهواجس والمعلومات التركية عن وجود واجهات لحزب العمال الكردستاني في بغداد.

واستنتجت أن تجديد ولاية طالباني عزز عراقية الكرد بصدق يتطلب المراجعة الشاملة لطرق معالجة الملف الكردي. وحتى لو تكررت الحالة مستقبلاً لمرة أو مرتين «غير مؤطرتين بفرضيات ملزمة»، لصالح مرشحين كرد، وأظنها ستكون في المرة المقبلة لبارزاني، فلا ينبغي تحسس شريحة من عرب العراق. فالوجود الكردي في بغداد ضروري لعقد آخر على الأقل، لموازنة العلاقات وكبح الغلو، على أن يقرن بعلاقات تفاهم استراتيجي.

وتعيدني هذه الرؤية إلى عام ١٩٩١، حين حل الرئيس طالباني ضيفاً علينا في بغداد (لإجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية آنذاك).. وقلت له حينها: «يا أستاذ أبا بافل، نحتاج إليكم في بغداد فاتركوا الجبال»، وهذا كان رأيي وليس رأي القيادة. ومهما اختلفت الظروف والنيات فإن الغاية بقيت متقاربة. وحاولت بكل طاقتي الدفع باتجاه الاتفاق. والسيد بارزاني يذكر أن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة قال تعقيباً على ثنائه عليّ: «إن اللواء وفيق نصفه معنا ونصفه الآخر معكم. والحقيقة أنني كنت مع الاتفاق لا أكثر».

الدلائل الحالية تشير إلى أن الحكومة ستتشكل ضمن المدة الدستورية، وسينال الكرد ما يصبون إليه، لأن مطالبهم في الحكومة الاتحادية لا تشغلهم عن اهتمامات أهم. وسيكون وضع «العراقية» شاقاً، وكذلك الوضع داخل البيت الشيعي، الذي فرض التنوع داخله التأخر شهوراً قبل القرار على مرشح رئاسة الوزراء. فالصدريون في حالة صعود، وربما يصبح صعودهم صاروخياً. والشهرستاني والدباغ حققا تقدماً غير عادي، وهذا كله ساعد حزب الدعوة في غايته الحالية، لكنه قد يعرض سلطته للتآكل، لأن لهؤلاء مشاريع خاصة بهم.

كثيرون يعتقدون أن الكرد عبء على العراق، وقبل سقوط النظام السابق كنت أفضل لو انفصلوا وخلّصوا العراق من مطالبهم. أما الآن، فإن وجودهم أصبح حاسماً في تطبيق نظرية التوافق في الحكم، ومن دونهم سيتعرض العراق لموجة خطيرة.. وهذا ليس وقت التفصيل. وكل من يقول إن الكرد هم سبب الانقسام العربي داخل العراق يجافي الوقائع. وأتمنى ألا يفسر هذا التصور بأنه دفاع عنهم، ولا أخفي وجود حالة من جفاء بيني وبين بعض سياسييهم.

المنطق يفرض إعطاء أعضاء التوليفة الجديدة فرصة اتباع خيارات وطنية لا طائفية. فإن فعلوا يسجل لهم، وينتقل العراق إلى وضع أفضل. ومن ينكث سيواجه متصدين سياسيين وإعلاميين وبرلمانيين وقانونيين.. وكل ما لا يمس الهوية والإنصاف يبقى هيناً وقابلاً للنقاش.

شرطان لقيام الدولة الكردية

عبدالغني علي يحيى

ميدل إيست أونلاين ٢٠١٢/١/١٣

نتيجة لاستفحال الخلاف بين الشيعة والسنة العراقيين، الذي بلغ نقطة اللاعودة عن التقاطع الممهد لانفصال المكونات العراقية: الشيعة والكرد والسنة، ولتهرب حكومة المالكي المستمر عن تطبيق المادة ١٤٠ بخصوص حل مشكلة المناطق المتنازع عليها، فلقد برزت دعوات كردية لافتة، تصريحاً وتلميحاً إلى قيام الدولة الكردية في كردستان العراق، ويعد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان من أشهر دعاتها، فمنذ ظهور الكيان الكردي الديمقراطي عام ١٩٩٢، في جنوب كردستان، نلقاه يلمح أويصرح بين آن وآن إلى الدولة الكردية، وفي العامين ٢٠١٠،٢٠١١ اختفى التلميح وساد التصريح بشأنها، ففي المؤتمر ال ١٣ لحزبه نادى بتقرير المصير للكرد، وقوبل نداءه بتأييد قوي من لدن الكرد وبغضب شديد من جانب أطراف، معظمها كانت عربية، مناهضة للدولة الكردية.

وقبل فترة وجيزة، جدد البارزاني نداءه إلى الاستقلال وبشكل غير مباشر، ولكن أقوى من ذي قبل، حين قال «إذا استمرت المشاكل في العراق كما هو قائم الآن، فسيعود الكرد إلى برلمان كردستان» ومؤكداً «وأياً كان رأي شعب كردستان، فإنه سيقوم بتنفيذه» وأضاف «أنه إذا كان رأي شعب كردستان حتى مع المطالبة بالاستقلال فإنه لايستطيع حينها أن يقف بالضد من ذلك».

والذي لايختلف فيه اثنان، أن الكتل البرلمانية الكردية، كافة متحمسة للدولة الكردية ولايقل حماسها لها عن حماس البارزاني، بدليل أن الاستفتاء الذي جرى في كردستان عام٢٠٠٥ أثبت أن أكثر من ٩٨٪ من الكرد مع الاستقلال عن العراق، وهذه النسبة لا تجسد ارادة أعضاء ومؤازري الحزبين الكرديين الحاكمين فحسب، إنما سائر الأحزاب الكردستانية من إسلامية وشيوعية وغيرهما، علاوة على قطاع عريض من المستقلين، ما يعني أن الكرد متفقون ازاء مشروع الدولة الكردية ولن يقبل تحمسهم لها الفتور أو التراجع لا الآن ولا في المستقبل أيضاً.

ويوماً بعد يوم تتسع دائرة النقاش حول ضرورة قيام الدولة الكردية في أجهزة الإعلام الكردية وغيرها. ففي السابع من كانون الثاني الجاري، طالب الشيخ أدهم البارزاني رئيس حزب الله الكردي المنحل، والعضو الحالي في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادات السياسية الكردية لمطالبة البرلمان الكردستاني لأجل اتخاذ قرار لإجراء استفتاء لتقرير المصير لكردستان، سواء بإعلان الدولة الكردية أم البقاء ضمن الدولة العراقية). أما موقف الشعب الكردي من مشروع الدولة الكردية فأمر لايحتاج إلى نقاش وهو يرفض ليس الآن فحسب، بل منذ عقود البقاء ضمن الدولة العراقية وفي خضم الحراك هذا يظل استقلال كردستان، خاضعاً لشرطين لا ثالث بينها الأول، وهو دعم واحتضان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة للكرد في مسعاهم إلى اقامة الدولة الكردية، لأن العامل الخارجي شرط لأي تغيير من هذا القبيل، فالحركات التحررية للشعوب من أجل الاستقلال قديماً وحديثاً لم تكن لتنتصر لولا العامل الخارجي، والذي يجعل الكرد يعلقون الآمال على هذا الشرط وعيناً على العامل الخارجي، هو قيام كيانهم شبه المستقل منذ عام ١٩٩١ بفضل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ومبدأ «واجب التدخل» للرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران. فلولا ذلك، لما كان الكيان الكردي يرى النور، ولما كان عمره ليمتد كل هذه الأعوام، وعندي أن هذا الشرط قائم، وأن البارزاني لا ينطق عن الهوى في إثارته لمشروع الدولة الكردية.

أما الشرط الثاني الذي لايقل أهمية عن الشرط الأول، فهو بروز قائد عراقي واقعي على غرار «جوربا تشوف» ومن بعده البشير، يسلم بحق الكرد في الحرية والاستقلال. فالأول «جورباتشوف» أطلق الاستقلال لـ ١٥ جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ومما يجدر ذكره أن العلاقات بين تلك الجمهوريات وروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، في معظمها قوية ومتينة بشكل نستطيع معه القول، إنه من غير المستبعد، دخولهما في اتحاد جديد وتكوين منظومة على غرار الاتحاد الأوروبي. فيما تكمن مأثرة البشير، في اعترافه بدولة جنوب السودان الذي وطد الثقة والأمل في أن ينتهج حكام آخرون في الدول متعددة القوميات نهجه ويمنحوا الحرية للشعوب الرازحة تحت نير حكوماتهم، ويتفهموا، أي الحكام حقوقها في تقرير المصير كتفهم البشير لتطلعات شعب جنوب السودان وقبله «جورباتشوف» الذي حقق طموحات شعوب الاتحاد السوفيتي السابق من غير الروسية.

إن الوضع العراقي المتأزم، يمهد لتقسيم العراق لا محالة وتوجه الكرد إلى المطالبة بالأستقلال، ولكن بعد توفر أحد الشرطين المشار إليهما وفي حال عدم توفر أي منهما وهو احتمال ضعيف، فما على الكرد إلا لزوم الصمت، لأن السكوت في هكذا حالة من ذهب.

المالكي والبرزاني: وجهان لعملة واحدة

طارق محمد الناصر

الرياض ٢٠١٢/٤/١٢

الهجمات المتتالية التي يشنها رئيس إقليم كردستان العراق السيد مسعود برزاني ضد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لافتة جداً للانتباه. ولعل أكثرها لفتاً للانتباه تلك التي أدلى بها في واشنطن بعد لقائه الرئيس الأمريكي ونائبه.

إذ يبدو أن البرزاني قد تمكن من اقناع الأمريكيين بوجهة نظره حول جدية التهديد الذي تمثله سياسات المالكي للتوازنات التي أقاموها قبل انسحابهم.

بدا واضحاً، من خلال هذه التصريحات، أن الطلاق قد وقع بين الرجلين وأن ما ساقه البرزاني من تجاوزات ما هو إلا لتبريره فقط. فقد اتهم المالكي بجملة من الاتهامات يأتي على رأسها أنه يسعى لإعادة إنتاج الدكتاتورية بجمع الصلاحيات في يده، فهو رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المخابرات. والأخطر من كل ذلك، بالنسبة للبرزاني، وجود مخطط لدى المالكي لطرد الأكراد باستخدام الجيش الموالي له، من أربيل إلى الشمال. فالمالكي الذي يقود جيشاً من مليون عسكري حالياً «يبني الجيش على أساس ثقافة الولاء لشخص واحد هو القائد العام للقوات المسلحة» ،ورغم أن البرزاني يحاول جعل الخصومة محصورة بالمالكي شخصياً، إلا أنه لايمكن أن يفوت المراقب أن هجمات البرزاني تضرب أساس التحالف الكردي - الشيعي الذي يحكم العراق اليوم. إذ يمكن ملاحظة أن اللغة التي يستخدمها تحمل تهديداً بإعادة النظر في ذلك التحالف، ووضعاً للأطراف الأخرى فيه في موقع الشراكة مع المالكي في المسؤولية. فالبرزاني يقول :» إذا كان هو يريد تدمير العلاقة التاريخية بين الكرد والشيعة فهو يتحمل مسؤولية ذلك».

الخلاف بين بغداد وأربيل يُظهر أن التحالفات التي بنيت بعد سقوط نظام صدام حسين كان آخر أهدافها مصلحة العراق. فتلك التحالفات لم تكن نتيجة توافق سياسي بقدر ما

كانت نتيجة اصطفاف مذهبي - عرقي لتحقيق أهداف مكوناته.

والحقيقة أن المالكي والبرزاني وجهان لعملة واحدة ، فالبرزاني حصل من خلال هذا التحالف على رئاسة إقليم يملك كل مواصفات الدولة المستقلة. فهو رئيس ولديه رئيس وزراء وجيش وعلم وحدود. وهو فوق ذلك يقوم بعقد الصفقات النفطية واستغلال خيرات العراق ،ويملك حصة من حكم العراق ويشارك في إداراته.

أما المالكي فقد تمتع من خلال هذا التحالف بوضع يتيح له إطلاق يده في حكم العراق، وتجميع المناصب الأمنية العليا وسلب صلاحيات الآخرين والقضاء على من يبدر منه انتقاده أو مخالفته.

العراق لايمكن أن يعبر إلى المستقبل بوجود تواطؤ بين أطراف لا تسعى إلا لاقتسام الغنائم على حسابه. هجوم البرزاني الأخير على المالكي ما كان له أن يحدث لولا إخلال المالكي بقوانين لعبة اقتسام الغنائم.

عن حملات التحريض على الأكراد

شيرزاد عادل اليزيدي

الحياة اللندنية ٢٠١٢/٩/١٠

لطالما شكل العداء للقضية الكردية قاسماً مشتركاً بين النخب الحاكمة في البلدان المقتسمة لكردستان. فهي على رغم كل خلافاتها تلتقي في نقطة واحدة هي العمل على طمس أبسط معالم وجود الشعب الكردي وتجريمه وأبلسته.

والآن وفي سياق ربيع شعوب المنطقة وسقوط نظريات التفوق والاستعلاء وتآكل النظم الاستبدادية، هناك الانقسام الحاد العاصف بين الدول المقتسمة لكردستان على خلفية صراعاتها، خصوصاً في سورية وعليها. فهناك تركيا من طرف وإيران من طرف آخر، إلى جانب القوى السياسية العراقية الشيعية والسنّية التي انحازت تبعاً للاصطفاف الطائفي إلى كل من أنقرة وطهران. وهذا ما بات يشي بتوسع احتمالات نشوب صراع مذهبي طاحن على وقع الأزمة السورية على امتداد المنطقة.

على رغم كل ذلك وربما في محاولة للتغطية على هذا الواقع، يشرع بعض الجهات في العراق وخارجه في النفخ مجدداً في البعبع الكردي في محاولة لإعادة إنتاج المقاربات العنصرية الساقطة واجترارها في التعاطي مع القضية الكردية.

فهذه الأوساط العروبية الإسلاموية المدمنة على العداء المرضي لكل ما هو كردي لا زالت تحاول تسويق بضاعتها الكاسدة إياها وتصوير الأكراد كعدو وجودي وخطر داهم بذريعة الذود عن حياض الأمة والوحدات الوطنية.

ولعل ما يفسر تصاعد حدة هذه الحملة الموتورة على الأكراد أخيراً، إدراك تلك الأوساط حقيقة كون الأكراد في طليعة الحراك الانتفاضي على الاستبداد الذي يسود المنطقة، وأنهم، مثل أكثر المتضررين من نظم الحكم الاستبدادية، مستفيدون مرتين من موجة التغيير العاصفة بتلك الدول، مرة كسائر مواطنيها، ومرة كشعب له قضية قومية عادلة

ما عاد ممكناً المضي في اعتماد الحلول الاستئصالية الإنكارية نفسها لمعالجتها، ولا بد من حلها ديموقراطياً. ففي سورية مثلا يبرز الآن الدور الكردي الفاعل، لا المنفعل، في معادلات الثورة والتغيير، حيث نأى الأكراد بأنفسهم وبمناطقهم عن التورط في فخاخ العسكرة والحرب الطائفية. فمناطق غرب كردستان (كردستان السورية) تميزت بثورتها السلمية وبتأكيد طابعها التحرري الديموقراطي المدني بل الشروع في التأسيس للبنية التحتية لإدارة ذاتية ديموقراطية موسعة، ما انعكس إيجاباً على التعايش والتوافق بين مختلف مكونات كردستان سورية. وهذا إلى حد ما مشابه للنموذج المتقدم الذي طرحه أكراد العراق لعموم بلاد الرافدين، لا سيما إبان اشتداد الاحتراب المذهبي بعيد سقوط نظام صدام.

وهذا ما يفسر خلفيات مثل تلك الحملات ودوافعها، بحيث إن حملات التحريض أخذت تستعر حتى في العراق، البلد الذي كان سباقاً في إطلاق موجة التحولات الديموقراطية في المنطقة وفي اعتماد الحل الديموقراطي العادل للقضية الكردية.

وعلى رغم الدور الإيجابي الذي يلعبه أكراد العراق في ترسيخ تجربة العراق الجديد، وعلى رغم كونهم صمام أمان للعملية الدستورية الديموقراطية، فالحملات التحريضية الهذيانية لا تني تطاولهم ليس كنخب وقيادات فقط بل حتى كشعب. هكذا، لم يتوانَ البعض عن إقحام الدين والنظريات الماورائية في الحملات التحريضية عليهم، كالقول إن المهدي المنتظر سيحاربهم كمارقين حين ظهوره (ولا ننسى، كتوظيف للدين، أن أكبر حملات الإبادة الجماعية التي قادها صدام بحق الشعب الكردي والتي راح ضحيتها نحو ربع مليون نسمة أطلق عليها اسم آية «الأنفال» القرآنية). فهؤلاء العنصريون لا يكتفون، والحال هذه، بالاضطهاد الدنيوي للشعب الكردي وتحويل حياته إلى جحيم (وهل ثمة جحيم أقسى من قصف كردستان بالأسلحة الكيماوية وممارسة سياسة الأرض المحروقة بحقها على مدى عقود؟)، بل ها هم يبشرون هذا الشعب مجدداً بالويل والثبور لكنْ، في الآخرة هذه المرة. وشر بلية هؤلاء ما يضحك.

في السياسات الكردية الراهنة

أحمد صلال

الحياة اللندنية ٢٠١٢/٩/٢٦

يتحدث بعض الساسة الكرد في سورية من ذوي الإتجاهات الإنفصالية عن نموذج «كردستان العراق» ، وينظّرون له اقتصادياً وسياسياً ليكون جاهزاً للطرح: في البداية كـ «لامركزية سياسية » ولاحقاً كـ «انفصال كامل»، وصولاً إلى «كردستان سورية»، ليلتحق بتوأمه العراقي مشكّلاً دولة «كردستان» المنشودة. وهم يتناسون الحقبة الوطنية التي عاشتها سورية منذ الاستقلال، وحتى تسلم الأسد مقاليد الحكم عام ١٩٧٠، مختزلين تاريخ الكرد السوريين في علاقتهم مع الدولة بصفحتي الحكم الأسدي عبر حكم الأب حافظ وابنه بشار. وهذا ما يجافي الواقع والمنطق، حيث أنَّ تلك الفترة شهدت بوادر ولادة مشاريع وطنية تؤسس لدولة مدنية قوية تحكمها المؤسسات والقانون.

ويتسابق بعض الساسة الكرد لتسويق نظريات غريبة قاصرة سياسياً ، ولا تحمل بين طياتها التطورات الحاصلة في الآونة الأخيرة، ليتحدثوا عن «زخم كردي ذاتي» يخرج عن سيطرة كل القوى الدولية الإقليمية، طارحاً الفيديراليات وزوال دول وولادة دول جديدة، مستشهدين بانفصال جنوب السودان عن شماله.

إن التنظير للمأساة الكردية المزعومة في سورية وفصلها عن المأساة الوطنية الكلية، خطاب انفصالي سيكولوجياً وواقعياً، يخرج عن نهج الثورة الوطنية حيث يهتف كل السوريين «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد» لصالح سورية كواقع سياسي موزاييكي من قوميات وإثنيات وطوائف متنوعة. فالتمايز الافتراضي يكون ضمن منطق «الجمهورية السورية»، وهو المنطق المتفق عليه بين كل السوريين والممهد لبناء دولة مدنية وحديثة يكون عمادها حكم المؤسسات والقانون.

وحينما يتحدث الساسة الكرد في سورية عن مشروع الحزام العربي وينظّرون له بحيث يكتسي طابع «هولوكست كردي»، يتجاهلون الشراكة الوطنية في المأساة ويصورون أنفسهم على أنهم الوحيدون الذين أصابهم المشروع بضرر كبير، ولا ينبسون ببنت شفة عما يسمى «المغمورون» وهم قبيلة عربية هجّرها النظام من ضفاف الفرات وأسكنها تلك المنطقة، لا لتكون حزاماً عربياً بل بهدف سلب أراضيهم الخصبة وتطويع المنطقة سياسياً. وما يثبت ذلك عودة من تبقى من تلك القبيلة للثورة ضد النظام منذ بدايتها. ويعطي

الساسة الكرد أرقاماً غير دقيقة عن الأراضي المستولى عليها واعتبارها كلها مسلوبة من الكرد. وواقع الحال مغاير كلياً لما يروجونه حيث إن الأراضي سلبت من العرب والكرد على حد سواء، والمراد بالحديث عن «المناطق الكردية» ضبطٌ جغرافي وديموغرافي لتلك البقعة المعينة بحيث يكون أغلب قاطنيها كرداً. وهذا حديث فيه تضخيم، فمجموع الكرد من مجموع السكان في الأراضي السورية المسماة من قبلهم كردستان سورية، لا يتعدى ٢٢ في المئة، ومنطقة الجزيرة السورية مثلها مثل باقي المناطق السورية موزاييك غني يرفد الحضارة السورية، وهناك وجود لقبائل عربية أمثال طي وشمر، ولآشوريين وتركمان.. إلخ. وهناك قسم لا يستهان به من الأكراد مندمج في المجتمع السوري ولا يرغب في التمايز القومي المزعوم بقدر ما يرغب في الحياة تحت مظلة وطنية جامعة لكل السوريين.

والأرقام الاقتصادية الموثقة محلياً وأممياً تعطي مؤشرات دقيقة على أن حال المنطقة اقتصادياً في مناطق الكثافة الكردية، هي مأساة وطنية جامعة لم يستهدف خلالها البعث بنية من دون غيرها. فـ٥٠ في المئة من الأراضي الزراعية أصابها الكساد ولم تعد صالحة للزراعة نتيجة سوء الري وانخفاض نسبة الأمطار لتقارب الـ١٤٠ كلم مكعب بعد معدل كان يبلغ الـ١٩٠كلم مكعب. ولقد هاجر أكثر من ٣٧٠ ألف أسرة لتقطن أرياف حماة وحمص وريف دمشق ودرعا في ظروف معيشية أقل ما توصف به أنها مأساوية. كما تحولت سورية نتيجة الجفاف الذي طاولها من دولة مصدرة للقمحالى دولة مستوردة له، ناهيك عن نفوق الثورة الحيوانية. وهذه الأرقام لم تصب بنية إجتماعية معينة من دون أخرى.

ومن ناحية أخرى هناك تحالفات معظم الساسة الأكراد التقليديين مع النظام، وأبرزها تلك التي عقدها حزب الاتحاد الديموقراطي، الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، ثمّ التفاوض مع المعارضة على تقاسم كعكة لم تنضج، بحيث أن تنسيقيات الكرد الثائرة اضطلع بها نشطاء مستقلون عن الأحزاب.

إن نقاط التوافق مع الكرد يجب قطعاً أن تكون ضمن مشروع وطني بوصلته الحديث عن دولة مدنية تحكمها المؤسسات والقوانين التي تكون الفيصل بين الكل. أما غير ذلك فتجزيء يمهد لاقتتال أهلي لن يستفيد منه أحد سوى أعداء سورية في المنطقة، وفي طليعتهم إسرائيل وإيران.

علم كردستان وعقدة الدولة المفقودة

عدنان الحلفي

إيلاف ٢٠١٢/١٢/٢٠

كثير من الكرد داخل وخارج العراق يصرون على أنهم كرد وليسوا عراقيون. يرفضون عراقيتهم بشكل واضح وصريح في جميع المناسبات وأمام أي تشكيلات رسمية تنظيمية بما فيها القنصليات والسفارات العراقية. الاستعجال في قضية رفع علم إقليم كردستان العراق بالتنافس مع علم الدولة الأم ،يمثل في حقيقة الوضع عقدة الدولة المغيبة. ولكي لا يتحسس القراء الكرد من الموضوع، أنا من دعاة اقامة دولة الكرد وانفصال إقليم كردستان عن الدولة العراقية ،لأن الأكراد كشعب من حقهم اقامة دولة على الأراضي المقيمين فيها سواء في العراق، سوريا، تركيا أم إيران. لكن ليس من حق الأحزاب الكردية التي تسيطر على دفة المال والإعلام والسياسة في إقليم كردستان ،أن تدفع بالشعب الكردي في العراق إلى رفع أعلام كردستان كدولة مستقلة خارج وداخل العراق، واستفزاز باقي الأطياف العراقية بالتصريح علناً أن كرد إقليم كردستان العراق ليسوا عراقيين. يضاف إلى ذلك يبث الإعلام الحزبي سموماً داخل الشارع الكردي ، فيصور كردستان بأنها كانت أرض محتلة من العراق ، وأن نفط كردستان كان يسرق منها، بناءً على هذه النظرية فإن البصرة كانت محتلة أيضاً ونفطها سرق لمدة أربعين عاماً ، على اعتبار أن العراق لم يشارك في حكمه الشيعة لمدة أربعة عقود. هذه فلسفة فارغة ولعب بالحقائق التاريخية، فالدولة العراقية الحديثة التي أسسها البريطانيون وأعلنوا عن تأسيسها في عام ١٩٢١ بحدود العراق الحالية، ومن ثم تأسيس حكومة وملك وبرلمان في تموز عام ١٩٢٥ ليس احتلالاً لأي بقعة من تلك الدولة ، لأن الدعم الحكومي على الرغم من نواقصه كان يشمل الجميع من «الفاو» إلى «زاخو». كل الشعب العراقي بجميع فصائله تعرض للاضطهاد والسرقة ومصادرة الحقوق والعدالة الإجتماعية. هل من المعقول أن يعلن كل فصيل من فصائل الشعب العراقي علمه ودولته المستقلة ويتحدث في إعلامه أنه تعرض إلى الاحتلال والسرقة؟

كل عراقي بغض النظر عن انتماءه العرقي يتمنى أن ينصفه الوطن العراقي بثروته ونظامه السياسي العادل المفترض. وإن لم يتحقق ذلك تفتيت العراق إلى دويلات واهنة لم تكن لمصلحة

أي من الانتماءات العرقية. إن المنهج الذي تنتهجه الأحزاب الكردية العراقية وتحشد الشعب الكردي لهذا المنهج، لايمكن أن يؤدي إلى اقامة دولة كردية تعيش بسلام مع جيرانها وخصوصاً الأطياف العراقية المجاورة لكردستان. والملاحظ أن الأكراد هم جزء من سكان الشرق الأوسط المصابين بعدم القدرة على الحوار واستيعاب الآخر والتعايش السلمي، من هنا يفترض بالنظام السياسي الكردي أن يصل أهدافه الاستراتيجية المشروعة في اقامة دولة كردستان ليس بالصراع السياسي واستفزاز الشريك وسيادة الدولة العراقية، بل عن طريق نشر مبدأ الحوار والتعايش بين الكرد والعرب وباقي الأطياف العراقية ، واحترام سيادة الدولة العراقية وقوانينها. هذه الثقافة توفر البيئة الحقيقية لاقامة دولة كردستان المنتظرة. هذا التفهم لا يأتي عن طريق الصراع مع المركز أو تأليب الشعب الكردي ضد الأطياف العراقية الأخرى، أو تصريح الأكراد داخل وخارج العراق بأنهم لم يتشرفوا بالانتماء إلى الدولة العراقية ويعلنوا نزع عراقيتهم.

محور الحديث هو علم دولة كردستان المغيبة ،هذا العلم الذي يصر الكرد بأنه يعبر ليس عن دولة كردستان فقط ، بل يعبر أيضاً عن القومية الكردية، ليس من حق أحد أن يعترض على اختيار شعب واحترامه لقوميته، لكن هذا التعلق بالعلم الكردي من قبل الشعب الكردي يُستغل الآن لاستفزاز عراقية العراقيين وسيادة الدولة العراقية. الجميع يدرك أن النظام العراقي السابق في الوقت الذي استخدم السلاح الكيمياوي ضد الشعب الكردي، استخدم المقابر الجماعية ضد سكان الجنوب الشيعة، وعالج الضباط السنة الذين حاولوا الانقلاب على حكم صدام بالاعدامات الجماعية، هذه الفئات الثلاثة عاشت المأساة الحقيقية من نظام بائس فضلاً عن غيرهم من الأقليات يجري استفزازها في حالة الإهمال، إلى علم الدولة المركزية، ورفع علم إقليم كردستان على الممثليات والقنصليات العراقية أو أحياناً تمثيلاً للطلبة الكرد في الجامعات العربية والأجنبية.

في الدولة الفدرالية يمكن استخدام الأعلام المحلية داخل الولايات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب العلم الوطني، لكن العلم الوطني الأمريكي يشكل رمزاً وطنياً لكل الأمريكيين على درجة من الاعتزاز والانتماء. لهذا لايعرف العالم علم ميشجان أو منيسوتا أو أية ولاية أخرى، بل العلم الأمريكي المخطط بـ ١٣ خطاً تمثل المستعمرات الأولى التي استقلت من بريطانيا، وشكلت أولى الولايات في الاتحاد الأمريكي، بالاضافة إلى ٥٠ نجمة تمثل جميع الولايات. لا نستطيع أن نحدد الآن دوافع النهج الإعلامي والسياسي للأحزاب والدوائر الكردية ونصفها في خانة الانتماء إلى الدولة العراقية وتطويرها. وهناك خروقات واضحة للنظام الفدرالي على صعيد عقود الشركات والعلاقات الدولية وصلاحيات الدوائر العسكرية، ومن الممكن حسم الموقف الكردي وتحديد مساره، أما إعلان الدولة أو الالتزام بالنظام الفدرالي والتخلي عن كل الاستفزازات المقصودة في التلميح بالدولة والبقاء على خط الفدرالية.

تأملات في واقع إقليم كردستان العراق

د. محمد عاكف جمال

البيان الإماراتية ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٢

اكتسب إقليم كردستان العراق شرعية الوجود السياسي كياناً قائماً بذاته، من خلال عقود من الصراع الدموي مع المركز بغداد ، وكُرست هذه الشرعية على أسس دستورية منذ سقوط النظام السابق، عبر تمسك الإقليم بمواقف ندية لم تخل من مواجهات في مناسبات عديدة مع المركز. وفي الحالتين كان «التمايز القومي» عن بقية الشعب العراقي هو الجوهر في الفرز السياسي الذي حرصت القيادات الكردية على إدامته.

ومع أن الواقع السياسي في الإقليم ترسمه عدد من الأحزاب التي لها أجندات مختلفة ، إلا أنها لا تختلف حول جوهر القضية الكردية التي تتعلق بحق تقرير المصير ، سواء كانت هذه الأحزاب إسلامية أو يسارية أو قومية. إلا أن المعالم الرئيسية لسياسة الإقليم يرسمها فقط الحزبان الرئيسيان ، الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني والإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني.

ولكن هذين الحزبين ، من ناحية أخرى ، على خلافات في قضايا عديدة تبرز للعلن أحياناً أو تتوارى لبعض الوقت إلا أنها كامنة هناك. وقد اتخذت هذه الخلافات مظاهر شتى منذ إنشقاق الطالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وتأسيسه ، بعد حين ، للإتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥.

وقد وصلت هذه الخلافات في بعض الأحايين حد الصدامات المسلحة ، حين أفرز الطرفان لنفوذهما مساحات جغرافية من الإقليم ، الإتحاد الوطني الكردستاني اتخذ من السليمانية عاصمة له، والديمقراطي الكردستاني اتخذ من أربيل عاصمة له. ومع أن للخلافات المعلنة واجهات سياسية، إلا أنها لم تخل من تأثيرات الجذور والإنتماءات القبلية والمناطقية. وحين توافق الطرفان لإيقاف الإقتتال بينهما، كان التوافق حول

تقاسم النفوذ في الإقليم وتناوب كل من الطرفين على رئاسة الوزارة.

إلا أن هذا الإتفاق قد تعرض لإختبارات عديدة في أجواء العملية السياسية المعقدة في العراق ، والدور الذي لعبه الإقليم في رسم خارطة التحالفات المثيرة للجدل التي تحكمت بمسار الأحداث.

والحقيقة أن ليس هناك ما يشير إلى أن الحزبين قد تركا هذه الخلافات وراء ظهريهما ، فهذه الخلافات لم تضعف بل توارت لفترة وبدأت تطل برأسها من جديد مع إزدياد حدة الإستقطابات والفرز السياسي والإثني والمذهبي في المنطقة من جهة ، وتصاعد الدور الذي يلعبه الإقليم في الساحة السياسية العراقية ، وإمتداد هذا الدور إلى بعض الدول المجاورة من جهة أخرى.

وقد فجر القرار الذي اتخذه رئيس الإقليم بالإصطفاف مع علاوي ومع الصدر للتصدي لرئيس الوزراء المالكي، والعمل على حجب الثقة عنه في أبريل المنصرم الأجواء المشوبة بالخلافات بينهما ، حين رفض الرئيس الطالباني استخدام صلاحياته الدستورية في إنتهاج الطريق الأقصر لذلك ، فأتاح بذلك المجال والوقت الكافي لرئيس الوزراء وللتحالف الذي ينتمي إليه للعمل على إفساد المحاولة وإجهاضها. ولعل من الإنصاف أن نذكر في هذا السياق بأن من الصعب الإدعاء بأن موقف الرئيس طالباني كان بدافع من كونه زعيماً للإتحاد الوطني الكردستاني ، وليس بدافع من كونه رئيساً للعراق.

إن العلاقات المعقدة التي يرتبط بها الإقليم مع الدولة العراقية وخصوصية وجوده ككيان شبه مستقل في منطقة لا يتمتع فيها الكرد في بقية البلدان المجاورة للعراق الموجودين فيها بالحد الأدنى من الحقوق القومية ، كانت دائماً نقطة ضعف تهدد أمن هذا الإقليم.

وقد كشفت هذه الأزمة عن خلافات أخرى جوهرية بين الحزبين إستجدت مع تسارع الأحداث في المنطقة ، تتعلق بمعالجة الملفات التي ترتبط بوضع الكرد في سوريا، وعلاقات الحزبين التي يعتبرها البعض بمثابة تحالفات مع كل من إيران وتركيا. ويبدو أن الإتحاد الوطني الكردستاني الذي تراجع دوره في السنوات الأخيرة لصالح الديمقراطي الكردستاني ، قد أخذ المبادرة وبدأ بالتحرك بإتجاه إستعادة ذلك الدور. فقد أعاد علاقاته مع الكتلة المنشقة عنه «غوران» التي يتزعمها نوشروان مصطفى ، وهي الكتلة المعارضة الرئيسية في الإقليم والتي تمتلك ٢٥ نائباً من مجموع نواب برلمان الإقليم البالغ عددهم ١١١ ، واتفقا على تبني

رؤية جديدة تتعلق بالزعامة على الإقليم وأسلوب بنائه وإدارته ،أبرز ما فيها هو تحول الإقليم نحو النظام البرلماني بدل النظام الرئاسي الذي ينتهجه في الوقت الراهن عبر إجراء تعديل في الدستور.

والحقيقة أن عودة هذه الخلافات من جديد تنذر بإتجاه الإقليم نحو الوضع الذي كان عليه قبل عدة سنوات ، من وجود قيادتين شبه منفصلتين ومناخ ينذر بإندلاع الصراع بينهما، على الرغم من الإيحاء بعكس ذلك في اللقاءات شبه البروتوكولية التي تجري بين الحين والآخر بين الطرفين. ووضع كهذا يتمناه الكثيرون، وقد يصفق له البعض داخل العراق وعلى حدود الإقليم خارجه لأسباب كثيرة معروفة .

وفي هذا خسارة كبيرة للشعب الكردي الذي لم تبذل قياداته ما يكفي من الجهد والمرونة ، لتوظيف سنوات الصفاء النسبي بين الكتلتين الكبيرتين في دفع الإقليم نحو المزيد من الإستقرار لتهيئته لتحقيق طموحات أكبر من ذلك.

إن عودة هذه الخلافات إلى الواجهة ،وربما تصاعدها ليس بالأمر المستبعد ، خاصة وأن هناك قضايا مصيرية مطروحة على الساحة ، ومنها إستقلال الإقليم عن العراق في دولة كردية مستقلة.

الخلافات بين الطرفين لا تتعلق كثيراً في التوجه الفكري والأيديولوجي الذي يتمايز بهما هذا الحزب عن ذاك ، وهو على أية حال ليس بالتمايز الكبير ، ولا في التحالفات الإقليمية التي في جوهرها متضاربة وهو أمر أكثر أهمية ، بل ينسحب ذلك إلى إطار صراع على المصالح الاقتصادية وعلى حجم النفوذ في حكومة الإقليم وفي الحكومة الاتحادية. ولا يمكن إستبعاد الدور الذي تلعبه الإنتماءات القبلية والمناطقية في إبقاء الصراع من جهة والتحكم في مساراته من جهة أخرى.

في الختام نجد من الضروري تذكير القيادات الكردية بما حصدته في الماضي من علاقاتها مع الدول المجاورة للإقليم التي تلاعبت على مدى عقود من السنين بمصالح الشعب الكردي والشعب العراقي عموماً، ولم تتوان عن عرضها في سوق المساومات السياسية. فليس في تلك التجربة ما يشجع للركون إليها من جديد ، فمصلحة الشعب الكردي والعراقي تتطلب الإبتعاد عن لعبة التحالفات الإقليمية.

مام جلال .. على قدر أهل العزم

معد فياض

الشرق الأوسط اللندنية ٩ / ١١ / ٢٠١٢

أعان الله فخامة الرئيس جلال طالباني على هذه النخب السياسية العراقية.. أعانه وقواه من أجل أن يتحمل المزيد وبروح صابرة، لحل مشاكل العملية السياسية التي تبدو مثل شراع سفينة، كلما مزقت الريح العاتية جزءً منه وخاطه فخامة الرئيس بعناية واتقان، تمزق من جهة أخرى حتى أن الشقوق في ذلك الشراع تعددت واتسعت بفعل فاعل، أو بالمعنى الأصح بفعل فاعلين عدة، وصار المثل الشعبي الشائع «الفتق كبير والرقعة صغيرة» ينطبق تماماً على شراع سفينة العملية السياسية في العراق.

كنت قد شبهت في مقال سابق جهود فخامة الرئيس طالباني برجل اطفاء الحرائق الكبرى، حرائق تفتعل وتآكل الأخضر واليابس، تلك هي حرائق السياسيين العراقيين التي لم تترك أي بقعة خضراء يحتمي بها الشعب العراقي ، سوى الاحتماء تحت خيمة الرئيس مام جلال الذي لم ولن ييأس من الحلول التي يقترحها بحكمة وذكاء وحرص وطني عال ونادر ،لانقاذ شعبه ووطنه حتى يسجل التاريخ اسمه وجهوده في أنصع صفحاته، ويتغنى به مثلما تغنى(التاريخ) بكلكامش ملك أوروك قائلاً عنه:» هو الذي بنى كل شيء.. فغن بذكره يا بلادي».

لقد حبا الله تعالى العراق وشعبه، وفي واحدة من أصعب مراحله التاريخية وأكثرها احراجاً، براعي عادل وحكيم ومخلص وصادق ونبيل، برئيس جمهورية لم يسعى إلى المنصب بل سعى المنصب إليه ، من أجل انقاذ العراق ومساعدة شعبه وانقاذهم وقيادة سفينتهم وسط بحر متلاطم الأمواج والأعاصير نحو بر الأمان.. وكلما يكاد يصل إلى بر الحياة الكريمة سعت بعض ما نسميهم بالنخب السياسية إلى تمزيق هذا الجزء أو ذاك من شراع السفينة.. ويتحمل وبصبر نادر، ويعمل على رتق الشراع ليقول هيا لنتوكل على الله ونمضي.

ينطبق على عزم فخامة الرئيس طالباني مطلع قصيدة الشاعر المتنبي:

«عَلى قَدْرِ أهْلِ العَزْم تأتي العَزائِمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارِمُ

وَتَعْظُمُ في عَينِ الصّغيرِ صغارُها وَتَصْغُرُ في عَين العَظيمِ العَظائِمُ»

ذلك أن فخامته ضليعاً بحل المشاكل السياسية خاصة، وهذه موهبة خصه الله تعالى بها منذ طفولته، يقول لي الدكتور فؤاد معصوم، الذي زامله وصادقه منذ أن كانا في مدرسة كويسنجق الإبتدائية، أعتقد كان اسمها مدرسة الملك فيصل، وبقي رفيق دربه حتى اليوم، إن» مام جلال ومنذ كان طالباً في الدراسة الإبتدائية وهو يعمل على حل مشاكل الآخرين، ويتمتع بشخصية قيادية،، وبحضور متميز، حتى من هم أكبر سناً منه كانوا يصغون إليه ويطيعونه مقتنعين بطروحاته»، موضحاً أن « فخامة الرئيس طالباني لُقب من قبل الآخرين (مام) والتي تعني باللغة الكردية العم، منذ أن كان صغيراً ، ذلك لأنه كان يمارس دور الرجل الكبير الحكيم، فهو من كان يمثلنا لحضور مجالس الفاتحة أو حفلات الزفاف مثلاً، وهو من كان يلقي الخطب السياسية بلغة راقية، بل إن فخامته كان قد قاد أول مظاهرة سياسية في كويسنجق عندما كان عمره ٨ سنوات».

واعتماداً على تجربتي الشخصية، حيث اقتربت أكثر من فخامة الرئيس طالباني أكثر من شهر ، عندما تشرفت ومنحني فرصة كتابة جزء من مذكراته، وكنت ألتقيه في سكنه في منتجع دوكان ،كان ذلك قبيل انتخابات برلمان إقليم كردستان، وكان فخامته يستقبل على مدى اليوم وفود وشخصيات سياسية، ويمنحني الوقت للإجابة عن أسئلتي، كما التقيته في مناسبات عديدة أخرى، وبالرغم من مشاغله أو متاعبه لم أجده في مرة ولو مرة واحدة غاضباً أو متعضاً من أحد، بل وكعادته فهو يستقبل ضيوفه بابتسامته التي تشيع الأمل في نفوس الآخرين، وبروح متواضعة، وبكلمات ترحيب تغمر الآخرين بطيبته.. شخصيات سياسية كثيرة تزوره سواء كان في دوكان أو بغداد أو السليمانية، تأتيه محملة بمشاكل وهموم واقتراحات وخلافات فتخرج منه سعيدة مطمئنة راضية ومعجبة بطروحاته، والقول الشائع عن مام جلال بين رفاقه والمقربين منه أنه لا توجد مشاكل في وجود مام جلال، وخلال سنوات الثورة الكردية الصعبة كان المقاتل مام جلال يحل أصعب الاشكالات ومهما تعقدت أو بعدت عن مقره.

بهذه العقلية والحكمة، وبهذه الروحية وبتلك العزيمة سعى ويسعى فخامة الرئيس طالباني لحل مشاكل الفرقاء السياسيين في العراق وجمعهم على طاولة الحوار، لم يتأخر

يوماً عن التفكير بالحلول والبدائل، حتى وهو في مشفاه بألمانيا وعلى بعد آلاف الأميال الجوية والبحرية يتصل ويتابع ويبحث مع الآخرين الحلول والأفكار، وبدلاً من أن يتمتع بنقاهته، يدخل فخامته قاعات الاجتماعات مباشرة من المطار ليبدأ الحوار كي لا يبدد أي وقت من أجل خدمة شعبه والايفاء بمسؤولياته الجسام باعتباره الأب والعم والرئيس الذي انتخبه كل العراق وبكل طوائفه وقومياته.

أقول أعان الله مام جلال على مثل هكذا فرقاء، فرقاء يعرفهم جيداً، وخبرهم طويلاً،منذ سنوات معارضة النظام الديكتاتوري، حتى أنه يستطيع أن يقرأ نواياهم ويحدس أفكارهم ويسبر خططهم،المعلنة والمخفية، يتعامل مع الجميع بسواسية، من دون أن يقدم كردي على عربي أو مسلم على صابئي، بوصلته الأهم هي العراق والعراقيين، فمصلحة بلده وشعبه في مقدمة الأولويات، نعم هو يسامح هذا ويتغاضى عن ذاك، ويفتح صدره للجميع بروح محبة لا تشوبها الضغينة حتى ممن يحاولون اغضابه، ابتسامته كافية لأن تختصر المسافات بينه وبين الآخرين وتمهد لحلول أصعب المشاكل.

العراقيون متفائلون بجهود فخامة الرئيس طالباني، بالرغم من الألغام التي يزرعها الفرقاء في العملية السياسية العراقية، ويستمد أبناء شعبنا الأمل من جهود مام جلال الذي لا يعرف الكلل أو اليأس، بل يتحلى دائماً بالصبر والحكمة لايجاد طريق انقاذ العملية السياسية بالرغم من تشابك الخطوط وحقول الألغام، ففخامته من كان يتحرك واقعياً بين حقول الألغام التي كان يزرعها الجيش العراقي خلال سنوات نضاله ضد الديكتاتورية، وتحمل لسنوات طويلة وبصبر بالغ قسوة الحكومات المتتالية على الكرد، وهو من كان يجد طريقه بوضوع بين سلاسل الجبال ومنحدراتها حتى وصل مع رفاقه قادة الثورة الكردية إلى بر النصر والاستقرار، واليوم هو يتحمل مسؤولية كل العراق والعراقيين، وكلنا أمل بأن يأخذ البلد وأهله إلى بر الاستقرار ، معولين على حنكته السياسية وخبرته الحياتية الطويلة والعميقة وعزيمته الجبلية التي لا تستسلم للصعاب.

هل حان الوقت لإقامة الدولة الكردية في العراق؟

عبد الحميد ذرب

موقع كتابات ٢٧ / ١١ / ٢٠١٢

لعبت القضية الكردية في العراق دوراً تدميرياً منذ تأسيسه إلى يومنا هذا؛فقد شغلت مساحة واسعة في الشأن العراقي ، وكلفته ألوف الضحايا وخسائر إقتصادية جسيمة، وزعزعت استقراره الداخلي ، وشجعت دول الجوار والدول الكبرى للتدخل في شؤونه الداخلية ومازالت.وبرغم محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة ؛الملكية منها والجمهورية للتفاوض لحلها ولكنها جميعاً باءت بالفشل.

يطالب الأكراد بحقوقهم القومية منذ فترة طويلة ، وقد تدرجت من حقهم باستخدام لغتهم القومية إلى الحكم الذاتي ؛نجحت في العراق لضعف موقف العراق وكثرة انقلاباته العسكرية وخلافاته الداخلية ، ولكنها فشلت في الدول المجاورة !!.

يشعر الأكراد في الوقت الحاضر أن فرصتهم الذهبية أصبحت أقرب إلى الواقع في إقامة دولتهم في كردستان العراق ، لعوامل جديدة حصلت على الأرض ومنها:

ـ الاستقرار الذي تتمتع به المنطقة الكردية، بالقياس إلى بقية أنحاء العراق، وخاصة بعد انتعاش واقعها الأقتصادي بعد السقوط.

ـ التعاون الوثيق بين القيادات الكردية والدولة العبرية في كافة المجالات الاستخبارية والعسكرية والاقتصادية، وحاجة إسرائيل لموطئ قدم لمراقبة إيران ، وخاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي ؛والكل يعرف أن لجميع الحركات الكردية المسلحة علاقات وثيقة بإسرائيل منذ عقود ؛ويعرف الأكراد أن الوصول للإدارة الأمريكية يتم عن طريق اللوبي الصهيوني ؛وبالتالي فقد حظي الإقليم بموقع خاص لدى الإدارات الأمريكية

المتعاقبة الجمهورية والديمقراطية على حد سواء.

ـ تصريحات نائب الرئيس الأمريكي الأخيرة ، بأن إقليم كردستان خط أحمر في السياسة الأمريكية يصب في هذا الاتجاه؛كما أن تصريحات ابن الرئيس طالباني مؤخراً ، بأن الأكراد يسعون لإقامة لوبي في أمريكا مشابه للوبي الصهيوني ، لتأييد إقامة دولة كردية في شمال العراق ، يؤكد وجود جهود تبذل بهذا الاتجاه.

ـ استفادة الإقليم من الموارد المالية الكبيرة التي يحصل عليها من الحكومة الاتحادية ؛إلى جانب احتفاظها بموارد النفط المنتج لديها وبيعه لحسابها وتحصيل موارد المنافذ الحدودية وفرض رسوم كمركرية على المواد التي تستوردها الحكومة المركزية هذا بالإضافة إلى نسبة ١٧,٥٪ ومواد البطاقة التموينية جعلها تزدهر اقتصادياً وتطوير بنيتها الأساسية.

ـ تلعب دوراً تخريبياً وتحريضياً لتأجيج الصراع بين المكونات السياسية السنية والشيعية العربية ؛مما أضعف الحكومة المركزية واشغالها بأزمات مستمرة ، من أزمة تشكيل الوزارات إلى سحب الثقة ؛والتصريحات الأخيرة لقيادات كردستان التي تصف فيها قوات دجلة بأنها تمثل مكون واحد ـ وتعني المكون الشيعي ـ وبالتحديد تصفها بالمليشيات، وهي تطلق عادة على المجموعات المسلحة الشيعية!!

ـ أصبحت الدولة الكردية أمراً واقعاً ؛حيث أن معظم دول العالم تتعامل مع رئيس الإقليم البارزاني كرئيس دولة ،وتتعامل معه برتوكولياً على هذا الأساس؛كما أن أكراد الدول المجاورة يعتبرونها الأساس في تكوين دولتهم ؛وموقفها الأخير من تزويد أكراد سوريا بالمال والسلاح وقتالهم للجماعات المسلحة العربية التي تقاتل ضد النظام السوري ؛تمهيداً لإقامة إقليم كردي آخر مشابه لما عليه في العراق مستغلة الفوضى الموجودة في سوريا!!.

ـ على الجانب الآخر في المناطق العربية السنية والشيعية ومكوناتها السياسية، في حالة من الهرج والمرج والفوضى العارمة والإقتتال قائم على قدم وساق منذ السقوط إلى يومنا هذا .فالمكونات السياسية العربية الشيعية منقسمة على نفسها ، فما يسمى بالتحالف الوطني يتألف من مكونات غير متجانسة متذبذبة في سياساتها وفي ولاءاتها ؛ويتسابق معظم قادتها على ملء الكروش والجيوب ـ وكل يغنى على ليلاه ـ؛ومازاد في الطين بلة هوسيطرة أهل العمائم على الرأي العام الشيعي بطقوس يدعون أنها دينية ، للسيطرة على الشارع وتحريكه حسب رغبتهم ضد هذا الطرف أوذاك ؛والسيطرة على صناديق الاقتراع باستخدام هذا المرجع أو ذاك ، لتحقيق أهداف سياسية ومالية ودنيوية

في آن واحد .لقد غسلوا عقول الناس البسطاء في ترويج أحاديث كاذبة لتشجيع هذه الطقوس، حتى وصل عدد أيام العطل الرسمية في العراق إلى أعلى نسبة في العالم ، وتقدر بحوالي ١٨٠يوماً في السنة ؛تخوف المكون الشيعي من الهجمات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية، والتي حصدت مئات الألوف من الأروح البريئة ؛إلى جانب مقاطعة دول الجوار الخليجية للنظام الجديد لاعتبارات طائفية ؛جعلتهم مرغمين على الارتماء في أحضان النظام الإيراني.

أما المكون العربي السني فهو ليس أفضل حالاً من المكون الشيعي ، فيتألف من كيانات هزيلة تبحث عن الكراسي والمال ، وابتعدت عن الجماهير التي انتخبتها وتركتهم بعدما حصلت على ماتريد ؛ وانقسمت القائمة العراقية التي تمثلهم إلى شيع وأحزاب ؛كما شجعت بعض هذه الكيانات المجموعات الإرهابية وخاصة بعد السقوط بسبب خسارتها للحكم التي كانت تتربع عليه لأكثر من ثمانين عاماً .ووقعت بنفس الأخطاء ؛وسقطت في أحضان الدول السنية وخاصة السعودية وتوابعها في طلب العون والدعم.

من كل ما تقدم يمكن القول أن مراجعة التاريخ بعناية وتدبر؛ ونتيجة لتجارب حصلت في الماضي القريب يجعل التفكير جدياً ؛بالتفاوض مع الأكراد بإقامة دولتهم في إقليم كردستان اليوم قبل الغد؛ للاعتبارات التالية:

الخطاب الذي ألقاه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في مؤتمر القمة العربية في عام ١٩٦٢،والذي دعى فيه إلى الاعتراف بدولة إسرائيل والتفاوض معها في إقامة دولة فلسطينية ، بموجب قرارات التقسيم لعام١٩٤٨، والتي جوبهت في حينها بمعارضة واستنكار من قبل الحكومات العربية، وخاصة القومجية منها والتي لو قبلت في حينها لما خسر العرب مئات الألوف من الأرواح البريئة والخسائر الإقتصادية الباهظة ،التي تركت بصماتها على حياة المواطن العربي منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا ؛ولربما تكونت دولة فلسطينية كاملة السيادة، ولديها جيش قوي يطالب بحقوق شعبه ؛ولسقطت نظرية إسرائيل أنها محاطة بدول تحاول رميها في البحر، وحصلت على دعم من أمريكا والدول الأوروبية؛فإلى جانب ضياع فلسطين بكاملها ؛احتلت إسرائيل أراضي عربية في مصر وسوريا ولبنان إلى يومنا هذا.

تجربة السودان:

خاضت السودان حروباً أهلية بين الجنوب والشمال، كلفت السودان خسائر بالأرواح قدرت بمئات الألوف ومئات المليارات من الدولارات ، واستمرت لأكثر من عشرين عاماً، وكانت

النتيجة قيام دولة السودان الجنوبي ؛فماذا استفاد السودان من شعارات الوحدة ؛سوى بقاء الحكومات العسكرية الدكتاتورية في السودان .

٣ ـ أن قيام دولة كردية في شمال العراق سيساهم في تحسين الأوضاع الأمنية والإقتصادية في العراق ؛فبدلاً من دفع أموال طائلة للإقليم يمكن الاستفادة منها في تحسين البنية الأساسية المدمرة. وفي النهاية سينفصل الأكراد عاجلاً أم أجلاً ؛ولو حصلت الحرب بين الجانبين لاسمح الله؛ فستزهق الأرواح البريئة بعشرات الألوف .وسيرجع العراق إلى القرون الوسطى ؛إلى جانب أن الدولة الجديدة ستقع في كماشة .بين مطرقة الدولة التركية القوية وسندان الدولة الإيرانية القوية. وستصبح تحت رحمتهما ؛وبالتأكيد إن الحذر الذي تستخدمه الكيانات الكردية في دولة أربيل ودولة السليمانية في إقامة دولة سينتهي وتعود الخلافات بين المكونين للتقاتل بينهما على السلطة والمال كما حصل ذلك في تسعينات القرن الماضي.أن حالات مماثلة حصلت في الاتحاد السوفيتي السابق وتشيكوسلوفاكيا السابقة ؛ وتجري الآن في مقاطعة كاتلونيا استفتاء للانفصال عن أسبانيا وستجري انتخابات قريباً في أسكوتلندا للإنفصال عن بريطانيا .

أنني متأكد سيتهمني الكثيرون بالإنهزامية والذيلية والعمالة والمعاداة للأمة العربية وطموحاتها وحرصهم على وحدة العراق أرضاً وشعباً ؛ولكن بمرور الزمن وبعد أن يقع الفأس بالرأس ؛ونشوء الدولة الكردية سنتذكر كم كان الرئيس بورقيبة على صواب في مقترحه؛وإن غداً لناظره قريب.

كردستان للكرد وكركوكُ للجميع

موقع كتابات ٢٨ /١١ / ٢٠١٢

١

قال حزب العمال الكردستاني التركي ، إنه سيقاتل جنباً إلى جنب ، وكتفاً بكتف ، مع أشقائه الكرد العراقيين ، في حال وقوع أي هجوم على كردستان العراق ، مصدره بغداد المركزية . معنى هذا أن ثمة مقاتلين أكراداً مولودين في تركيا ، ويحملون جوازها وجنسيتهاوهواها ، ويحتلون جزءً من أرض العراق ، ويتسلحون فيها بصورة غير شرعية أو قانونية - ربما اقامة إنسانية - سيكونون في قلب معركة مرتقبة بين أهل العراق ، لا أحد يتمناها ، وبذلك انطبق عليهم المثل الشعبي « هَمْ نِزِل ، وهم يدبّكون فوق السطح «

٢

من بركات النطاح المنتظر بين بغداد وأربيل حول الأرض والنفط ، تمددت وتوالدت مصطلحات العركة حتى صارت « مناطق متنازع عليها « و « مناطق مستقطعة « و « مناطق محتلة « و « مناطق مختلطة « وهلمَّ جرّا وجرّي .

٣

تركيا التي يعيش فوق أرضها ، أكراد عددهم أزيد من ضعفي عدد أكراد العراق ، هي دولة منافقة وكذابة ، وإيران التي يعيش فوق أرضها ، أكراد عددهم ضعف عدد أكراد العراق ، أيضاً دولة منافقة وكذابة . تركيا وإيران تتعاملان مع كردستان العراق وأكرادها ، كما لو أنهم دولة مستقلة ، وتتعاملان مع أكرادهما بكردستان إيران وكردستان تركيا ، بالقتل والتهميش والإقصاء ، وبعنصرية قذرة مقيتة .

٤

في خانة المعمعة المعركة البلبلة الساخنة القائمة حتى الآن ، بين بغداد وأربيل ، ظهر الكرد ، شعباً وزعامات وشعراء ، وتكلموا بلسان فصيح ، ومن دون قناع ، وصاحوا بعالي

الصوت ، انّ كركوك كردستانية ، ودونها الدماء العزيزة ، أما عرب العراق - سنّة وشيعة وشعراء - فلقد فضّلوا النفاق والتقية والصفقة والتكتيك وغواية الكرسي ولذة الدنانير ، ولوك الكلام الذي لا يزعّل أحداً .ومن أراد الخبر اليقين ، فليصنع السؤال المحدد « هل كركوك عراقية ، أم كردستانية ؟ ويرميه - مثلاً لا حصراً - فوق موائد وهواتف ومجالس وبرائد وفيسبوكات ، إياد علاوي وطشّار القائمة العراقية ، ونوري المالكي ، وطارق الهاشمي ومقتدى الصدر وعمار الحكيم وإياد السامرائي ، وصالح المطلك وإبراهيم الجعفري وأسامة النجيفي ، وفاضل ثامر وشفيق المهدي ومؤيد اللامي ، وأيضاً علي السيستاني الذي إن أجابك قال : أنا رجل دين وفتوى ، لا أتدخل في السياسة ، وأقف على مسافة واحدة من الجميع !!

٥

لدينا في كردستانات المنطقة الأربع ، شعب كردي عظيم ، يزيد عديده على الثلاثين مليوناً . لهم لغتهم ، ولنا لغتنا . عندهم تأريخ وجغرافيا وأحلام ، أشهرها ، حلم الدولة المستقلة ، حالهم من حال جيرانهم ، العرب والأتراك والإيرانيون ، والعقل والمنطق ، وحركة التأريخ ، تدعونا لإعانتهم ، من أجل تحقيق حلمهم المشروع ، ومن أجل وقف نزيف الدم والدمع الذي لا يمكن أن يظل أبدياً .

٦

أما إجابتي الراسخة ، على السؤال الواضح المرسوم في الفقرة الرابعة من هذا المكتوب ، فهي أن كركوك عراقية مثل بغداد ، من دخلها ، فهو آمن على بيته ورزقه وعرضه وفكره ، فإن اختلفنا في هذا التوصيف الرحيم ، فلا بأس من الإستعانة بعتاة وثقاة التأريخ والآثار واللغة والأدب والتنقيب والحفر ، وكذلك البلدانيين والخرائطيين والرحّالة والبحاثة وجماعة كركوك والنفطيين ، ومن عاش فوق أرض كركوك ، وشاف شعلتها الأزلية ، أول مرة ، والغلط مرجوع للطرفين ، ومن دون عصبية أو شوفينية أو زعل أو فشار ، بل بالتي هي أحسن .

كردستان وعقدة المنشار

موقع كتابات ٢٨ / ١١ / ٢٠١٢

في نظرة من تولى أمر العرب للكرد عقدة ، هي عقدة الهيمنة والسيطرة وأن الاعتراف بهذه الحقيقة هو بوابة الولوج إلى الحل ، والتي تحتاج إلى قدرة وشجاعة في قراءة التاريخ، تاريخ منطقة الشرق الأوسط ،وكيف نشأت حدودها الديمغرافية الجديدة؟ وإذا كان البعض من عرب العراق يبدو متلهفاً لاعادة تاريخ الحقبة الإسلامية من تاريخ هذا البلد، لغايات طائفية سياسية ، انطلاقاً من حالة النستلوجيا التاريخية المصاحبة لسايكولوجيتها المعروفة، بما يتلائم مع ارضاء شعورها ، فإنها في ذات الوقت تهرب إلى الأمام عندما تصل إلى حدود التسلسل الزمني لتاريخ العراق المعاصر ، تلك الحدود التي تشابكت أيادي المستعمرين من ترك وأنجلو- سكسون، في رسم أبعادها السياسية ، فتراها تخفي وتظهر ما يرضي مصالحها السياسية في فرض سيطرتها من القراطيس ، عن عيون النشأ الجديد وهو يجتاز منارات التعليم من الأساس إلى التأهيل ، وما أدراك ما تلك القراطيس ؟ قراطيس لوزان وسيفر وما خفي من سايكس- بيكو كان الأعظم.وعلى مدى ما انتاب هذه العلاقة من ارهاصات معروفة ، لاسيما في الأربعين سنة التي خلت من عمر الدولة العراقية ، والتي كانت بلاشك أليمة وتراجيدية للغاية ، لا بل شابها من العسف والقهر ألوان ، تشكل كلها سوابق في أية علاقة غير سوية بين أي حاكم ومحكوم عبر البسيطة ، ومع ما بدا أنه انطواء لصفحة سيئة ، ومع ما رشح من تفاهمات بين عرب وكرد العراق الجديد ، فقد ظن الكل أن عقدة التسلط العربي على إرادة الكرد في التمييز ، قد أضحت من الماضي لولا تغيير الكثير من الموازين ، لاسيما بعد خروج الأمريكان من العراق ، التي بدأت تميل يوماً بعد يوم لصالح مؤسسة رئاسة الوزراء ، ممثلة بشخص السيد المالكي الذي لا أدري لماذا يذكرني عهده اليوم بفترة العراق بعد ١٩٧٥ ، التي تعاظم فيها دور النائب الشاب في تقوية دوره ، وفي الاطاحة بالخصوم ، وأصبح شيئاً فشيئاً لاغياً لدور الرئيس شبه المقيم بمدينة الطب ، وأني لأخشى أن يتكرر ذات المشهد مع فارق كون الرئيس هذه الأيام مستعصماً بالجبل ، بينما تبدو مؤسسة مجلس الوزراء كمخفر شرطة أكثر نشاطاتها اصدار الطلب من المحاكم باصدار مذكرات الاعتقال بحق هذا وذاك من المسؤولين !! ولعل أحد أوجه هذا التوتر ما ينتاب علاقة المركز مع إقليم كردستان التي لها عدة أوجه منها.

ـ سياسة التسويف والتباطؤ في تنفيذ أحكام المادة ١٤٠ من الدستور التي أدرك الكرد أن وضعها في الدستور كان من قبيل اضفاء مسحة (مكياج) ليس إلا لاضفاء جمالية لجذب الكرد لدستور فيه مواد لا يملك الطرف العربي القدرة الحقيقية على تطبيقها إلا للاستهلاك المحلي .

- لأسباب تاريخية وأخرى مرتبطة بالارادة البراجماتية لهم ، فإن قدرة الكرد في إدارة مناطقهم لاسيما في حقول الزراعة والصناعة والبنى التحتية ، الأفضل من نوعها عما هو في سائر أنحاء العراق ، مما جعلها محجة العراقيين في التجارة أو الدراسة أو المعالجة أو الطرق أو الكهرباء، وبما يجعلها أيضاً محط غبطة العراقيين كشعب ،ودليلاً يرى فيها المركز مقدار نكوصه عن خدمة من يحيون بظله .

- إن طبيعة كردستان الجبلية وما تجود مناطقها من ازدهار صناعة السياحة بالمقارنة مع باقي أنحاء العراق الحارة معظم السنة ، تجعل لها ميزة اقتصادية كبيرة أقوى من قدرات البلد الصناعية المتعكزة فقط على استخراج وبيع النفط المرتبطة بقوى العرض والطلب العالمية .

- إن تهافت شركات البترول على طلبات الاستثمار في حقول الشمال، وعدم ترددها على التوقيع على تلك العقود مع استمرار الخلاف مع المركز حول استثمار النفط في كردستان ، يدعو المركز إلى اعادة صياغة علاقة سوية مع الكرد .

- إن كل ما أوردناه يدخل من باب الرؤية الخاصة إلى رمادية مستقبل الحدود السياسية للعراق لجهة الشمال ، والتي تعني للقاطنين خارجها هاجساً مقلقاً .

إن المطلوب هو ايجاد عقلية عربية عراقية، تتعامل بشجاعة مع قضية الكرد ، التي لم نكن نتصور أنها ما تزال قضية في العراق الديمقراطي كما يقول عنه حكامه الجدد ، قد يقول قائل :الأكراد موجودون في الحكومة ، ونقول إنهم موجودين فيها من أيام العهد الملكي وزراء وقادة ، المسألة ليست في الوجود الكردي التمثيلي في بغداد ، نحن نتكلم عن خمسة ملايين أو ستة يحيون على أرض تشكل ما بين نسبة ٦-٨ من مساحة البلد ، يريدون أن ينظموا طرائق تعاملهم الوطني مع مركز أعطاهم الحكم الذاتي مرة ، وضربهم بالغازات السامة مرة ، ومنحهم الفيدرالية يوماً ، ويحشد قواه على أبوابهم اليوم ، وأنا كمواطن عراقي لا أرى خوفاً أو رهبة أن أشكل منطقة ادارة فيدرالية تضم كل الأراضي الواقعة خلف جبال حمرين، لا أرى مانعاً أن يحمي حدود المنطقة الدولية أهلها ، هل نسينا الفيلق الأول الذي رابط شمال العراق طوال الثمانينات وكان عده وعديده من الأكراد ؟؟فالقداسة للسماء وحدها وللأرض تاريخها ، فلنقرأ معاً تاريخ الأرض.

قوات دجلة والبيشمركة نظرة دستورية

علي التميمي

الأربعاء ٢٨ / ١١ / ٢٠١٢

يكثر الحديث هذه الأيام حول الاحتكاكات التي تجري بين قوات دجلة والبيشمركة ، حتى أصبحت حديث الاعلام من داخلي وخارجي وهو مما يؤسف له ؟

والذي يؤسف له أكثر مسارعة بعض الأخوة من الإقليم إلى اطلاق تسمية غير الدستوري على قوات دجلة ؟

لاسيما وأن مطلقي مثل تلك التصريحات هم أعضاء في البرلمان العراقي الاتحادي ، وكان بإمكانهم مناقشة ذلك داخل جلسات البرلمان واللجان الخاصة لمثل هذه الحالة ، ثم إن الأخوة أعضاء مجلس النواب يفترض فيهم أن يكونوا أكثر اطلاعاً من غيرهم على مواد الدستور العراقي , فالذي يقول ويصرح للإعلام الخارجي ووكالات الأنباء بأن قوات دجلة هي غير دستورية ، وبالتالي يحمل القائد العام للقوات المسلحة مسؤولية ذلك ،مما يزيد من حالة التوتر وتشنج العلاقات في الوقت الذي نحتاج فيه إلى الهدوء والتعاون ،ومناقشة المستجدات فيما بيننا عبر القنوات الرسمية الاتحادية وهي مجلس النواب ومجلس الوزراء والتشكيلات التابعة لهما .

أما أن نطرح غسيلنا على الهواء مباشرة , فهذا مما يضعف الحكومة والدولة الاتحادية.

ولأن التصريحات أتخذت من الدستور العراقي مرجعاً وهي نقطة إيجابية ، فمن المناسب أن نعرض ما في مواد الدستور بما يخصالقوات المسلحة ، حيث جاء في المادة التاسعة « أولاً « في « ب « مايلي :-

« يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة «.

ويلاحظ أن هذه المادة كذلك تركز على منع الأعمال التي تمنعها أنظمة وزارة الدفاع ، مما

يجعل النشاطات العسكرية مرتبطة بوزارة الدفاع الاتحادية .

وتنص المادة « ٧» في « ثانياً : « أن تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع أشكاله ، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه , ونعتقد أن هذا يشمل في الوقت الحاضر ما يتعلق بحزب العمال الكردي التركي ، الذي يتخذ من المناطق النائية من شمال العراق مقراً له ، مما يتسبب ذلك باختراق سيادة العراق من قبل الطيران الحربي التركي دائماً مع سكوت الجهات الرسمية في إقليم كردستان العراق ، وإلقائها اللوم على السلطة المركزية الاتحادية فقط عندما تقصف بعض مناطق جبل قنديل بالمدفعية الإيرانية , مما يعني وجود خلل تنظيمي لابد من اعادة النظر فيه ؟

المادة « ١٣» من الدستور العراقي جديرة بالعناية والتركيز ، عندما نناقش مسائل تتعلق بالحكومة المركزية والاقليم , فهذه المادة تنص على :-

« يعد هذا الدستور القانون الأعلى والأسمى في العراق , ويكون ملزماً في أنحائه كافة , وبدون استثناء , ولا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور , ويعد باطلاً كل نص يرد في دستور الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه ؟

وهذا يعني أن ما يوجد في دستور إقليم كردستان العراق ، والذي أجيز بقائه بناءً على ماجاء في المادة « ١٣٧» التي تقول :-

« يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كوردستان منذ العام ١٩٩٢ ، وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كوردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود - نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو ألغاؤها حسب قوانين إقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها «، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور» .

وعندما نطلع على الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، كما جاء في المادة « ١٠٧ « وسأذكرها كلها اتماماً للفائدة ، ثم نركز على ما يخص موضوع بحثنا وهي على الشكل التالي :-

١- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي , والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية , وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها , ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . وهذا يعني أن ما يقوم به الأخوة في حكومة إقليم كوردستان من فتح قنصليات بالاتجاهين دون الرجوع لموافقة الحكومة المركزية ، هو أمر

غير دستوري لأنه من الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية .

٢- وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها ،بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه « ، وهذا يعني طبقاً لهذه المادة أنه يجوز للحكومة المركزية الاتحادية انشاء قوات « دجلة « فقوات دجلة بنص « ثانياً من المادة « ١٠٧ « هي دستورية وشرعية ومن يقول غير ذلك عليه مراجعة الدستور جيداً ؟

٣- رسم السياسة المالية , والجمركية واصدار العملة , وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق , ووضع الميزانية العامة للدولة , ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي وإدارته , وعليه ما تقوم به حكومة الإقليم من الاستيراد وإدارة الجمارك بدون موافقة الحكومة الاتحادية يحتاج إلى مراجعة ؟

٤- تنظيم أمور المقاييس والمكايل والأوزان

٥- تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي .

٦- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد .

٧- وضع مشروع الموازنة العامة والإستثمارية .

٨- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق ، وضمان مناسيب تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقاً للقوانين والأعراف الدولية .

٩- الاحصاء والتعداد العام للسكان .

فإذن قد ظهر لنا أن القسم الثاني من الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية ، تجيز انشاء قوات عسكرية مما يجعل «قوات دجلة دستورية» .

بينما تبقى قوات البيشمركة بحاجة إلى تعليل وتفسير من أجل تنظيم عسكري يخدم وحدة العراق , فإذا أصر الأخوة الكورد على الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الإقليم فإنها تصطدم مع ما نصت عليه المادة « ١٣» من الدستور العراقي ، حيث سيتناقض ما ذهب إليه الأخوة الكورد في حكومة الإقليم من توسيع صلاحيات البيشمركة مع نص الدستور العراقي .

وإذا كانت حكومة الإقليم تعني بالبيشمركة «حرس الحدود» الذي لم يذكر ألا مرة

واحدة استطراداً في المادة « ١١٧» في « خامساً « حيث يقول النص :-

« تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم ، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم , كالشرطة والأمن وحرس الإقليم , وبتحديده بكلمة حرس الإقليم أي حدود الإقليم , وبالطبع يراد هنا حدوده الخارجية ، خصوصاً وأن الإقليم له حدود مع ثلاث دول من الجوار هي كل من : -

١- إيران

٢- تركيا

٣- سورية

وهذه الحدود تتعرض بين فترة وأخرى إلى اختراقات وتجاوزات ، نتيجة عدم وجود القوات المسلحة الفيدرالية ,وأكثر من أستغل ذلك الفراغ هو المسلحون من حزب العمال الكوردستاني التركي ، وبسببهما كانت تجاوزات كل من تركيا وإيران , ولعل الاعتماد على قوات البيشمركة «حرس الحدود « لم يكن في محله ، لأن حكومة الإقليم أعطته دوراً لاوجود له دستورياً , ووظفته في غير محله تنظيمياً , مما اجتمع لدينا خطآن : خطأ وجود مناطق ما تسمى «بالمتنازع عليها «، وهي تسمية غير صحيحة يتحمل مسؤوليتها الاحتلال الأمريكي ومن شاركوا في كتابة الدستور ولو بالاسم ؟ والخطأ الآخر هو ما يقوم به الأخوة الكورد من توظيف البيشمركة لأعمال هي غير ما وجدت لها ؟

فزج البيشمركة بالمناطق الداخلية هو الذي أوجد توتراً لامبرر له , وخلق تشنجاً بين الأخوة أبناء الوطن الواحد نحن في غنى عنه .

وإلى هنا نكون قد أطلعنا على المواد الدستورية التي تخص كل من قوات « دجلة « و « والبيشمركة «، وعلى ضوء ذلك نأمل من الأخوة المسؤولين في كل من الحكومة المركزية والإقليم , أنيسحبوا هذا الموضوع من التراشق الإعلامي , ويحيلوه لذوي الاختصاص والخبرة ، لبيان الرأي بعيداً عن التأثيرات والتجاذبات التي لاتخدم المصلحة الوطنية , ولا أنصح بحصر الرأي في المحكمة الاتحادية العليا فقط ، مع احترامنا لها إلا أننا وجدناها لم تكن مقنعة في آرائها في بعض المسائل الحساسة ، والتي تركت أثراً لازالت العملية السياسية في العراق تعاني منه , وذلك عندما أخذت مشورتها في مسألة القائمة الأكثر انتخاباً، والتي يحق لها تشكيل الحكومة في انتخابات عام ٢٠١٠ ؟

مؤتمر الأديان وأمجاد كوردستان

نبيل الحيدرى

إيلاف ٢٩ / ١١ / ٢٠١٢

لقد تمت الدعوة الكريمة من السيد مام جلال الطالبانى الرئيس العراقى الشريف ، إلى المؤتمر الأول لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية فى العراق، للإنعقاد فى مدينة السليمانية وفى أرقى فنادقها «هاى كريست» الجديد لعقد المؤتمر. حطّتْ قدماى فى السليمانية الجميلة يوم الأحد ١٨ لهذا الشهر تشرين الثانى من هذا العام ٢٠١٢ ، فرأيتها مدينة جميلة رائعة تذكّرنى بالتاريخ الحافل والمجيد لكردستان الشامخة منذ صلاح الدين الأيوبى ، رمز افتخار المسلمين العرب على مرّ التاريخ ، وقد داوى خصمه فى رفعة وسمو على الذات وإباء يمجّده التاريخ، وكذلك أدباء ومثقفونومؤرخون أكراد كبار أمثال بديع الزمان الهمدانى وابن خلكان، وأمير الشعراء أحمد شوقى بيك والكاتبان الرائعان محمد كرد على وقاسم أمين والشاعر العراقي الكبير جميل صدقى الزهاوى القائل عاش النصارى واليهود ببقعة ... والمسلمون جميعهم إخواناً ، والشاعر العراقى الخالد معروف الرصافى القائل وهل فى الديانة من خلاف ... نصارى أو يهود ومسلمونا كان المؤتمر التأسيسى الأول فى يومى ٢٠ وكذلك ٢١ من تشرين الثانى ، يمثل نقلة نوعية فى تأسيس ثقافة المحبة والسلام والألفة والتعايش والحوار بين الديانات والمذاهب المختلفة، ورفض ثقافة العنف والتمييز والإلغاء وغيرها .بعد سقوط النظام الدكتاتورى لصدام حسين عام ٢٠٠٣ ،على أيدى القوات الأمريكية وحلفائها خصوصاً القوات البريطانية ، حصلت هجمات كثيرة ضد أتباع العديد من الديانات والمذاهب المختلفة، من القتل والتشريد والتهجير الممنهج ، حتى جعل الكثيرين يلجؤون إلى إقليم كردستان العظيم ، ليكون ملاذاً آمناً من كل تلك الجرائم، كما كان على مر التاريخ مأوى المظلومين والمقهورين من النظام الصدامى الإجرامى، الذى قارعناه أكثر من ثلاثين عاماً، لكن الوضع الحالى فى سيطرة الإسلام السياسى هو أسوأ بكثير جداً من السابق ، فلا توجد دولة ولا نظام ولا قانون بل مليشيات طائفية فى القتل ، لاسيما كاتم الصوت والإبادة والتهجير والخطف والتهديد. وكم تهديداً وصلنى من الأحزاب الدينية

الحاكمة اليوم ، حتى حذّرنى المسؤولون فى المؤتمر من الذهاب إلى بغداد خوفاً من بطش الحزب الحاكم. لقد حصلت فى العراق أشبه بالحرب الطائفية من خلال دول خارجية خصوصاً إيران الطائفية الصفوية وأتباعها من الأحزاب الطائفية الحاكمة. لقد شهدنا إبادات جماعية للمسيحيين والإيزديين والصابئة المندائيين وغيرهم ، بل حتى أتباع طوائف المسلمين من السنة والشيعة العرب وغيرهم بلا ذنب ولا جرم .لقد رأيت فى كوردستان الخدمات حيث لم تنقطع الكهرباء إطلاقاً، ورأيت الماء والبنزين والأمان ومختلف الخدمات ، وأنا أجول مع شخصيات كوردية شريفة أهمها الوزيرة السابقة المحترمة نرمين عثمان، المدافعة عن حقوق الإنسان والصحافة والمرأة والسجناء ،والقيادية فى الإتحاد الوطنى الكردستانى. نرمين الحائزة على جوائز كثيرة أهمها الجمعية العراقية للدفاع عن الصحفيين العراقيين، وهى أيضاً رئيسة تحرير مجلة (نرجس) الرائعة فى الواقع العراقى كما ذكرتُها من على منصة المؤتمر، وأنا أشيد بالمثال الجميل للمرأة الحقوقية نرمين عثمان، كما كان دورها رائعاً فى المؤتمر لعلاج مختلف الأزمات والثغرات والمشاكل المختلفة والطارئة ، لتعطى الصورة الناصعة للمرأة القيادية المتميزة .كذلك كان القاضى الشريف المتميز رزكار محمد أمين، الذى وقف أمام صدام حسين بكل حرفية ومهنية يفخر بها العراق ، وقد استقال عن المحكمة بسبب التدخل الأمريكى والحكومة العراقية، وقد جلس بجوارى فى المؤتمر وهو يعرفنى بشكل غير مباشر من خلال حواراتى التلفزيونية ، مبدياً إعجابه بها لنتبادل الإعجاب ، ولا أخفى شدة انبهارى به وبشخصيته الوطنية وتطلعاته الكبيرة وسعة أفقه ، حتى جلسنا فترة فى غرفتى ثم خرجنا وهو يسوق سيارته بكل تواضع وإجلال قائلاً لحارسه أن يعود لمنزله، فيأخذنا القاضى الكبير رزكار فيعرّفنى على معالم السليمانية وتاريخها وشموخها ، ثم يدعونى إلى وجبة عشاء فى مطعم وسط فندق بهى فى قمة من قمم السليمانية، مطلة على هذه المدينة الخلابة وهوائها النقى ومصائفها البديعة.ولايفوتنى أن أذكر السيد غازى صابر المسؤول فى رئاسة الديوان، والمتابع فى الكثير من شؤون المؤتمر والضيوف ، فى إشراف شريف مشرّف .كما كانت فرصة رائعة للتعرف عن كثب على رجالات كوردستان الجميلة المختلفة، وأخلاقهم السمحة وكرم ضيافاتهم وذكرياتهم الخالدة .وكان لى دعوة لندوات فى أربيل فطلبت سيارة وقد هيأوا سيارة خاصة لذلك الغرض .وفى الطريق دعانى رفيقى فى السفر للغداء فى مطعم عبد الله السياحى الكبير، والذى عانى من انفجار ارهابى من انتحارية بحزام ناسف يوم العيد ، ذهب ضحيته المئات من النساء والأطفال والشيوخ والشباب بين شهيد ومعوق وجريح .وهكذا يكون الإرهاب قد وصل إلى قمة الدناءة يوم عيد المسلمين واكتظاظ الناس ، ليتحول فرحهم إلى مأساة كبيرة وشهداء صرعى يندى

لها جبين الإنسانية، فبأى ذنب قتل هؤلاء الأبرياء من قبل الإرهابيين الذين يدّعون الإسلام زوراً وظلماً . فالإسلام منهم براء .كانت أربيل آية من الجمال والعمران والتطور والرفاهية والخدمات ، يوماً بعد يوم فى تقدم متواصل بناء يدعو إلى الفخر والإعتزاز والشموخ .دُعِيْتُ كذلك إلى المصايف العظيمة فى أربيل شقلاوة وصلاح الدين وغيرها، ورأيت شخصية السيد مسعود البرزانى المنتخبة من الغالبية العظمى ، شخصية رائعة صريحة جديرة بالتقدير والإحترام والتقدير ، حتى باتت أربيل ملجأ آمناً لكل من يتعرض للتهديد والتصفية من ميليشيات الأحزاب الطائفية الحاكمة فى بغداد .إن اتفاقية أربيل برعاية السيد البرزانى ، قد حلت مشكلة معقدة فى تأليف الحكومة وتحصيل المالكى على منصب رئيس مجلس الوزراء، ولولاها لما نال المالكى هذا المنصب إطلاقاً، لكن الأخير لم يلتزم ببنود الإتفاقية أصلاً، وبدأ بتصفية خصومه كالعراقية والسيد علاوى ، الحائز على أكثر منه بمقعدين ، حيث لديه ٩١مقعداً بينما للمالكى ٨٩ مقعداً، فهو لا يستحق رئاسة مجلس الوزراء، وقد حرم السيد علاوى من مجلس السياسات العليا، وبدأ بتصفية طارق الهاشمى والتدخل شخصياً قبل التحقيق والقضاء، كما يحاول المالكى وحزبه ضرب الأكراد وتحالفه معهم بتحريك القوات من بغداد والتهديد والوعيد ، فضلاً عن حاشيته كحسين الشهرستانى فى مسائل النفط وعقوده وميزانية كوردستان ، بل وتأسيس قوات دجلة غير القانونية وتحريكها للمناطق المتنازع عليها فى كركوك ، والتصريحات النارية فى دق طبول الحرب من الحزب الحاكم ،الذى يستولى على الوزارات الفارغة كالداخلية والدفاع والأمن الوطنى والمخابرات ، فضلاً عن وكلاء الوزارات الكثيرة ، بدون موافقة البرلمان فى مهزلة من مهازل الأحزاب الدينية الحاكمة وفسادها الكبير المالى والإدارى والسياسى .لقد عانى الشعب الكوردى العظيم من أشد أنواع الظلم والقتل والتنكيل من النظام الصدامى المقبور، فى عمليات الأنفال والقصف بالأسلحة الكيمياوية والمقابر الجماعية.ومن حق الشعب الكوردى تحقيق أهدافه المشروعة أسوة ببقية شعوب العالم وتطلعاتهم.إن ثقافة السلام والمحبة والتعايش هى خير من ثقافة البغضاء والقتل والتكفير والأحقاد، فى دولة مدنية عصرية ديمقراطية متحضرة.

الأزمة بين الإقليم والمركز.. الدوافع والمحددات

باسل حسين

إيلاف ٢٩ / ١١ / ٢٠١٢

سبق أن أشرنا في مقابلة على إحدى القنوات الفضائية في عام ٢٠٠٩، إلى أن الخطر الكامن المستقبلي في العراق يتجسد بطبيعة ومضمون العلاقة العربية الكردية، وأن مسالة الصدام بين الطرفين هي ليست سوى مسالة وقت، وعدنا للتأكيد عليها في دراسة موسعة نشرها مركز الجزيرة للدراسات حول التحديات المقبلة للعراق.لكن المشكلة أن لا أحد يستمع، والساسة لايستمعون سوى لأنفسهم، والأدهى من ذلك أن معظمهم لايرى سوى ظله، دون أن يمتلكوا أية رؤية استراتيجية أو سياسية حقيقية، ويعتقدون أن السياسة ليست إلا اجتهاداً شخصياً تفرضه اللحظة، ومن هنا جاءت الاشكالات والخيبة من هؤلاء الساسة، لأن توقعات الجمهور الذي انتخبها كانت أكبر مما يستطيعون تحقيقه، والوعود التي تم طرحها من قبلهم بابتذال وباسفاف، إلى درجة الاستهانة بالجمهور والتلاعب بعواطفه ومشاعره لم تجد تطبيقاً على ارض الواقع، فكان العنوان الأبرز للمنتج السياسي على الصعيد الداخلي احتقاناً سياسياً، وفساداً صارخاً إلى حد الاشمئزاز، وانسداد أفق الحل للمشكلات القائمة بين الأطراف، فضلاً عن فشل على نحو كبير في ادارة ملفات السياسة الخارجية.وبالعودة إلى ملف الأزمة، فإن دوافعها متعددة، فرئيس الوزراء نوري المالكي له أهداف عدة من وراء التصعيد مع الأكراد، الأول شق وحدة صف العراقية واضعاف موقفها أمام جمهورها، نظراً للعلاقة الجيدة التي سادت في الآونة الأخيرة بين الأكراد والقائمة العراقية، ناهيك عن كسب ود العرب في تخوم مناطق الصدام في كركوك والموصل وديالى، والثاني أن الاستحقاقات الانتخابية قد اقترب موعدها، وبالتالي فإن تصعيد الأزمة مع الأكراد سيجعل من رئيس الوزراء في المحافظات العربية شخصية قوية وقادرة على مواجهة مطالب الأكراد، بما يخدم ويعزز موقفه الانتخابي تجاه الأطراف الأخرى، ويدفع بعضها نحو التحالف معه، الثالث أن التصعيد مع الأكراد سيشغل الرأي العام وحتى الأطراف السياسية، عن ملفات الفساد التي طالت شخصيات نافذة من الحكومة، بحيث بات الاستثناء هو النزاهة

والفساد هو القاعدة، ولاشك أن التصعيد هو أحد الأدوات للتعمية عن ملفات الفساد، والتعويل على الزمن في طيها ونسيانها كباقي الملفات الأخرى.من جهة أخرى، فإن للقادة الكرد دوافعهم في تصعيد الأزمة، أولاً احراج المالكي واظهاره بأنه رجل أزمات وليس رجل حلول، ثانياً ابراز وترسيخ شخصية البارزاني بأنه القائد الكردي الوحيد القادر على مجابهة المركز، تحسباً لأية متغيرات تظهر نتيجة غياب الطالباني، وظهور قوى صاعدة ك»كوران والتيار الاسلامي»، التخلص من تبعة المشاكل الداخلية من خلال ايجاد عدو خارج المركز. بيد أن هناك محددات لهذا الصراع، فهذا التصعيد لن يتحول إلى صراع عسكري مباشر أو اندلاع للحرب، وربما نشهد احتكاكات وعمليات محدودة جداً على أبعد احتمال ممكن، لأن كلا الطرفين لايرغب الدخول في صراع فعلي، فالأكراد لديهم الآن ما يخشون عليه فعلاً، من بنية تحتية ونهوض على كافة الصعد، وبالتالي فإن الثمن غالٍ جداً، وأنه لا المكان ولا الزمان مناسبان تماماً لهكذا نزاع، أما المالكي فهو لا يريد أن يخسر الأكراد على نحو نهائي ، لأنه يدرك تماماً أنه إذا أراد منصب رئيس الوزراء لولاية أخرى فعليه عدم خسارة الأكراد بشكل نهائي، وبالتالي فإن هذه الموازنات تلعب دوراً كبيراً في عدم تحول هذا الخلاف إلى صراع دموي.ومن هنا يسهل علينا فهم قبول الطرفين للتهدئة.صفوة القول إن ما يجري اليوم هو نوع من اللعب السياسية(political games)ضمن اطار من الخلاف المسيطر عليه، وأنه ينبغي له أو هكذا يتم ادراكه من كلا الطرفين ، أنه لايخرج عن المألوف ولايتعدى حدوده خارج السيطرة، ويبقى ضمن محاولات لي أذرع و فرض ارادت واقتناص الفرص ولن تخرج المسألة عن هذه اللعبة، ومن يعتقد خلاف ذلك عليه أن يقرأ ما بين السطور جيداً.

خواطر من كوردستان

علي السيد جعفر

كتابات ٢٠١٢/١١/٣٠

نصف عقد مضى وأنا البغدادي مولداً» ولقباً» يزين بطاقة هويتي ، أسكن كوردستان (السليمانية) ، تنقلت فيها بعد مقدمي إليها سعياً» وراء خدمات أفضل وصيف تهزم حرارته اللاهبة كهرباء متواصلة دون إنقطاع ، وشتاء قارص (تنعر) فيه أجهزة التكييف لتحيل شتاءك صيفاً» هربت من جحيمه ، من (رزكاري) في باديء الأمر حيث حنين (أسرتي) إليها لايوصف كأنها محل ولادتهم وموطن آبائهم وأجدادهم ، إلى (بختياري) مستقري الأخير ، أطل من شرفتي لألوح بيدي لـ (جعفوري) إبني البكر في جُنينة على بعد مترين مني أشم نسائمها ، يداعب كرته مع أقران له عرباً» كانوا أم كورداً» دون ضغينة من أحد كما يشيع البعض أو عنصرية .

متنزهات المدينة المنتشرة في كل حيَ منها ، ووفرة الخدمات ، ودوائر الدولة التي تنسيك رشوة تستكمل بها ملف معاملتك لتمضي قدماً» ، والحد الفاصل بين ماهو ديني تُملأ المساجد به في جمعات الناس ، وآخر آمن بغير ما آمنوا وكلاهما محترم ، مصونة حقوقه ، لايكفر أحداً» منهم الآخر أو يخرجه من ملة ، تجعل دموعك تنهمر وتساؤلاتك تكثر ، ألا يحق لنا نحن في بغداد وغيرها من مدن العراق ، أن يكون لنا ذات المكتسب .

الله الله ... هاهُنَ (حوريات) كوردستان ، جمالهن ، أناقتهن ، رقتهن ومظهرهن الرائع بعدما تزين بآخر صرعات المودة العصرية ، ناهيك عن ألوان زيهنَ الكوردي التقليدي الجميل ، أتين لتناول غداء أو عشاء مع دبكات فلكلورية جميلة ، دون أن يثلم أو يخدش أحد كرامتهن أو يجعل منهنَ عرضة لعهر هُنَ براءٌ منه ، بسبب ما أرتدين من ملبس ، بعد أن أختزلنا نحن كل عناوين الفساد في جسد إمرأة ، وإن كنَ سبباً» في ضربات ، قرصات موجعة لزوجة ، كلما لاح لها نظرك وقد ذهب بعيداً» عنها .

بين متنزه وآخر ساحات يلهو بها أطفالي بعد حرمان ، لاخوف عليهم من مفخخة حالم بجنات عدن أو لاصقة ترعبهم ، نتيجة إجراءات أمنية متخذة على مداخل الإقليم ، يعابون عليها مرات لشعور البعض منا بمهانة ما غير مقصودة ، هدفها حماية الجميع ، يثنى عليها بعد أن ينعم السائح نفسه بأمان لم يألفه في مدينته القادم منها .

الجواهري ، الزهاوي عناوين لمدارس عربية ، والنية تتجه لإفتتاح المزيد بعد تزايد أعدادنا نحن العرب القاطنين هنا ، مسجد وحسينية الإمام الحكيم ، هيَ بناء فخم من طابقين ومنارتين وقبة ، في أجمل بقعة في المدينة ، يؤمها شيعة مثلي في المناسبات كعاشوراءوغيرها من ولادات الأئمة وإستشهادهم ، وملتزمين دينياً» للصلاة في أوقاتها .

إن كنت عربياً وتسكن كوردستان ، لابد أن تتهيأ ليكون بيتك محطة لأهلك وأصدقاءك القادمين للسياحة ، وترك عملك والتفرغ لهم ، سوق ، مصايف والتجوال بهم على أمكنة المدينة وزواغيرها التي طرقت أسمائها آذانهم ، أو كنت أنت قد حدثتهم عنها سابقاً» ، تعلو وجوههم إبتسامة ، أو كما يصفها أحدهم (تجعلني في خدر حد النوم) لموسيقى بائع إسطوانات الغاز الجميلة ، بعد أن أعيته طَرقات الحديد المزعجة .

(ئه زمر) ، جبل لابد للزائر أن يكون في قمته ، ليحتضن المدينة بنظره رفقة الجبل ، سرجنار ، أحمد آوة ، دوكان ، محطات عليك أن تلفها مع زائريك في كل حج لهم إليك ، وعمو (ودينة) لهذا المكان أو ذاك ، وعمو بعينج كما يقول العزيز صالح الحمداني إذا كانت التي تسمعك اللفظ (المقيت) بارعة الجمال .

نصف عقد لم أجد فيها إلا شعباً طيباً، لاعنصرية تشعرني بالغربة أو أحقاد ، السليمانية مدينة تُبكي كل من غادرها مودعاً، وإن كان على يقين من عودة أخرى لها ، وسطوري هذه لاعلاقة لها بموقف سياسي قد أتخذته وأنتهى أمري إليه ، بل سرد لسنواتي وعائلتي هنا .

كردستان والعراق الجديد

شيرزاد شيخاني

إيلاف ٢٠١٢/١٢/١

بعد خروج صدام حسين وجيشه بهزيمة منكرة في حرب تحرير الكويت ربيع عام١٩٩١،واجه نظامه إنتفاضة شعبية إنطلقت من البصرة لتجتاح ١٥ محافظة عراقية بما فيها محافظات كردستان. وكادت تلك الإنتفاضة الجماهيرية أن تطيح بحكم البعث الفاشي، لولا سكوت أمريكا ودول التحالف الغربي المشين عن ردة فعل ذلك النظام القمعي، الذي أرسل ما تبقى من قوات الحرس الجمهوري ليستعيد سيطرته على المحافظات المنتفضة بضمنها محافظات كردستان. ولكن بنتيجة الأحداث اللاحقة وهروب أكثر من مليون مواطن كردي من منازلهم إلى الحدود التركية والإيرانية ، فراراً من بطش قوات الحرس الجمهوري، وصور معاناة الأطفال والنساء والشيوخ في تلك الفترة،من حيث البرد القارس وموت العشرات منهم على قارعة الطريق،والتي نقلت مشاهدها وسائل الإعلام الدولية فيما عرفت بـ»محنة الأكراد»،إهتز الضمير العالمي، وتحركت فرنسا وبريطانيا لإستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بدعم أمريكي لإقامة المنطقة الآمنة في كردستان،وحظر الطيران العراقي فوق شمال خط العرض ٣٦. فعاد الأكراد إلى مناطقهم ومدنهم رويداً رويداً،وأرغم النظام البعثي القاتل على خوض جولة جديدة من المفاوضات مع القيادة الكردية، إنتهت كالعادة بالفشل.. في كل المفاوضات التي خاضتها القيادة الكردية مع الحكومات المركزية المتعاقبة، عندما تفشل تلك المفاوضات يعود القتال إلى كردستان،ولكن هذه المرة كان النظام البعثي عاجزاً عن إرسال قواته مرة أخرى لإحتلال كردستان وإعادتها قسراً تحت الحكم المركزي، بسبب ظروف التعاطف الدولي مع الأكراد ،وخوفاً من القرار الدولي،ولعدم قدرته على حرب البيشمركة في ظل فقدان الإسناد الجوي، وهذا ما يبدو رئيس الوزراء العراقي الحالي نوري المالكي يفتقده أيضاً،وأقصد الإسناد الجوي، ولذلك يتريث حالياً منشن هجومه المرتقب على كردستان، كما قال مخاطباً بعض قادته العسكريين في إجتماع قبل عدة أشهر» لا تستعجلوا، ما أن نستلم طائرات إف ١٦ ،حتى نبدأ خطتنا الهجومية وسنحتل مقر رئاسة الإقليم بمصيف صلاح الدين»!. ويبدو أن السيد المالكي يريد إستكمال ما بدأه سلفه المعدوم صدام حسين ،

بمحاولة اعادة إحتلال مصيف صلاح الدين،لكنه نسى وهو كان أحد قادة المعارضة في عهد صدام، كيف أن مفرزة واحدة من البيشمركة لا يتجاوز عدد أفرادها سرية عسكرية بالجيش العراقي،حررت هذا المصيف وغيره في غضون ساعات،في الثمانينات حين كان النظام الحاكم في بغداد يمتلك ترسانة عسكرية مخيفة، ويوصف بأنه أكبر رابع جيش في العالم، فيما كانت قوات البيشمركة الكردية لا تمتلك سوى بنادق الكلاشنكوف،فالمالكي نسى بأن الحرب تخاض بالرجال وبالإرادة والإصرار على النصر، وأن الأنظمة السابقة لم تتوان عن إستخدام كل أنواع الأسلحة الفتاكة ، بما فيها المحرمة دوليا إبتداءً من قنابل النابالم الحارقة إلى القنابل الفسفورية وأخيراً الغازات السامة، لكنها عجزت عن قهر الإرادة الكردية. هذه الكلمات أسوقها للتذكير فقط،وتحديداً لتذكير السيد المالكي الذي أخذه الغرور حداً أن يصدق أنه الفرعون والطاغية الجديد للعراق. ولست بمعرض التوسع في هذه التحذيرات لأن المالكي أدرى بقوة وقدرة الأكراد وتمرسهم في الدفاع عن أنفسهم،ولكني أركز بهذا المقال على نقطة أخرى قد يكون السيد المالكي والمقربين منه والدائرين بفلكه قد نسوها أو تناسوها بلحظة طيشهم وغرورهم. في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩١ ،عندما لم يجد الرئيس العراقي صدام حسين أي فرصة أمامه لإعادة سيطرته على محافظات كردستان، أصدر قراراً بسحب جميع إدارات الدولة منتلك المحافظات،وفرض حصاراً إقتصادياً وإدارياً وسياسياً شاملاً على كردستان، إلى جانب الحصار الدولي القاسي المفروض على العراق كدولة مارقة بالمنطقة. كان الحصار الداخلي أشد وطأة من الحصار الدولي، لأن كردستان في ذلك الوقت كانت تعتمد على المركز في تدبير معاشات الموظفين بدوائر الدولة، وكانت التجارة محصورة بتعاملات تجّار كردستان مع بغداد وبقية محافظات العراق،فلم يكن هناك لا نفط ولا غاز، ولا علاقات مفتوحة مع دول الإقليم كما هو الحال الآن. لقد عانى الشعب الكردي في ذلك الوقت أشد المعاناة مع ذلك الحصار الداخلي، لم يجد المعلمون راتباً يسدون به رمق أطفالهم، فكنت ترى المئات منهم وهم صفوة المجتمع وبناته،وهم الذين كادوا أن يكونوا رسلاً،يدفعون بعربات متجولة يبيعون الخضر أو الفواكه أو يعملون حمالين في الأسواق؟!.وأخذ موظفو الحكومة يبيعون أغراض بيوتهم من أجل شراء الدقيق والسكر والشاي، حتى أن بعضهم إضطر إلى إقتلاع أنابيب المياه من تحت أرضيات منازلهم عسى أن تدبر لهم قيمة كيلوغرامات قليلة من الطحين. الأطفال عزفوا عن الدراسة بسبب إفتقاد الكتب المدرسية،وذهب الآلاف منهم يفترشون الشوارع للتكسب في ظروف بالغة القسوة.عاش الكرد في تلك الفترة أقسى ظروف حياتهم وأشدها وطأة، ولكنهم رفضوا التفريط بكرامتهم وعزة أنفسهم والرضوخ لسلطة الفاشية الحاكمة ببغداد. وببطون خاوية وبيوت فارغة من أساسيات الحياة توجهوا إلى صناديق الإقتراع لأول مرة في تاريخهم لينتخبوا برلماناً حراً، تمخض عنه تشكيل أول حكومة مستقلة في تاريخهم. بموارد

ضئيلة جاءت من الضرائب الجمركية. إستطاعت تلك الحكومة أن تدبر بعض الحاجات الأساسية للمواطن الكردي. فأطلقت صرف رواتب الموظفين والمعلمين. بعد أن قضوا سنواتيعملون تطوعاً بمدارسهم ودوائرهم. وساعدهم تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة بالحصول على جزء بسيط من أرزاقهم .فيما عرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء. في ظل هذه الظروف القاسية استمر الأكراد في كردستان بتدشين تجربة ديمقراطية وإن كانت محدودة في بدايتها. ولكن أقصى آمال الكرد في ذلك الحين كانت التحرر من قبضة الدكتاتورية الصدامية.واستمر هذا الوضع إلى عام ٢٠٠٣ .عندما أعلنت أمريكا الحرب لإسقاط النظام الصدامي.وكان الكرد لهم دورهم في التحضير لتلك العملية والمشاركة فيها أيضاً. خاصة وأن الأحزاب الكردية كانت هي المعارضة الوحيدة مع عدد من الأحزاب الشيعية الفاعلة على ساحة المعارضة. وأفاد دور المعارضة في تلك الفترة خطط التحالف الدولي لإسقاط نظام صدام حسين.وبذلك فإن جزءً من فضائل سقوط نظام صدام يعود إلى القادة الكرد وأحزابهم.عاشت كردستان خلال السنوات من ١٩٩١-٢٠٠٣ في إقليم مستقل تماماً عن بغداد. وكانت بمثابة دولة مستقلة.لأنه لم تكن هناك أية علاقة أو إرتباط أو مصلحة تربطها بالحكومة المركزية. وفي تلك السنوات نشأ جيل جديد من الشباب الكردي الذي لم يكن يعرف لا اللغة العربية ولاتعرف بالثقافة العربية.ولم يخدم يوماً بأي دائرة أو وظيفة حكومية بالمركز.وتنامت لديه مشاعر الإعتزاز بقوميته وبحقه في أن تكون له دولة مستقلة على غرار جميع شعوب العالم. وبينت إستبيانات وإستطلاعات أجريت في بداية الألفية الجديدة أن هناك إجماعاً كردياً نحو تأسيس الدولة القومية المستقلة. ولكن القيادات الكردية رأت بأن الظروف الدولية ليست مهيأة في ذلك الوقت لإعلان الإنفصال عن العراق فتأجل الموضوع ولو إلى حين. مع سقوط النظام الصدامي.وفي وقت إنتعشت فيه آمال الشعب الكردي بإنشاء دولته المستقلة. سارعت القيادات الكردية إليالذهاب لبغداد رغم كل الظروف التي تحدثنا عنها آنفاً. أراد هؤلاء القادة أن يثبتوا عراقيتهم وتمسكهم بوحدة بلدهم. متحدين بذلك حتى المشاعر القومية للنسبة الأكبر من شعبهم. دخلوا معترك العمل النضالي هذه المرة من أجل إعادة بناء العراق وإنهاضه من جديد. وكما بين الرئيس مسعود بارزاني في تصريحاته الأخيرة.أدركت القيادة الكردية مبكراً المخاطر التي تهدد العراق بعد سقوط النظام وإنهيار الجيش العراقي.ومع قدوم الجماعات الإرهابية إلى العراق وتدفقهم من معظم الدول العربية والإسلامية. تعززت تلك المخاوف فبادرنا بالعمل من أجل إعادة بناء الجيش العراقي. وكما قال بارزاني. خاض الأكراد في هذه المسألة في وقت لم يجرؤ فيه أي من قادة الشيعة والسنة الجدد في العراق من دخول هذا المعترك. ولكن الأكراد أصروا على إعادة بناء الجيش. والمفارقة الكبرى في هذا المجال, أن الجيش الذي تم إعادة بنائه على يد الأكراد لا يتمثل فيه الكرد اليوم سوى بنسبة ضئيلة جداً لا

تتجاوز حسب قادة عسكريين أكراد ٤٪ من مجمل التشكيلات والمراتب والضباط بالجيش العراقي! بموازاة ذلك شارك القادة الكرد في صياغة دستور البلاد، والذي دشن للعملية الديمقراطية لأول مرة في العراق،وهي العملية التي ساعدت على وصول العديد من الأحزاب الهامشية والكارتونية في العراق إلى السلطة، وكذلك سهلت وصول بعض الوجوه غير المعروفة من قادة معارضة الفنادق بأوروبا إلى الواجهة السياسية في المشهد العراقي الحالي.منذ ذلك الحين عمل القادة الكرد على إدارة شؤون البلاد متحملين مسؤولياتهم التاريخية بكل جدارة،ولم يتشاركوا في الصراعات الطائفية والمواجهات الدامية التي وقعت بين الأطراف العراقية المتصارعة، وحافظوا على حيادهم وبذلوا جهوداً كبيرة طوال السنوات التسع الماضية من أجل تقريب الأطراف المتصارعة، وكان دورهم دائماً توفيقياً وداعياً للسلام والمحبة، فماذا كان جزائهم؟ إن أقل ما يوصف به الدور الكردي في بناء العراق وعمليته الديمقراطية هو «جزاء سنمار»! فما أن إستقوى بعض أطراف العملية السياسية في العراق حتى قلبوا ظهر المجن على الكرد، بل أنهم باتوا يهددون حتى وجوده كشعب له حق الحياة في هذا العراق. لقد نسى السيد نوري المالكي ومن يلفون لفه ، بأن الكرد قبل عام ٢٠٠٣ كانوا يتمتعون بإستقلاليتهم التامة كدولة ، وأن حرصهم على بقاء العراق موحداً هو الذي دفعهم إلى الذهاب لبغداد والمشاركة بالعملية السياسية، ولو كان لدى المالكي والمحيطين به ذرة من العقل والمنطق، لعرف قبل غيره بأن كردستان بما تمتلكها اليوم من ثروات مكتشفة ومن مؤسسات الدولة المحترمة ومن الجامعات والقدرات الشبابية والطاقات الإبداعية في شتى مجالات العلوم والمعرفة،أنها بإمكانها أن تدير نفسها بنفسها دون أية حاجة أو منة أو صدقة من أحد حتى وإن كانت بمستوى الدولة العراقية. أتذكر بهذه المناسبة قولاً لأحد القادة السياسيين الكرد في جلسة خاصة عندما قال لي :» إن قيادتنا ترتكب خطيئة كبرى بذهابها إلى بغداد، فهذا العراق يعاني منذ ١٤ قرناً من صراع طائفي بغيض ،ومن صدامات دينية وعرقية لا تنتهي، وأن هذا البلد منذ أكثر من خمسين عاماً أبتلي بحكومات دكتاتورية، فلماذا لا تتخلى قيادتنا عن مشاكل هذا البلد ؟ وتتفرغ لبناء كردستانها المستقل،لماذا يتسارع القادة الكرد إلى بغداد للتدخل في معالجة أي مشكلة أو أزمة سياسية تحدثها الأطراف العراقية ؟ ولا تدخر جهودها لدعم العملية الديمقراطية في كردستان، وتتخلص من هذا العبء الثقيل عن كاهلهم وكواهلنا ؟ لقد كان القادة الكرد هم مؤسسي الدولة العراقية الحديثة، ويفترض أن يحترموا ويقدروا على هذا الدور البناء ،لا أن تجزيهم الدولة جزاء سنمار.السؤال الأخير موجه للسيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق، هل كنت تدري بهذه الحقائق أم كنت بحاجة إلى تذكيرك بها ؟ فإذا كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم يا مالكي.

دولة كردية أفضل للعراق من إقليم مشاكس

عدنان محمد

٢٠١٢ / ١٢ / ١

لم تكن القيادات الكردية ذات يوم منذ الشروع بتأسيس الدولة العراقية إلى الآن قادرة على التأقلم مع سلطة بغداد. لم يكن الأمر مزمناً لهذا الحد لو كانت تلك القيادات الكردية، أو ربما أكثرية الشعب الكردي تؤمن أنهم جزء من الشعب العراقي. هذا التوجه لدى الأكراد منع جميع الحكومات العراقية من هضم واستيعاب الطموح الكردي، أو السماح لهم بإقامة كيان منفصل ، رغم الدعم الدولي الذي حصلوا عليه منذ عشرينات القرن الماضي.

سذاجة الحكومات العراقية دفعت بهم لزج الجيش العراقي للاصطدام مع المليشيا الكردية ، مما خلق عداءً قومياً بين العرب والأكراد، على اعتبار أن معظم الجيش العراقي كان ومازال تشكل غالبيته الأكثرية العربية بحكم المساحة السكانية للعرب ..

لقد تم تأسيس الدولة العراقية كما كان مقرراً من جهة الحكومة البريطانية في عام ١٩٢١- وحسب مذكرات مس بل سكرتيرةبرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق- أن بريطانيا قررت اقامة دولة للعشائر القاطنة بين نهري دجلة والفرات للسيطرة على التمرد القبلي , لهذا دفعت بريطانيا الحكومة العراقية لضرب المليشيا الكردية والسيطرة عليها، على اعتبار أن الأكراد كانوا جزءً من العشائر المتمردة . لكن غباء السياسة البريطانية في المنطقة آنذاك لم يكن لديها دراسات حول طبيعة تمرد العشائر الكردية، والتي تختلف عن تمرد العشائر العربية آنذاك, على اعتبار أن العشائر الكردية تمثل صراعاً قومياً مسيساً له أهدافه في تقرير مصير شعب كردي ، له مايميزه عن العرب في اللغة والعادات والتقاليد, وكذلك بريطانيا والسياسيين العراقيين المؤيدين لها في الحكم آنذاك .لم يدركوا أنهم في عملية اخضاع أكراد الشمال للسلطة العراقية، هو محاولة لاخضاع شعب مستقل لسلطة شعب آخر ، على الرغم من عدم وجود دولة رسمية لذلك الشعب.

منذ ذلك الحين نمت تلك العلاقة الدموية بين السلطة العراقية ومناطق كردستان, فلا السياسيون العراقيون يدركون أن الأكراد لايرغبون بالانضمام للدولة العراقية, نتيجة لأخطاء الماضي والانتهاكات التي حصلت لهم من حكومات بغداد السابقة, ولا الأكراد العراقيين قادرين على نسيان الماضي والتأقلم مع الشعب العراقي كجزء منه,بالاضافة إلى طموحهم القومي وانتاج قيادات سياسية نتيجة للأزمات المستمرة وتدخل العامل الدولي. كل ذلك وغيره يمنع انسجام الأكراد مع الشعب العراقي ونسيان طموح الدولة والانفصال وكردسان الكبرى, وما إلى ذلك من الشعارات الكردية .

هذه العلاقة الأزلية الجدلية الدموية المتوترة ,تمنع الطرفين من التنازل عن مناهجهما, والبدء بصفحة جديدة من العلاقات السياسية بين قوميتين مختلفتين , تعيشان ضمن اطار دولة موحدة اسمها العراق , كما هو الحال في أكراد سوريا وإيران. نحن بحاجة إلى وضع بحوث سوسيولوجية وجيبوبولوتيكية تقنع الطرف العراقي في بغداد على التخلي عن الأكراد كإقليم مرتبط بالعراق بنظام فدرالي أو غير فدرالي , بالنظر لعدم قدرة الأكراد على الانسجام مع قوانين وضوابط الدولة العراقية لأسباب عديدة , أبرزها كما أسلفنا العلاقة السيئة التي تصل إلى حد الاصطدام بين المركز والإقليم منذ تأسيس الدولة, وعدم استعداد الأكراد للتخلي عن حلم الدولة الكردية الموحدة للأكراد الموزعين على دول المنطقة, بالاضافة إلى وجود قيادات كردية كبيرة وفاعلة تواقة لممارسة السلطة في دولة مستقلة. كل ذلك يجعل العلاقة القسرية بين الطرفين تحمل ضرراً كبيراً على الشعبين العراقي والكردي.

في سياقات السياسة كعلم ادارة المجتمعات يجعل ضمن أولوياته أن يعيش الناس بامكانيات تسهل عليهم حياتهم وتضمن لهم الرخاء الاقتصادي والسياسي والأمني . لكن العلاقة القسرية بين حكومات بغداد الحالية أو الماضية تمنع من تحقيق أهداف السياسة كعلم ادارة المجتمعات لضمان أمنهم ورفاهيتهم.

وبالنظر لأن الدولة العراقية الآنية خرجت بعد حقبة أربعة عقود من الدكتاتورية, تحاول التعافي من تلك الآثار والنهوض بالبلد لتأسيس مرحلة أخرى من التفاهمات السياسية على أسس ديموقراطية. هذه العملية لم تكن سهلة وهي متعثرة على الرغم من مرور ما يقارب العشر سنوات عليها, لذا فإن الملف الكردي يزيد من مأساة الناس في كلا الطرفين, ويعرقل التقدم السياسي ويزيد الأمور سوءً وتعقيداً بين السياسيين. بالاضافة إلى استهلاك جزء كبير من ميزانية الدولة التي من المفروض استخدامها لدعم البنية التحتية في المحافظات

العراقية الفقيرة. إقليم كردستان إقليم غني يستخدم ثرواته وجزء من ميزانية الدولة لتمويل جيش من المليشيا ترفض الانصياع إلى أوامر الجيش المركزي. إن فك الارتباط في تلك العلاقة المضرة سيوفر حرية أوسع للأكراد للتحرك شرقاً وغرباً من أجل اقامة دولتهم, بالاضافة إلى أنه سيوفر على حكومة بغداد الجهد والمال لتطبيق القوانين وارساء الأمن والسيطرة على عمليات الفساد الكبرى التي تنهك البلد.

من المفارقات في الوقت الحاضر ، والتي تدفع حكومة بغداد للاصطدام بالقوات المحلية للإقليم ، فإن الكرد حولوا السفارات العراقية إلى سفارات تمثل الإقليم أكثر من كونها سفارات تمثل العراق. وهو أمر طبيعي يمثل طموح سياسي ونفسي للموظفين الأكراد لاقامة دولتهم الحلم. أضف إلى ذلك أن ميليشيا الإقليم «البيشمركا» ترفض وصول الجيش العراقي إلى حدود الإقليم مع تركيا أو سوريا أوالعراق ذات نفسه, وتفرض تأشيرة خاصة بالإقليم على الزوار, والأخطر من ذلك شرع إقليم كردستان بعقد اتفاقيات وعقود مع شركات أجنبية في مجال النفط ،والاستيراد والتصدير خارج التنسيق مع الوزارات المركزية. كل هذا وغيره نتائج سلبية لهذه العلاقة القسرية تستفز أي حكومة في بغداد ، وتدفعها لاستخدام القوة في تطبيق القانون ، وتعتبر حكومة الإقليم خارجة عن شرعية الدولة العراقية. لتفادي أي اصطدام أو اراقة دماء .

مع كل ذلك نرى أن وضع دراسة فصل الإقليم نهائياً عن الدولة العراقية, يوفر على الجميع وقوع أية حرب أخرى يتورط بها العرب بدماء الأكراد, بدافع طموح القيادات الكردية في اقامة دولة مستقلة لهم.

زمن الأكراد

حسين الياسري

شبكة النبأ الألكترونية اللبنانية ٢٠١٢/١٢/٣

من حيث المبدأ العام، أقف مع المظلوم ضد الظالم بغض النظر عن صفة المظلوم أو الظالم وعلاقتي بهما، علاقة نسب أو قرابة أو جوار، أو أي شكل من أشكال العلاقات الأخرى. تشكلت شخصيتي من ثلاثة كافات (جمع حرف الكاف)، حيث ولادتي في محافظة الكوت قضاء الحي، وسكني بحكم وظيفة الوالد في كركوك لمدة عشرين عاماً ، وعملي في مؤسسة تقع في مدينة كربلاء المقدسة، وهو استمرار لنفس العمل مع أهالي كربلاء منذ العام ١٩٩٧ ، حين وصلت إلى سوريا، وحتى عودتي العراق بعد العام ٢٠٠٣ .هجرتي خارج العراق انطلقت من كركوك، ثمن دفعته عائلتي بسبب موقفها المتعاطف مع البيشمركة، أيام انتفاضة العام ١٩٩١، واستضافتنا لعناصر منهم في بيتنا لأنهم أصدقاء لأخي ولنا.

خروج ما تبقى من أهلي (والدي ووالدتي وأخي الصغير) تحفظه سجلات العبور للحزب الديمقراطي الكردستاني، من معبر «فيشخابور» الحدودي بين زاخو والقامشلي، مثلما يحتفظ والدي ببطاقة الخروج المهورة بختم الحزب الكردي. ضحايانا العائلية كثر، لم تشف جراحاتنا بعد،اثنان من أعمامي، ابن خال أبي، خمسة من أبناء أخوالي، أخي الأصغر وقبره بمقبرة الغرباء في السيدة زينب، حيث لم يتحمل قلبه الضعيف لوعة ومرارة الغربة الطاحنة وفقد ابنته البكر حديثة الولادة، ليترك زوجة أرملة لم تكمل عامها الزوجي الأول.

هذه السطور مقدمة كي لايزايد أحد على وطنية الكاتب أو حبه للعراق، حين يقرأ مابعدها ويعتبره هجوماً على الأكراد.. كنت شاهداً على الكثير من تجاوزات النظام السابق وأجهزته القمعية ضد الأكراد، حيث كنت أسكن، وسنوات خدمتي في الجيش في دوكان ودربندخان. لم أكن من ضمن القطعات التي لها علاقة بالمشاة أو المغاوير أو القوات الخاصة، كنت ضمن كتيبة تابعة للدفاع الجوي، وهي كتيبة مدفعية مقاومة الطائرات الخفيفة ٦٤،

مهمتها حماية السدود في دوكان ودربندخان، وهذه الكلمات أيضاً لقطع الطريق على من سيقول أني ربما خدمت في قطعات حاربت الأكراد تلك السنوات.

كنت شاهداً على الكثير من التجاوزات، في أسواق كركوك، ولازلت أتذكر وجه صباغ الأحذية الكردي، رجل في الخمسينات من عمره، في شارع أطلس مقابل سوق الذهب الحالي، وكان ذلك في الثمانينات، حين تجمع حوله عدد من الشرطة وأخذوا ينهالون عليه بالضرب المبرح. كان المشهد مؤلماً لم تتحمله مشاعري، كنت منشغلاً بمسح دموعي وأنا أبتعد عنه. وأذكر القرى المدمرة، حيث كنت أمر من أمامها بسيارة الزيل أو الإيفا الخاصة بالأرزاق، لازالت ذاكرتي طرية ببقايا البيوت المهجورة، ورائحة دخان الحرائق المنبعث من سقوفها المحترقة.

كنت في وحدتي العسكرية أيام عمليات الأنفال، وشاهدت أعمدة الدخان الأبيض الكثيف المتصاعد من القرى المحترقة بالغازات السامة، كثيرون منا كان يعتصرهم الألم لما حل بالأكراد، الذين كانوا يميزون بين العدو والصديق يومها، كانوا يعتبرون وحدتنا هي للدفاع عنهم، وكنا نسير بأمان في أسواق مدنهم، ولم أكن أخشى يوماً أن أبيت في منزل أحد أصدقائي من أكراد المدينتين، أو في مدينة السليمانية حيث لدي أصدقاء آخرين.

وأذكر بالمقابل أيضاً عمليات الحوسمة المنهجية التي قام بها الأكراد لأعمدة الضغط العالي وللسيارات الحكومية وللكثير من المعدات العسكرية، وهو مشهد تكرر بعد العام ٢٠٠٣ ، حيث لا تجد سيارة حكومية حديثة إلا في شمال العراق، نهباً أو شراء من ناهبين آخرين. شاهدت الكثير من سلوك الظالمين والمظلومين، والذاكرة متخمة لازالت بالكثير من التفاصيل.

لم أنقطع عن كركوك، حتى بعد استقراري في بغداد بعد العام ٢٠٠٣ ، لدي عدة صداقات لازلت أتواصل معهم، عبر الموبايل أواللقاءات الشخصية. تغيرت المواقع والأدوار، فبعد أن عانت كركوك مما يسميه الأكراد بسياسة التعريب ، أصبحت الآن تعاني مما يسميه العرب بسياسة التكريد، إلا أن التكريد أبشع وأظلم. كنت أريد السكن في منزلنا في كركوك، وكان محل نزاع قضائي مع أحد الرفاق العبثيين الذي تملكه بعد قرار مصادرته من قبل النظام السابق بسبب هجرة أهلي.

في مبنى محافظة كركوك، وأعرف بعض الأشخاص هناك، الشروط المطلوبة لنقل الأثاث يجب أن تتضمن صورة لقيد العام ١٩٥٧ ، لا أملكه، بطاقة تموينية من كركوك، لا أملكها ، فقد نقلتها عند عودتي إلى بغداد. أرشدوني إلى الهجرة والمهجرين، هي وحدها

الكفيلة بتزكيتي وجعلي أستطيع السكن هناك.

تكررت زياراتي إلى كركوك، لتكرر الخطوات الروتينية في انجاز معاملتي.

التقيت بأحد الأصدقاء الموظفين في المحافظة، حدثني أيها الصديق، هل هي كركوك المدينة التي هاجرت منها وبسبب حب أكرادها نفسها، أم أنها تغيرت مثلما تكشف الوقائع على الأرض الآن؟ لا تفكر بالعودة إليها، فأنت الآن ملعون، قد تحصل على موافقة بالسكن، لكن مابعدها أدهى وأمر. ستحارب في رزقك ، سيزورك أشباح الليل، وستسمع في مراحل متقدمة سيمفونية القنابل الصوتية. إذا عدت إلى كركوك رغم ذلك ، أنصحك ببيع هذا المنزل وشراء آخر في المناطق ذات الأغلبية العربية. الدين نصيحة، وتلك كانت نصيحة صديقي.

لا أحد يستطيع الانتقال إلى كركوك دون قيد العام ١٩٥٧ ، حتى لو كان موظفاً تم نقله إليها من مدينة عراقية أخرى، هل هناك من فرق بين ما مارسه صدام ضد الأكراد، وما يمارسه الأكراد ضد العرب الآن؟

عزز كلمات هذا الصديق ومصداقيتها، صديق آخر من أيام الدراسة الإعدادية حين التقيته صدفة في محكمة تحقيق كركوك حيث جاء يرفع دعوى ضد مجهول، وملخص قصته، أنه وجد قرصاً عند باب منزله، للجيش الإسلامي، لعملياتهم العسكرية واغتيالاتهم، وهي رسالة تهديد كانت قد تم توزيعها في منطقة حي البعث وواحد حزيران ذات الغالبية العربية عند منازل أفراد الشرطة والجيش . صديقي هذا لم يكن عسكرياً بل هو معلم في مدرسة إبتدائية، والمفارقة أنه يسكن في منطقة الشورجة الكردية ، وهو يكاد يكون العربي الوحيد في تلك المنطقة ، حتى القاضي لم يصدق أن الجيش الإسلامي هو وراء توزيع هذه الأقراص. من يكون إذا ؟

في تعميم صادر إلى أصحاب المولدات الأهلية، على من يريد الاشتراك في سحب ولو أمبير واحد، عليه مراجعة استخبارات كركوك للحصول على الموافقة، فكرة أحسب أن صدام حسين نفسه لم تخطر على باله مثل هذه الفكرة، أو ربما الأكراد يقومون الآن بترسم خطوات القائد الضرورة، فالضحية كثيراً ما يماهي الجلاد في تصرفاته.

حسناً، وماذا كنت أفعل أنا في محكمة التحقيق؟ كنت أتوهم أننا سنحصل على حقوقنا بحكم القانون ضد أحد الأكراد، الذي خرج علينا بعد حسم قضية منزلنا مع الرفيق البعثي، مدعياً بأنه قد اشتراه بعقد مكتب من هذا الرفيق، وأن له نصف المنزل. وقد

أقمنا عليه دعوى تهديد، بعد كتابات على جدار المنزل. والدخول عنوة إليه. هل قلت حكم القانون؟ أعتذر، أو ربما استمر في قولي هذا، لكني أعني به قانون الأسايش، القوة الأمنية الضاربة للأكراد في كركوك وفي مدن الشمال والمناطق المتنازع عليها. تقاسمنا ثمن المنزل لأننا نخاف ونخشى على أرواحنا، أنا ووالدي، فالطرف المقابل مدجج بالأسلحة، المسدسات في الحزام والبنادق على مقعد السيارة الخلفي.

من هو الطرف المظلوم في تلك المعادلة؟ لو شبهنا هذا الوضع ألا يمكن أن نقول مثلاً أننا نمثل المركز وكان الطرف المقابل يمثل الإقليم؟ من له اليد الطولى في كركوك؟ قانون الحكومة الاتحادية أم قانون الأسايش؟ معلومة أختم بها، من كل عشرين شخصاً يتم تعيينهم على ميزانية البترو دولار، تكون النسبة، اثنان للعرب، اثنان للتركمان، وستة عشر للأكراد. إنه زمن الأكراد. هل يذكركم العنوان بعنوان قريب منه لأحد الأفلام؟.

الرسالة التي لم يقرأها مسعود البرزاني !!

عزيز الدغاعي

موقع كتابات ٤ / ١٢ / ٢٠١٢

تحية عراقية صادقة وبعد.

كنت أتمنى أن أكتب رسالتي هذه لفخامتكم باللغة الكردية، التي لا أعرف منها سوى بضعة كلمات تعلمتها عندما كنت طالباً في الإعدادية عام ١٩٧١ فعذراً لذلك .... قبل كل شيء نحن فخورون بتجربة الانتخابات الديمقراطية الواثقة التي سبقتمونا فيها بأكثر من عقد من الزمان بفضل كفاحكم وببركة الولايات المتحدة وحلفائها ..... والتي عبرتم فيها كممكون رئيسي لشعب ما بين النهرين وأنتم الأشقاء في التراب والنفط والوطن والمصير، ولازلنا نؤمن بذلك قلباً وروحاً رغم حساسية البعض من الذين لا يمكن أبداً أن يختزلوا قومية أو حركة عراقية، والتي دللت عن وعي واضح بوصايا «جفرسن» وسحرها ،التي كانت مرجعية لأكثر من ثلاثة أرباع الشعب الكردي، الذين شاركوا في انتخابات الإقليم بمحافظاته الثلاثة التي عبرت عن حقوقهم ومعاناتهم وكفاحهم الوطني، وخطواته على تراب الأرض التي طالما سالت عليها دمائهم التي كرست مشروع اليوم بطوابير الواقفين بملابسهم الزاهية الألوان وشوارعهم النظيفة المظللة بالأشجار ، وكأنها مدن في دولة أخرى غير العراق الغارق في العجاج من النهر إلى النحر.

واسمحوا لنا أن ندلي بدلونا في شأن لازلنا نعتبره وطنياً ونحن فخورون بالكثير مما تحقق في الإقليم ، مثلما نحن فخورون ببروز قوى سياسية معارضة من داخل الأحزاب التقليدية أو تياراتتحديثية، طرحت شعارات ليبرالية وإسلامية جعلت منها القوة الثالثة في الهرم السياسي في كردستان ، انطلاقاً من الصناديق في ضوء التغيرات الكبيرة في واقع السلطة وممارساتها ومشروع الكيان الجديد، وإشكالات الانفتاح والثروة واستغلال المال العام والنفوذ واحتكاره، وعزف الكثيرين على الوتر القومي والقائد الأوحد التي اشترطت اصطفافاً بين «البارتي» و«الاتحاد» بتدارك لاحتمالات الخسارة وقراءة الشارع الكردي الذي عاد يزخر بوعي

جماهيري ثاقب أنضجته الأوضاع التي سادت بعد عام ١٩٩١ وحتى اليوم، رغم الانتقال من حقبة تحارب السليمانية وأربيل إلى التحالف الانتخابي والسلطوي في مواجهة المناوئين، وتعنت المركز كما تدعون بينما الدستور يفسر بتراجم مختلفة!! .

وفي تغيير أصول اللعبة يبرز عتب وحساسيات من قبل البعض من الأكراد والعرب والتركمان، ومخاوفهم وظنونهم من نوع من مركزة السلطة بتكريس مخاوف الاجتياح الوهمي والتبشير بالدستور الجديد المتطلع للدولة القومية من الجبل إلى الجبل .

ربما يتوجب اليوم على «جنوثان راندل» أن يعيد سطور كتابه «دروب كردستان كما عرفتها» ،بعد أن تمددت خطوط العرض وتغير كل شي في العراق والمنطقة، وباتت جميع الخرائط مطروحة للمساومة في الشرق الأوسط الجديد. كم يبدو ذلك الوصف مغايراً لجبال ووديان كردستان التي أطلق عليها راندل «بلاد الألف دمعة وحسرة»تعبيراً عن خذلان الحركة من قبل الدول الكبرى .

ولست مع هؤلاء السذج الذين طالما أحرجوا فخامتكم بالاستنجاد بصدام حسين عام ١٩٩٦ ، الذي اغتال شقيقكم المغدور إدريس وكبار قادة الحركة ، وأباد المئات من قراكم وانهال عليكم بالأسلحة الكيماوية ، وسعى إلى اغتيال زعيم الحركة مع ناظم كزار عام١٩٧٢، بل إنني أرى في ذلك القرار الكثير من الحكمة، التي لم تخرج عن تدخل الكبار آنذاك، قمة في البراغماتية وإجادة أصول اللعبة السياسية والضحك على ذقن أغبى زعيم سياسي في تأريخ العراق الحديث ... أتدري لماذا ؟

لأنه باع نصف شط العرب من أجل كركوك عام ١٩٧٥ ، وباع العراق من أجل استعادة النصف الثاني من خط التالوك عام ١٩٨٠، وباع البوابة الشرقية والغربية وزين القوس وخضر وهيلة، و١٣٠ طائرة لعدوه اللدودة إيران ، التي لم تجف دماء ضحاياها من أجل ابتلاع الكويت صيف عام ١٩٩٠، وباع العراق كله من أجل فخذي الكرسي بعد أن خسر كل شيء ، بينما أنتم وبحق نجحتم في تحقيق تطلعاتكم باستغلال الأوضاع والتناقضات وتغيرات الأجندات الدولية، وكنتم في «البارتي» و«الاتحاد» وكشيوعيين وليبراليين وإسلاميين وملحدين، متفقين على هدف واحد بينما لا يزال أشقائكم العرب، يعيشون تحت وطأة أفيون العذرية السياسية وأخلاقية الفرسان في «داحس والغبراء» لهذا لم ينجب الاستمناء السياسي في المركز سوى مزيد من المعوقين والمهووسين والمغامرين والمختلسين، فماذا نتوقع منهم ؟؟؟ وهذه هي السياسة على أصولها منذ الخليقة وحتى اليوم رغم تغير العروش والجيوش والإيديولوجيات.

والأمر قبل كل هذا وذاك يتعلق بالرؤية الإستراتيجية القادرة على استشراف المستقبل العراقي والإقليمي، الذي يخرج من دائرة العنف والحرب والاستيطان الكردي للأراضي العربية والتركمانية التدريجي ، إلى السلام وتحقيق الحلم القومي .وهل هناك من يجرؤ اليوم في وسط هذا التمزق السلطوي في المركز، بعد سنوات من الحرب الشرسة مع الإرهاب والارتهان للقرار الخارجي، أن يطرح برنامجاً للوحدة الوطنية والتعايش والسلام دون أن يتعرض للسخرية ورميه بالحجارة ؟

ذلك أن منظري التحالف المعارض بالأمس في «شقلاوه» ولندن قد أقروا بأكثر من الحكم الذاتي وأكثر من الفدرالية، وصولاً إلى كونفيدرالية باتت أمراً واقعاً يمر من كركوك وباقي المدن التي تمتد على خاصرة بغداد، تمهيداً لتقرير المصير والتي كرست جميعاً في الدستور، والذي لا يصدق فليعيد قراءته بتمعن .

الحلم التحرري لم يسقط كابوس النظام الدكتاتوري فقط ، بل وضعنا أمام خيارات تشتت خواطرنا، ونحن نكتب أمام مشهد المئات من الذين ذبحوا في الحسينيات هذا اليوم وهم يؤدون الصلاة ، بينما يستمر دوي المسدسات الكاتمة للصوت لـ(آل كابوني) في مهاجمة النخب وسط حفلة الانتخابات المحلية الجديدة، ومخاض الإئتلافين الشيعي والسني بإعادة توزيع الأدوار على إبطال مسرحية (الأخوة كرامازوف) أو الأخوه الأعداء، مع بقاء نفس النص المسرحي، حيث سنخرج من وليمة الختان دون أن نعرف جنس المطهر، وسط مناخ سياسي معروف بات يبشرنا أن لا مكان للعراق الواحد الموحد فوق هذه الارض وتحت شمسها وسمائها، إلا بمعجزة تمنون فيها على الوطن بإعلان الانتماء له قبل أي شي آخر، وفي هذا ضرب آخر من الجنون المستحيل والعبثية ، وقد نطمح بأن يمن المنتصر ويتفضل من بعض نصره على المنهزم مثلما يقول شمعون بيريز !!

اعتقدنا قبل سنوات ونحن نستمع لأحاديثكم والدكتور الجلبي والجعفري وحامد البياتي واياد علاوي والسيد الطلباني ومحمود عثمان، قبل زحف التحالف الدولي على بغداد، بأن تلك الحملة الفاقدة للشرعية القانونية هي حملة سلام تؤسس لوطن المواطن ،لا وطن الحزب الواحد والمشروع القومي والقرية والعشيرة والطائفة ،وأنها تحمل عنواناً شاعرياً لا يميز بين لابس الشروال والعقال والأفندي ، لأنها تتحدث عن الحرية والحرية الملونة ، لنكتشف في الحقيقة أنها مجرد خديعة ورحلة ألوان قوس قزح سياسية ، طبعت الوطن من أقصاه إلى أقصاه ، لنكتشف وبعري أننا أمام مشاريع لا مشروع واحد.... ناعمة ملساء وسلسة... وإلا بماذا نفسر بقاء الفصل السابع الجائر على رقابنا ؟ أو ليست الكويت أيضاً محمية أمريكية؟

ثم لماذا توجه أسلحة الفيلقين الخامس والأول المنهوبة إلى صدورنا ؟ بينما الطائرات التركية تدك جبال كردستان .... وتفجر القضية بينما المنطقة برمتها في غليان؟؟؟

لم يطل الوقت يا فخامة الرئيس مسعود لنكتشف ذلك على وقع الطبول والصراع بآلات الحرب الجهنمية وهدير الطائرات والهامرات ،وملايين الكيلوجرامات من الT.N.Tوالأحزمة الناسفة التي دكت مجمل العقل والكيان الوطني والهوية الواحدة ...وكان استنتاجنا حذراً وهو أن كل فصيل يفكر لصالح طائفته وعائلته وسلطته، وأن الولايات المتحدة التي نصبت القوى السياسية المغيبة في مجلس الحكم ،عتبت عليها لأنها لم تلتزم بأصول التحالف الوطني ، بل تورطت بحرب قاسية أصابت التأريخ العراقي في مقتل ، ولم تحسم القوة نتائجها ما بين البصرة ونينوى... وكنتم بارعين في وضع سور فصل يجنبكم تراشق البدو المتصارعين على الغنيمة قبل شرف العشيرة، وعلى السلطة على حساب الدولة، واستغلال الظرف لصالحكم بينما أمريكا بوش ومن ثم أوباما تقدم قدماً وتؤخر أخرى، لأنهم حين فكروا بازاحة الدكتاتور لم يكن لديهم تصور عن حل عقدة كركوك أو شكل البديل في العلاقة بين العرب والأكراد ، إلا إذا كان ما حدث هو جزء من السيناريو أصلاً .

وهل تستطيع الولايات المتحدة نزع فتيل العنف الذي حذرتم منه بعد الانسحاب الأمريكي، ووقف التداعي مع بغداد بعد نهاية الانتخابات في كردستان التي كرست قيادتكم التاريخية العائلية الموروثة ، مع بروز معارضة قوية لأول مرة، رغم يقيننا أن جميع الأحزاب الكردية يجمعها موقف واحد حتى أولئك الذين تحفظوا على دستور كردستان قبل الانتخابات؟ .

وهل لازال هناك اعتقاد أمريكي بعد رفض الإئتلاف وصقوره للحوار مع الفصائل المسلحة والبعثيين التي يؤيدها بعض نواب الرئيس، بأن العرب والشيعة خصوصاً لايستطيعون أن يديروا شؤون الدولة، وأنهم يقبلون بكل ما يمليه عليهم البيت الأبيض ، وهو تصور يروج له البعض لأغراض سياسية بحتة ، لأن المالكي بات يشعر البيت الأبيض من خلال موقفه من أحداث سوريا أنه ليس عبداً لأحد ، بينما يصر الأكراد بقيادتكم على موقف واحد متصلب، ويتصرفون لادارة مصالحهم بالطريقة التي تخدم أمنهم وبقائهم ومصيرهم ، في ضوء مشروع الدولة المستقبلية التي تلوح في الأفق ، لأن الوضع السوري مرشح لمزيد من التعقيد ، فيما لن تجد الدولة الطورانية أو إيران نفسها مضطرة لقبول شروط واشنطن وبروكسل، إعطاء حق تقرير المصير للأكراد، وتبقى إمكانية تحقيق الحلم القومي في سوريا والعراق ببركة الربيع العربي.

لكننا نعتقد أن على إدارة الرئيس أوباما من واقع مصالحها في المنطقة وفي العالم العربي ومن موقعها ،أن تجيب على أسئلة مستحقة منذ زمن طويل بشأن شكل العراق وهويته وخارطته، لم تشغل بال النخب الجوفاء عام ٢٠٠٢ ، وقد آن الأوان للإجابة عليها ،بعد أن عجز المواطن العراقي عن إيجاد تفسيرات لصمت النخب الحاكمة وحلبات صراعها تحت قبة البرلمان ، سوى نبوءات بعض العرافين في عالم الصحافة .

إن أخطر ما يتهدد المشروع الوطني هو عدم الوضوح والتلاعب بالألفاظ ، والحديث عن وطن موحد يلوح فيه الخطباء بالبرنو والكلاشنكوف ، من أجل شبر من الأرض ، وخلق ما يشبه استحقاقات الاستيطان في فلسطين بفعل شراء الأرض ، أو تهجير سكانها قسراً، بينما لازال البعض من العرب السذج يصرون على التهليل والتصفيق والمباحثات، باعتبارها الباب الوحيد للتطبيع رغم مرور سبعين عاماً على المشكلة .

بينما الواقع في كردستان يخرجها من مضمونها وجوهرها الذي يربط الجزء مع الكل ،ويعبر عن سذاجة ورؤية حالمة أكثر مما يعبر عن واقع معاش على الأرض ، يؤكد انفصالاً مؤجلاً بات وشيكاً اليوم ، بعد رحلة قاسية من المخاض والتذمر والقتل، وتغيير معالم المدن دون طائل ودون ظهور أي مبادرات مخلصة ووطنية تخدم مصلحة الجميع ...هذا إن كان هناك من يفكر اليوم بعراق موحد نتيجة البراعة في التصيد واللعب على النوايا والجراح والمغالطات، التي يشع منها الخبث والتذاكي لدى الأطراف التي تحاول محلياً وإقليمياً استغلال الحالة العراقية لزعزعة المركز، واستباحة الوطن بطريقة أبشع من استخدام القوى العسكرية المفرطة للسلطات السابقة ، التي لم تحسم معركة أو تحصد نتيجة ،ولكنها زادت من استعار الشعور القومي في كردستان، والنقمة في الأوساط العربية، وهي ترى أن الدولة باتت بلا أذرع أو هيبة، بينما يفكر البعض من القادة العرب تدبير انقلاب عسكري للاطاحة بالحكومة، وفرض الأحكام العرفية والتي نقلها الأمريكيون إلى المالكي لتزيد من قلقه وتعبه وهمومه .

إن أخطر ما يتهدد المشروع الوطني اليوم، هو وجود بعض الساسة الذين يصفقون لمثل هذه المشاريع، التي تعيد هيبة الدولة المركزية التي خرجت كثيراً عن مضمونها وجوهرها .

أفلا تعتقدون يا فخامة الرئيس مسعود، أن ايغالكم في رفع سقف الاستحقاقات في هذا الظرف الخطير، ورفض المبادرات المشروطة ،والتحالف مع جنرالات النظام السابق جلاديكم بالأمس كما تدعون، سوف يدفع العراق برمته للانهيار ، ويمهد فعلاً لعودة القائد القومي ورفع نصب للفريق سعيد حمو في بغداد، وهذا ما لا نتمناه لأنه سيقود لتدهور

الأمور، وتناغم كل قوى التطرف والسلفية والإسلام السياسي مادام الضعف والتمزق يسود تحت مظلة البرلمان ، ويجعل الحكومة غير قادرة على بسط ارادة الشرعية الوطنية على كل رعاياها، دون أن يعني ذلك القاء اللوم على أحد سوى الأباء الشرعيين لهذا المشروع أصلاً .

لا أحد منا يظن يا فخامة الرئيس بأن المسائل سهلة الحل بهذه الدرجة ، ولكننا تعودنا أن نرى في قراءة التأريخ أن هناك فرصاً نادرة على الجميع اصطيادها... وأن من يبدو ضعيفاً اليوم قد يكون في حقيقة الأمر الأقوى.... وأن الرهان على الآخرين يجعلنا نبتلع حقيقة مرة، هي أننا جميعاً مجرد أوراق وبيادق وقرقوزات يتم تحريكها من الخارج، رغم أننا أبناء بلد واحد وعلينا العمل والمبادرة الشجاعة والصراحة، ودعم كل المبادرات الداخلية والعمل على إنجاحها .

إن من العبث والسخرية من عقولنا تصريح رئيس الجمهورية في «دوكان» بأن كل المشاكل بسيطة وسهلة وستحل حالما يصل السيد المالكي إلى أربيل لتتحقق معجزة ليلة القدر ببساطة!!! ولماذا لايتوجه البرزاني لبغداد مثلاً أليس في ذلك استعراض للقوة وإهانة للأغلبية ؟؟

ثم لماذا لايتم ذلك اللقاء تحت قبة البرلمان؟ أم أن حضور المالكي لأربيل سيكون له تفسير آخر في استعراض القوة والضعف ؟ وهل أن كل ساسة العراق في زمن نوري السعيد والزعيم قاسم وعبد الرحمن البزاز والساسة الذين صاغوا بيان ١١ آذار، بغض النظر عن شكل النظام السابق لأن المشكلة ولدت مع العراق، هل أن كل هؤلاء القادة لم يعثروا على مفتاح هذا الباب الذي سقط دونه عشرات الالاف من الشهداء، وارتكبت في سبيله مذابح مروعة، وأن المشكلة يمكن أن تحل بلقاء ووليمة ونكتة ولبن أربيل وتبويس خدود أو زعل مام جلال(رئيس الجمهورية) واعتكافه في السليمانية .. وأي جمهورية !!!!

أقسم والله أننا سنفرح جميعاً إن تحقق حل سحري لهذه المشكلة، وسنخرج في الشوارع حتى الصباح، وستكون تلك اللحظة تأريخية بحق ستدخلكم كبطل في تأريخ العراق وصانع للسلام، وولادة دولة القانون والمؤسسات التي ورثت ما حلم به سرجون الأكدي قبل ٤٠٠٠ عام .

ولكن بين احتمال أن تكون هناك طبخة أنضجت على عجل على نار أمريكية ساخنة ، في واشنطن وأربيل وأنقرة وعواصم عربية ،ومباحثات جرت خلف الكواليس وحلول سحرية سيقول كل طرف لأتباعه أنه لولا الأمريكيين لما قبلنا بهذا الأمر ولما قدمنا تنازلات ، أو أن لا

يخرج الأمر عن تقاسم تحت شعار هذه لي وهذه لك، ويبقى جوهر المشكلة وتتعمق فكرة التقاسم والمحاصصة. لكن هذا الأسلوب يبقي على النزاع قائماً على استحقاقات القوة ، أو ربما التضحية بمصالح العرب والتركمان والمسيحيين ، مما يعنيالانتحار النفسي وتكريس روح العنصرية مجدداً، وضيق الأفق والتي كان من الممكن القبول بها منذ سنوات طويلة وقبل خراب الود بين الإقليم والمركز .

ليست الشروط والمواصفات الكردية والتصريحات المتعالية، مرفوضة فقط يا فخامة الرئيس مسعود ، لأن للعراق جيش واحد ودستور واحد ، وإنما الضغط والمسك من اليد المرضوضة ،وكل ضغط لايصب في مصلحة المواطنة الشاملة والشرعية ووحدة الخارطة المسجلة في طابو الأمم المتحدة منذ ثمانين عاماً سيكون باطلاً .

الماكي لن يخرج علينا بشروط المنتصر أو المنهزم أو الشروط الأمريكية بعد لقائه بكم ، فيما لو تحقق أصلاً لأن أطرافاً عربية وإقليمية معروفة تضغط لإسقاط الحكومة وتمزيق العراق... وسيقول ما يريد أن يقوله وسيخاطب من يشاء مخاطبتهم ، ولكننا واثقون أنه لم يتصرف إلا من واقع ما يريده الشعب العراقي الحر ويرضاه ونحن نعلم أن له لغة واحدة، وإلا فصناديق الانتخابات بيننا وبينه ولكل حادث حديث.

العراقيون بسطاء... ويحتكمون لإرادتهم ...وهل شاهدت حيرتهم من على الشاشات وهم يترقبون لقاء رئيس الوزراء بكم، ويخشون وقوع الحرب بين الأشقاء مجدداً ؟هم نفسهم الذين فرحوا ولم يمتعضوا بالأمس لأن الطلباني الكردي المعارض أصبح رئيس لجمهوريتهم وهم الأغلبية... ولا لتولي السيد الزيباري لدبلوماسيتهم في بلد مؤسس للجامعة العربية ومهد الساميين وعاصمة الدولة العربية العباسية... وأدى ضباطهم وجنودهم التحية للفريق أبو بكر الزيباري ، وهم أعرق الجيوش التي حملت اسم موسى الكاظم (ع) عند تأسيسه ....أتدري لماذا ؟

لأنهم شرفاء... غير عنصريين... متفتحون.. يؤمنون بحق الجميع في الحياة الكريمة والسيادة والاستقلال والشرف ، وهذا مكمن قوتهم في مواجهة الغزاة بالأمس واليوم ، ومقارعة الدكتاتوريات والأنظمة الغاشمة... ولأنهم الشعب الوحيد في الأرض الذي قاتل فيه الأغلبية العربية مع الأقلية الكردية، وسقوا صخور كردستان العراق بدمهم الطاهر بالأمس ، رغم التمثيل بجثث الكثيرين من هؤلاء الأبطال وأنت تعرف ما أقصد يا فخامة الرئيس مسعود البرزاني!!.

لم ترهبهم كل أسلحة الدمار والتهديد والوعيد والترويع ، لذا فإن لهم الحظ الأوفر بالنصر... والحياة .

سوف ننتظر ما يحدث في أربيل الآشورية الأصل والكردية الهوية والعراقية النسب... وسنتفاءل لأننا مؤمنون بالسلام لأنه جوهر عقيدتنا، ولأننا قبل كل ذلك الأكثر حاجة إليه لأننا المظلومون الوحيدون في هذا الجزء من العالم... والمحتلون... والمسلوبون والمسروقون... والمظلومون والمشردون والمهجرون ونريد أن نفيء إلى سلام وطني يظللنا ويحمينا ويستر نسائنا وأطفالنا وأعراضنا، ويعوض عشرات السنين من التحارب لأننا قدمنا للجميع تنازلات مؤلمة تذبحنا كل ليلة وتلطخ رؤوسنا بالطين .

هل تظن أننا سنرضى لأننا لا نرى سوى الرضوخ والقتل حلاً، ولا بديل سوى الدم والكارثة والتوابيت، وتدخل الكبار ودول الجوار بعد فوات الأوان ، بكل ما فيه من خلل فادح لموازين القوى وانتهاك للسيادة سوف يمتد لعشرات السنوات لن تحسمها الآلة العسكرية... والذي يظن أننا سنقبل كل ما يرمى لنا واهم ومغرور مهما امتلك الآن من قوة وغطرسة وعربدة وسلاح أو توهم ذلك .

كان علينا منذ عام ٢٠٠٣ أن نقدم الاعتذار والإدانة، وربما التعزية لما لحق بكل ضحايا أربيل ودهوك والسليمانية على أيدي الجنرالات... ولكن من سيقدم مجرد العزاء لنا بأكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية في وسط وجنوب العراق ؟ إن الكثير من أهلنا في كردستان يصرون على تحميلنا مسؤولية مظلوميتهم، مادام البعض يرون في دفاعنا عن وطننا ووحدة ترابنا إرهاباً وفاشية ووحشية .

سنقف جميعاً معك يا فخامة الرئيس مسعود البرزاني ،ومع دولة رئيس الوزراء نوري المالكي ، إذا نجحتم فقط في مجرد سحب السلام المطروح جريحاً في الأرض الحرام منذ عقود إلى منطقة آمنة... تبدأ بعدها مرحلة تضميد الجراح والإنعاش والتعايش الوطني ، تمهيداً لمصارحة تأريخية مبنية على شرعية العراق ومساوات الجميع وطي صفحة الحروب المقدسة والاستحقاقات القومية والتباغض والتشرذم.. لأنه وطننا نحن أما هم فسوف يرحلون ....وتذكر أن الله والشعب والتأريخ يرى ويسمع كل شي .

...وفقكم الله لخدمة وطنكم العراق

بوخارست ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٩

كركوكٌ محور كل الأحداث...
وقوة الكورد أصبحت هاجساً !!

مام أراس

موقع كتابات ٤ / ١٢ / ٢٠١٢

المبادئ الثابتة في عالم السياسة صديقك اليوم عدوك غداً ..وعدوك اليوم صديقك غداً ،ليس غريباً أن تدعمك أمريكا مثلاً من أجل أن تقف على قدميك ،وعند الوقوف تجدها وقد تحولت بفعل المستجدات وعوامل المصالح الاستراتيجية ، إلى قوة ضاغطة تقطع عنك الماء والهواء ،لتكون خاضعاً بشكل كلي لتلك الضغوطات التي تضمن سلامة مصالحها المستقبلية..لذلك فحين نجد مثلاً بأن الحكومة المركزية ممثلة بشخص دولة رئيسها نوري المالكي، قد انقلب على الكورد تحت طائل من الضغوطات الدولية والإقليمية ، لا نستغرب لأن الظروف السياسية الشائكة التي تشهدها المنطقة تتطلب ذلك ، خصوصاً والأزمة السورية بدأت تنخر في جسد المنطقة ،وساهمت في ظهور دور جديد لروسيا التي توارت عن الأنظار بسبب عدم تمكنها من الوقوف بوجه المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي ، وكذلك أثرت على العلاقات التركية الإيرانية ، وربما ليس مستبعداً أن تأخذ أشكالاً أخرى إذا ما اتسعت رقعة الدعم الإيراني لسوريا التي تواجه ضغطاً دولياً وعربياً و(إسلاميا سلفياً قوياً) مدعوماً من أطراف لها بصمتهاالدالة على مجمل الأحداث في المنطقة ، بهدف خلق جبهة قوية تقف بالضد من المد الشيعي الذي اكتسب مكانته الدينية والسياسية بعد عملية اسقاط النظام عام ٢٠٠٣من قوات التحالف الدولي ، ومن هنا ففي ظل قراءتنا للوضع القائم في العراق بشكل عام، نعتقد أن أسباب تردي العلاقات السياسية بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، تعود إلى الواقع السياسي المتأزم الذي يدفع بكل طرف أن يبني تحالفاته وعلاقاته على أساس مصلحته السياسية ، لأن الأجواء المشحونة بالمخاطر في المنطقة توحي بمفاجآت كبيرة، تدفع بالأطراف أن تكون على استعداد لمواجهة تداعياتها وآثارها المستقبلية التي تحفظ لها الديمومة السياسية.. ومن هنا فإن المؤشرات تؤكد أن محاولات المالكي بإعادة رسم خارطة انتشار القوات العسكرية على غرار انتشارها قبل عام ٢٠٠٣ في المناطق المحيطة بمدينة كركوك، لها صلة مباشرة بالأحداث الجارية في

المنطقة ، ومن ثم بتنامي حجم علاقات حكومة إقليم كوردستان مع دول جوارها، وعلى وجه الخصوص علاقاته الاقتصادية والتجارية مع تركيا ، دوره في ارساء دعائم وجوده السياسي والاقتصادي ، ناهيك عن التحركات العسكرية التركية في المنطقة، التي تسعى جاهدة للمشاركة في التغيير القادم في سوريا ، وأن تكون قريبة من فوهة البراكين التي تغلي تحت أقدام المنطقة برمتها ، وهذا يعني أن مخاوف الحكومة المركزية ممثلة بشخص رئيسها نوري المالكي ، تبقى محصورة في أن يستغل الكورد الأجواء في وقت والحكومة التركية أدركت أخيراً أن من مصلحتها السياسية والاقتصادية أن تسعى باتجاه الحل السلمي للقضية الكوردية ، وتغادر عقليتها العسكرتارية التي أضرت بمصلحتها وسمعتها وسط المحافل والبلدان الأوروبية تحديداً، التي تمانع قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي لحين اقرارها بالحقوق القومية للكورد الذين يتجاوز تعدادهم السكاني أكثر من ثلاثين مليون نسمة.....وعلى هذا الأساس نجد أن نوري المالكي باعتباره رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة العراقية، يدرك جيداً أن العواصف الشعبية التي هبت وتهب لاحقاً ، سوف لا تستثنيه إذا تطلب الأمر إلى ذلك ، لأن العراق ليس بمعزل عن كل الأحداث إن لم يكن طرفاً مباشراً بعد أن تحولت ساحته وأرضه مسرحاً لتصفية حسابات بين كبار اللاعبين ، بدليل ظهور الدور الأمريكي بين الأزمة القائمة بين إقليم كوردستان والحكومة المركزية ، الذي يحاول حصر الخلاف بل واحتوائه بشكل سريع لتفادي نشوب فوضى سياسية جديدة في العراق التي تضر بمصالحها في المنطقة...عملية بناء الجيش وتسليحه التي يسعى المالكي يميناً ويساراً لها، جزء من محاولاته الجادة بهذا الشأن ، رسم خارطة انتشار عسكرية جديدة في كركوك والمناطق المحيطة بها هو الجزء الأهم في استعداداته، باعتبار أن مدينة كركوك هي محور كل الأحداث ، وقوة التواجد الكوردي فيها أصبح هاجسه اليومي ولايفارقه ، مستنداً في ذلك على صلابة وقوة علاقات إقليم كوردستان مع تركيا كدولة مجاورة للعراق، لها من مصالح استراتيجية تدفعها باتجاه السعي لحمايتها بكل الوسائل... لذلك نعتقد أن الضجيج الذي افتعله المالكي في كركوك واصراره على فرض قيادة قوات دجلة في كركوك وتسليمها الملف الأمني والاداري ، هي من خطواته الاستباقية لاحتواء كركوك والسيطرة عليها ، خوفاً من أن ينقلب السحر عليه مجدداً، كما انقلب عليه سابقاً وأنقذه منها اتفاقية أربيل الأولى التي أرسى بسفينته إلى شاطىء الأمان ، واحتفظ بوجوده السياسي داخل العملية السياسية ،وعليه فإن رفض ادارة كركوك لقوات دجلة ، نابع من حرصها من أن تتحول المدينة إلى ثكنة عسكرية على غرار الانتشار العسكري الذي كان سائداً قبل عام ٢٠٠٣ ، خصوصاً حين استعان بضباط سابقين للنظام السابق لهذا الغرض ، لكونها محاولة مكشوفة لزجها في صراعات سياسية فشل المالكي من احتوائها ومعالجتها بأسلوب الحوار المباشر. وهذا بحد ذاته مؤشر واضح على أن كركوك ليست بمعزل عن الأحداث الجارية ، وأن أية مغامرة لهذه القوات داخل المدينة سوف تشعل حرارة الربيع الذي لم يحسن المالكي قراءة تداعياته.

المطلوب من الكرد نقل الصراع إلى قلب بغداد

كامران قره داغي

إيلاف ٤ / ١٢ / ٢٠١٢

بعد خطوات مهمة كانت مطلوبة من زمان لترتيب البيت الكردي، عبر اتفاق أطرافه على الوقوف صفاً واحداً حيال الأزمة الراهنة مع المركز، وعودة رئيس جمهورية العراق الفيدرالي جلال طالباني إلى مقر عمله في بغداد، وقرار ارسال وفد الكتل الكردستانية برئاسة نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني لتمثيل حكومة الأقليم، يجوز القول أن القيادة الكردية تدرك أهمية زيادة ثقلها السياسي والتفاوضي في العاصمة بغداد. شخصياً أعتقد أن القيادة الكردية تأخرت في نقل الصراع مع الحكومة المركزية إلى قلب بغداد، وادارته هناك بدلاً من ادارته من كردستان.

ينبغي تسمية الأشياء بأسمائها. الأزمة السياسية الحالية بين الطرفين هي في جوهرها صراع على المستقبل، مستقبل العراق ومستقبل إقليم كردستان.الأزمات تظهر وتختفي لكن الصراع أعمق من الأزمة ، وقد يستمر سنوات وعقوداً وحتى قروناً ولا ينتهي إلا بعد توقيع معاهدة سلام بين الطرفين المتصارعين.بعبارة أخرى حتى نهاية اللعبة كما في الشطرنج عندما تنتهي اللعبة باخراج جميع الأحجار من على الرقعة وإعلان موت الملك. يقال هذا مع ملاحظة أن النهاية في لعبة الشطرنج تحل من دون استخدام العنف، بل باستخدام العقل والذكاء والتفكير والمراوغة والحساب المدروس، وبالتالي فإن الصراع ليس بالضرورة أبداً أن يكون مسلحاً.

لماذا ينبغي على الكرد أن ينقلوا الصراع إلى قلب بغداد؟ ببساطة لأن المشكلة ليست في كردستان بل في بغداد. هذا أولاً. وثانياً لأن الكرد لم يتخلوا عن العراق كي يجلوا عن عاصمته بغداد. الكرد يملكون البلد وعاصمته بالتساوي مع بقية العراقيين. الكرد قدموا الضحايا أكثر من غيرهم على مدى عقود عجاف ، كي يصبحوا شركاء متساوين قولاً وفعلاً في الحقوق وليس في الواجبات فقط ، في امتلاك العراق وحكمه وادارته وخدمة شعبه

، والسعي إلى تقدمه وجعله أنموذجاً للتسامح والديموقراطية والعدالة والمدنية، وينبغي عليهم أن يصروا على تحقيق هذا الأنموذج إلى أن يصلوا إلى نهاية اللعبة، وعندها فقط سيقولون إن لكل مقام مقال. حتى تحقيق هذا الهدف، سواء طال الوصول إليه أم قصر، يجب على الآخرين أن يدركوا أن الكرد سيسعون إلى اسقاط كل الأحجار - المشاكل عن الرقعة وأنهم حتى ذلك الوقت ليسوا مستعدين أبداً لإعلان موت الملك قبل الأوان.

بعد هذه المقدمة أقول أن أول شرط لنقل الصراع إلى قلب بغداد ، هو التخلي عن عادة ارسال وفود إلى المركز لاجراء سلسلة من الاجتماعات واللقاءات ، ثم تعود إلى كردستان غالباً من دون تحقيق نتيجة ملموسة ما. بدلاً من ذلك حان الأوان لوضع استراتيجية طويلة الأمد لادارة الصراع من دون التخلي عن ادارة شؤون الدولة ، في اطار المشاركة في الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية كلها واستجابة متطلباتها بما في ذلك خوض الانتخابات البرلمانية والمناطقية، وفي هذه الأثناء لابد من التصدي لحل المشاكل والخلافات والأزمات الدورية على صعيد العراق من جهة ،وعلى صعيد العلاقات الادارية بين الإقليم والمركز من جهة أخرى، وهو أمر ينبغي التعامل معه على أنه مشكلة عادية تحدث في أحسن العائلات ويفترض أن يُصار إلى معالجتها بهدوء في اطار الآليات التي يوفرها القانون الأساسي. هذا واحد من ركنين ينبغي أن تعتمده الاستراتيجية المطلوبة.

الركن الثاني في الإستراتيجية المفترضة يتعلق بمستقبل العراق وإقليم كردستان، والشكل الدستوري لارتباطه بالعراق، الفيدرالية القائمة بالفعل أم الكونفيدرالية، أو اعلان الدولة الوطنية المستقلة في خاتمة المطاف. هذا تحديداً يحتم على الطرف الكردي ادراة الصراع في بغداد، الأمر الذي بدوره يستدعي تعزيز ثقله السياسي التفاوضي الدائم في بغداد. فوجود رئيس كردي للجمهورية ووزراء كرد في بغداد شيء، ووجود تمثيل كردي سياسي تفاوضي رفيع المستوى بشكل دائم في بغداد شيء آخر. أكيد أن الطرف الكردي لديه ممثل سياسي مخضرم وعريق وبارع وزعيم له دور تاريخي في الحركة الكردية ، باعتراف الجميع هو الرئيس طالباني على رأس الدولة في بغداد ما يعتبر مكسباً مهماً يعزز قدرة الكرد على التفاوض مع بغداد، خصوصاً أنه مدعوم من شريك وحليف مماثل في أربيل في صورة رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

لكن ينبغي على الطرف الكردي أن يراعي كون طالباني رئيساً للعراق يلزمه الدستور أن لا ينحاز إلى جماعته إلى حد مخالفته. إنه موقف حساس ويعني أن طالباني يجب أن يسير على حبل رفيع وفقاً لهذه المعادلة. فهو من جهة رئيس لكل العراق يتعين عليه أن

يتواصل مع جميع الكتل والاتجاهات السياسية وفقاً للمصلحة الوطنية العامة. لكنه من جهة ثانية وصل إلى هذا المنصب باعتباره من حصة التحالف الكردستاني الذي رشحه لشغله.

إلى ذلك لا يستطيع طالباني أن يفرط بالمصلحة القومية الكردية التي ناضل من أجلها طوال حياته السياسية الممتدة لأكثر من ستةعقود. هنا تحديداً تأتي أهمية الدور الذي ينبغي أن يلعبه تمثيل، أو وفد كردي سياسي يمثل إقليم كردستان على مستوى رفيع واجبه الرئيسي ادارة التفاوض والصراع مع المركز. ولا مناص من أن تكون العاصمة بغداد المكان الطبيعي لهذا الوجود الكردي.

قصارى الكلام أن القيادات الكردية مطالبة باعتماد هذه الاستراتيجية الضرورية في هذا المنعطف المهم في تاريخ العراق عموماً وإقليم كردستان خصوصاً. استراتيجية لابديل منها لنقل الصراع إلى قلب بغداد، وهو صراع شرطه الرئيسي أن يكون سياسياً وسلمياً قديكون طويل الأمد أو قصير الأمد اعتماداً على اعتبارات كثيرة، داخلية وإقليمية ودولية، الأمر الذي يحتم وجود خطة عمل استراتيجية صحيحة في اطار رؤية تاريخية للمستقبل.

ما سلف أقل من يمكن القول فيه أنه حق مشروع للشعب الكردي والمطلوب من قياداته التعامل معه بجدية.

كردستان وفلسطين قضيتان تحت الطلب

محمود عباس

إيلاف ٤ / ١٢ / ٢٠١٢

للحرية طعم واحد، يصبح علقماً، عندما تطعم بسموم الانتهازيين، الذين يستغلون اختلال موازين الطغاة بفعل الثورات، يتحركون يوم تصبح الحقوق غائبة و تهدرالكرامة، ينبثقون من أعماق مستنقعات الفساد، يعفنون حرية المجتمعات، فيعبث بها المنافقون، تخسر الشعوب حينها أوطانها بسبب فساد شرائح المتسلقين الباحثين عن مصالحها المتدنية، والمتراكضة أبداً وراء الأجندات الخارجية . كردستان وفلسطين انعكاس فظيع لهذا العبث السياسي الداخلي والنفاق الدولي، وضعت القضيتان في العديد من الموازين البشرية، الكردية في العتم الإنساني والتهميش الدولي المتعمد، والفلسطينية في مقدمة القضايا الدولية والأروقة السياسية العالمية، لكن النتيجة متشابهة، بقيتا في السجون المظلمة بدون حلول، صنفت سجلاتهم على رفوف الهيئات العالمية، تظهر وتثار عند الحاجة، وتحت أجندات ذاتية خاصة، نتائجها على مصير الشعبين، المليء بالمآسي، تجاوزت آفاق العدالة البشرية وحقوق الإنسان. المقارنة بين القضيتين كثيراً ما تخرج من حكم العدالة، المآسي هي نفسها إن كانت موجهة لعائلة أو شعب بأكمله، الحكومات العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام ، كانوا من أوائل الذين أفظعوا في تغيير الموازين بين مصالح الشعوب والأنظمة الشمولية، لم يعد خافياً ما يجري بين الدول الخارجية - الصديقة شكلاً - وبين الحكومات والدول التي تحتل الجغرافيتين، اتفاقيات ومصالح مشتركة ومتبادلة تتجاوز حرية الشعبين وحقوق الإنسان، معظمها مصالح ذاتية غارقة في الأنانية.الأنظمة الشمولية المتناسية للمطلق الإلهي لفرض ذاتها الحاضرة الوجود، والدول التي تتزعم الريادة في الدفاع عن حقوقهما، وفي مقدمتهم طغاة الصمود والتصدي، لم يتورعوا يوماً في اغراق الشعب الفلسطيني في ضحالة المستنقعات وأعماق أروقة الضياع السياسي - العسكري، تحت شعار المقاومة والمجابهة، وذلك كمطية للسيطرة على شعوبهم لأطول فترة زمنية ممكنة. والحكومات الدكتاتورية التي تستعمر كردستان، تستخدم أفسد أنواع الثقافات، المتلئة

بعنصرية عرقية أولاً ،ومفاهيم دينية سياسية مشوهة ثانياً، يحركونهم عند الحاجة إلى أجندات ذاتية خاصة، وبالمقابل الدول الكبرى تعمدت السكوت على محاولات القضاء على قضيتهم، تاريخاً وجغرافية.الاستهتار بجميع الحلول الممكنة للقضيتين في الشرق الأوسط ، من قبل مراكز القرار العالمي ، أصبح واقع متعارف عليه بين هذين الشعبين، أوصلت بهم إلى درجة انعدام الثقة التامة بالهيئات الإنسانية ودول العالم، كثيراً ما أفسدت الحلول الدولية تلاعب الطغاة المتسلطة على حكومات الشعوب الصديقة من أجل مصالحها الذاتية، هؤلاء هم الذين يستعملون القضيتين كمطية عند الطلب.لم يكن من قبيل الصدفة ظهور صواريخ عشوائية الإتجاهات كفتاوى أئمة ولاية الفقيه في الفترة التي بلغت فيها الثورة السورية أبعادها النهائية.الفلسطينيين يدركون أن إسرائيل هي نفسها لم تتغير، لكن الذي تغير هي الأجندات المطروحة على كتائب المقاومة، وعليهم تنفيذها، الكل يعلم أن فلسطين لا يتحرر هكذا، والمعابر لا تفتح، ولن يتوسع محيط أراضي القطاع، ولن يتمكن صيادو غزة من التعمق في المياه أكثر من المجال المحدد لهم ، بهذه المعارك الفجائية الجانبية، لكن الذي سيتغير هو اهتمام الرأي العام العالمي والإعلام العربي والدولي إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي اليوم وليس الغد، وفيما وراء الحدث هناك يتهدم النظام السوري، ويجب غض الطرف عنه قليلاً ، أياً كان الذي أثار هذا الصراع الأبدي الآن، والموجود قبل التكوين االعربي الإسلامي، الحاضر منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة بين شعبين، والذي تحول مع التاريخ والحضارات إلى صراع ديني - قومي، يكونوا قد خدموا بها السلطة السورية بكل أبعادها الإعلامية والسياسية ، الرابح الوحيد كانوا آل الأسد، والخاسر الأكبر هم شعب غزة.كانت معركة - بالنسبة للبعض - للبحث عن آفاق إعادة الثقة بالذات والحلقات الدبلوماسية المتغيرة والمهترئة بين سنة وأخرى، دون اعتبار للبيوت التي دمرت والعائلات التي شردت بلا مأوى، والشهداء الذين بلغوا المئات، مع غياب لتقييم المآسي التي لاتحصى وأضيفت إلى أكوام المصائب الماضية، فقط كانت الخطة هو أن تبرز شخصية سياسية ويتباهى بالانتصار الوهمي، كانتصار حافظ الأسد في حرب تشرين يوم قال (خسرنا بشرف) أو انتصار السادات لمعركة الكرامة بلا شرف، مثلهم بعض من الإعلاميين الفلسطينيين أو المتاجرين بدماء شعبهم، أمثال السيد عبد الباري عطوان الذي لا ينظر إلى تدمير فلسطين شعباً وأرضاً ، بقدر ما ينظر إلى المعركة الخاسرة سلفاً، فقط ليسميها بمعركة الكرامة، ويملأ صفحات «القدس العربي» بالانتصارات التاريخية التي أحرزها على صفحاتها، يتناسى هذا الرجل أن كتائب القسام أطلقوا أكثر من ألف صاروخ عشوائية المسيرات-هدايا أئمة ولاية الفقيه - لم يقتلوا بهم سوى بالصدفة أربع إسرائيليين، وبالقلم

خلق السيد عطوان المستحيل من العدم، ولأن للإنسان قيمة في إسرائيل كانت الهجمة الهمجية، أدت إلى استشهاد قائد كتائب القسام مع الدمار والفظائع في القطاع.مثيري هذه المعارك الوهمية، بلغوا غايتهم، إن كان ورائها إسرائيل «الفرضية»فهي لم تكن غايتها الانتصار على قوات المقاومة، بل ضرب الثورة السورية إعلامياً ومعنوياً ، وتطويل عمر آل الأسد أطول فترة ممكنة لتكتمل المخططات التي تدرس في الأروقة السياسية العالمية، وهذا من حقها كدولة تحافظ على كيانها كما يريد الآخر ذلك، ولا نستبعد الغاية الأبعد وهي إثارة الرأي الدولي قبل ذهاب القضية الفلسطينية إلى قاعة الأمم المتحدة، والتي ربحتها الدولة الفلسطينية بالأغلبية وأصبحت عضوة مراقبة، بدون الصواريخ الإيرانية، بالمقابل ربحت إسرائيل في بعض ما خططته وخسرت في أخرى. إن كانت ورائها أئمة ولاية الفقيه وآل الأسد «الحقيقة» فهم بلغوا بعض الطريق من النجاح. أخمدت قبل بلوغ الغاية من قبل القويالتي تدعم الثورة السورية، مصر وتركيا وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والخسائر دفعتها دولة قطر، أضيف إلى كل ذلك دعم إعلامي باظهار المقاومة منتصرة سياسياً ونفسياً، مع صمت إسرائيلي أو نقد مبطن لاسكات صوت الشعب الفلسطيني، وكل هذا متفق عليه في الأروقة الدولية التي أبطلت المؤامرة والتي كان حطبها الثورة السورية. لا نبعد الغاية الأبعد والمخطط من قبل كتائب المقاومة لجلب انتباه العالم إلى مأساة القطاع المادي والمعيشي، بعد تدمير المعابر تحت الأرض واغلاق الأبواب الحدودية، وفعلاً كانت النتيجة دعم مادي ما، لكنها أدت إلى حل مؤقت على حساب المآسي الفظيعة والمتعددة ضمن القطاع بشكل خاص.لا يختلف واقع الكورد عنهم، حركات سياسية تنتقل من أجندات دول وحكومات إلى أخرى تتغير المواقف حسب الطلب. في داخل الثورة السورية، بعضهم غارقون في الصراع السوري حاملين الشعار الوطني على حساب المطلب القومي، مندمجين في أجندات قوى تصارع الهلال الشيعي، وقوى أخرى شكلت تحالف إستراتيجي مع الهلال الشيعي، يجندون القضية لمصالح وأجندات حكومات، عندهم القضية الكردية آخر نقطة يمكن التحاور عليه، بين هذين التيارين هناك أطراف أخرى تتبع أجندات جانبية لها مصالح هامشية في المنطقة بشكل عام ، تثار القضية وتخمد عند الحاجة ، يحركون الشارع الكردي ويهدؤنه بناءً على وتيرة العلاقات الخارجية للدول المحيطة بالمنطقة، تنضم الأحزاب إلى الإئتلاف الوطني أو تتخلف عنها حسب الطلب، وجود البعض في هيئة التنسيق الوطنية ،تخدم غايات أبعد من القضية الكردية الداخلية، وهي تضر بالواقع الكوردي العام أكثر من الواقع السوري.والواقع الكردستاني، تثار في الدول التي تقسمها، حسب المستجدات والمصالح الخارجية،دولة تحرك القسم الموجود في جغرافية الدولة الأخرى، عالمياً

تحرك القضية القومية الكردية في الأروقة الدبلوماسية والسياسية عند الحاجة، الأمثلة أكثر من أن تحصى، ففي داخل جغرافية الدولة التركية ، حزب متهم بالإرهاب وآخر من نفس المنظومة معترف به قانونياً، إلى سوية التعامل مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسياً، كان لقاء باراك أوباما بأحد زعمائها تأكيداً على الاعتراف السياسي المطلق بالطرف السياسي الآخر للحزب المتهم بالإرهاب - حسب تقارير وزارة الخارجية الأمريكية - لا يختلف وضع قوى في الإقليم الفيدرالي عن الآخرين، وكذلك الإيراني. تصل درجة الهشاشة السياسية لدى القوى الكردية حد التعامل معهم بشكل فردي نادراً ما يرتقى إلى السوية الجماعية. القوى المحتلة لكردستان أو الخارجية قادرة على تحريك الشعب عامة أو مجموعات حزبية، حسب الظروف والأجندات المطلوبة.كردستان وفلسطين وقود لطبخ مراجل الآخرين، معظم قدراتهم ووجهودهم تهدر في الصراعات الجانبية، الإنقسامات الداخلية، وتعدد الأحزاب، والاستراتيجيات المتنوعة، والمطالب المختلفة والمتضاربة، إلى جانب غايات وأهداف ضبابية خلقت معظمها خارج جغرافية هذين الشعبين، وآخر ما يتوقعه المحلل السياسي من حركتيهما، السياسية والثقافية، الإتفاق على تكتيك أو استراتيجة ما يخدمون بها الشعب وقضيته.

خلق فلسطينين متصارعين، وأربع أقسام مختلفة ومتضاربة لكردستان، وعشرات الأحزاب والمنظمات بينهم، دليل على مدى تلاعب الدول العالمية والمحيطة-الصديقة قبل المعادية - بهم، إنه اثبات على مدى تلاعب هذه الدول بمقدراتها وابقائهما في حالة ضعف دائم أمام هذه الخطط والمصالح الخارجية. الأفظع من كل هذا بشاعة الثقافات المتنوعة - ليست ثقافة واحدة - التي نشرتوبقوة على مفاهيم الشعبين، وهي الركيزة الأهم التي اعتمدت عليها الحكومات الدكتاتورية المسيطرة على كردستان، وتلك التي تسير قرارات القوى الفلسطينية.يبقى أمل الوصول إلى الغاية الكبرى - حرية في وطن موحد مستقل - هناك فيما وراء العقل الباطن لدى كل فرد فيهم، ولا تغيب هذه النزعة الأبدية عن مدارك الشعبين، ولم تؤثر فيها الثقافات المشوهة السائدة ، إنها حقيقة تنتظر لحظة ظهور قائد فردي أو حركة سياسية - ثقافية تخرجها من شبه الضياع إلى الواقع العملي الفعلي، أو ربما تلتقي مصالح دول أصحاب القرار في المنطقة بمثل ذلك الخلق وتكوين الوجودين!

تحدي العلاقة العربية الكردية والتعايش السلمي

باسل حسين

إيلاف ٥/١٢/ ٢٠١٢

تتزايد وتيرة الصراع بين المركز والإقليم على نحو متسارع، مع تدفق كم هائل من التصريحات والمعلومات والاشارات المتضاربة ، سواء من قبل مسؤولي الطرفين أو أطراف أخرى قريبة من هذا الجانب أو ذاك.

وفي خضم هذا الاضطراب الشديد والمصالح السياسية الضيقة والشخصانية المؤطرة بشعارات الوطن والعرق، تسود نبرة من الكراهية والضغينة بين الأطراف المتخاصمة والمتناطحة، تتبدى على نحو واضح من خلال استعانتنا بمنهج تحليل المضمون لكل ما قيل أثناء هذه الأزمة من خطابات وكتب رسمية وأوامر عسكرية ،والتي نخشى أن تبدأ بالانسلال من القمة السياسية إلى الوجدان الذاتي للفرد العادي، لنعيد صناعة الكراهية بين العرب والأكراد شعبياً، بعدما بدأت بوادر عدة تميل نحو بناء نمط من التعايش السلمي (يمكن تلمس هذه البوادر بالدور الكبير للأكراد في بغداد على الصعيد الرسمي وغير الرسمي، أما في أربيل والسليمانية، فيمكن الاستدلال بأنموذج واضح الدلالة للتغيير الايجابي الذي أصاب منظومة التفكير الكردي تجاه أخيه العربي، هذا الأنموذج يتمثل باللافتات والاعلانات التي تكتب باللغة العربية، وهي تملأ أرجاء الإقليم، بعد أن كان ذلك في أعوام قريبة، أشبه بالمستحيل أن نجد لافتة واحدة مكتوبة باللغة العربية، فضلاً عن وجود مايقارب (١٠٠) ألف شخص عربي يسكنون في أربيل وحدها وينعمون بالسلام والطمأنينة)، وهو نمط قائم بالدرجة الأولى على المصالح المشتركة مع تنامي مدرك عمودي (السلطة وتفرعاتها) وأفقي (المجتمع وتفرعاته) لكلا المكونين العربي والكردي، أن مغانم العيش المشترك والسلم الأهلي يتفوق بكثير عن مغارم الصراع والحروب التي لم تنتج لنا سوى هباءً منبثاً ورماداً من البؤس والكراهية، ومئات آلاف من الأرواح وهدر للثروات الوطنية وضياع عقود من التنمية.

إن الأزمة الأخيرة كانت كاشفة لخلل بنيوي في تفكير الطرفين، وفي ادارة استراتيجية الصراع التي أدت في النتيجة النهائية إلى وصولنا إلى معادلة صفرية تحكم نوع هذه الأزمة بكل تجلياتها، بمعنى أن ما يكسبه طرف ما من مكاسب خلال هذه الأزمة ، سيعني بالضرورة خسارة مقابلة للطرف الآخر، مما دفعهما إلى التشدد في المواقف خشية تبعات أي تراجع ينتج عنه خسارة تكون تبعاتها أكبر مما أن يتحملها أي طرف منهما.

ولذا بات من الصعوبة بمكان ايجاد مخرج حقيقي ونهائي للأزمة، وأن أفضل تصور للخروج من هذا المأزق الذي وضع فيه رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني نفسيهما، يكمن في ايجاد نمط من التواطؤ مع النفس والآخر عن طريق تأجيل حل المشكلة وترحيلها انتظاراً لغد مجهول، تحت شعار أنه لم يكن بالامكان تحقيق أحسن مما كان، ليكون المعلن أن الأزمة قد انتهت وأن الطرفين قد اتفقا على ابقاء الوضع عما هو عليه، لكن الخسارة الفعلية تكمن في أوجه متعددة أولاً : عدم ايجاد حل شامل جامع مانع، شامل بكل القضايا المسببة للخلاف والنزاع والصراع، وجامع لكل الأطراف بمختلف قواها وتلاوينها، ومانع من كل تأويل منحرف للاتفاق النهائي مثلما هو مانع لقيام الصراع مرة أخرى. وثانياً: زراعة بذرة أخرى من بذور الانقسام والكراهية والتوجس والخيفة، في انتظار جولة لاحقة من حلقات الصراع، بما يخلق سداً مادياً ومعنوياً بوجه تعايش سلمي حقيقي يحفظ الحقوق للطرفين. وثالثاً: بقاء هذه المناطق دونما استقرار حقيقي وأمن ناجز مع تفاقم أزمة الهوية.رابعاً : استمرار تعرض سكان هذه المناطق للظلم الثلاثي الأبعاد قوات الحكومة، قوات البشمركة، وجماعات العنف المسلح (القاعدة والمليشيات).

إن بقاء القضايا العالقة بين المركز والإقليم دون حل جذري، سيجعل من هذه القضايا محلاً للتوظيف السياسي وباباً مفتوحاً للتدخل الإقليمي والدولي، فضلاً عن بقاء سيادة نمط اللا سلم واللا حرب، أو منزلة بين منزلتين الاستقرار واللا إستقرار، وهو النمط السائد الآن.

صفوة القول إن على الطرفين أن يديرا دفة الصراع من حالة اللعبة الصفرية إلى حالة اللعبة غير الصفرية، بما يمكن الطرفين منالربح معاً، لأن شعور أي طرف من أطراف الصراع بالهزيمة هو بمثابة الوقود الأزلي للحروب والصراعات، وأن يكفا عن استخدام القضايا الخلافية كورقة للتوظيف السياسي المبتذل دون أي اعتبار للعواقب الوخيمة على التعايش المجتمعي، وأن حل الخلافات بالغلبة لن يخلق الاستقرار الدائم، لأن الغلبة قد تكون في يد طرف ما وتنتقل في زمن آخر إلى الطرف الآخر، والحل الأمثل هو في اتفاق نهائي قائم على مبدأ المساواة والرضا والاقناع.

شيعي يلطم ، كردي يحلم ، سني يحكم

فواز الغواز

إيلاف ٧ / ١٢ / ٢٠١٢

لست متحيزاً لمذهب بالرغم من أني أميل لوالدتي العلوية التي هي من أشراف سادة محافظة النجف الأشرف (علوية عربية خط ونخلة وفسفورة)، ولكن الحقيقة تفرض على الباحث أن يكون موضوعياً متجرداً من الولاء للدين أو المذهب أو القومية أو للعشيرة ، وإلا ما فائدة الكتابة أو البحث أو التقصي ، بعد طول هذه السنوات الـ (١٠) العجاف من حكم (خوالي الشيعة المساكين) وجدت أنهم لا يستطيعون أن يصلوا بكذا نعجة إلى بر الأمان ، ليس هذا عيباً ولكن هكذا هم وهذه هي قابليتهم في قيادة القطيع ، أعترف أنهم ماهرون في تأجيج مشاعر الناس وذرف الدموع على مصاب الحسين وأهل البيت الأشراف ، لكن قيادة الدولة لا تعرف مشاعر (الرومندينية) بل تحتاج إلى قيادة حكيمة تضع الإنسان على سكة الحق، دون أن تفكر بمشاعر ودية وسخافات عاطفية، بل عليها أنتكون قاسية في احقاق الحق ،وفرض القانون بقوة تجعل الكل يكون ساكتاً خانساً ليس خوفاً بل قناعة بأن الحق شمل الكل دون استثناء ، مساكين لا يفهمون كيف هي قيادة الدولة، وكل همهم هو تأجيج مشاعر حب اللطم واستذكار معركة الطف والتي لا نعرف تفاصيلها مطلقاً، حتى لو كتب لنا ألف كاتب حيثيات هذه المعركة ، لأننا لا نعرف كم مرة تغيرت القصة من كاتب لأخر، وكم كاتب أراد تحقيق غايات شخصية مدسوسة، فكتب لنا ما يحلو له وما يخدم مصالحه ، ولو فرضنا أن القصة كما هي الآن ، فما الفائدة من هذا العويل والعالم وصل لاختراعات تكاد تكون قريبة من عالم السحر في مجتمعاتنا الشرقية المتخلفة ، كما واعترف أن الحكام من المذهب الجعفري خبراء في السرقة بطرق تكاد تكون غريبة ونادرة في عالم السرقات ، والسبب لأن الاقتداء بالمراجع دفع هؤلاء السياسيون إلى معرفة السر في حقيقة المراجع بصورة عامة (سراق مع سبق الاصرار) ، فالحاكم الجعفري عندما يجد المرجع (آية الله المبجل في الأرض صاحب الظل الوافر وروح الله وقلب الله وعين الله ويد الله ولسان الله الصامت) ، يسرق قوت البسطاء من المذهب باسم الخمس فكيف يكون هذا السياسي نزيهاً نظيفاً وهو يرى كبير المذهب يسرق ؟ فبالتأكيد

ستكون عند الساسة قناعة بأن فكرة وجود مرجع هي فكرة سرقة شرعية، وإلا لولا الخمس لما تقاتل المراجع العظام على قيادة الأمة (فكرة جمع الأموال بطرق لا شرعية) .

أما اخواننا الكورد فهؤلاء يحلمون بتكوين دولة حدودها تتوزع ما بين الأراضي التركية والسورية والإيرانية والعراقية، وهذا الحلم يراودهم كحلم دولة إسرائيل الممتدة من النيل للفرات ، وهم أيضاً لا يفقهون إلا في الأحلام وهم ماهرون في تسفيط المصطلحات السياسية في المؤتمرات ، ولكن لا تدخل هذه المصطلحات إلى عالمالترجمة ، ولكن هيهات أن يتحقق حلم هذه الفئة مهما طال الزمن ، فهم مترنحون ما بين العيش بهدوء وما بين فكرة (جاك الوادي وجاك الواوي)، فالرئيس صدام أوصلهم إلى العيش مع (فوبيا) الهجوم على شمال العراق، والمالكي جاء ليكمل مشوار صدام، وعاد الكورد لفكرة (جاك الواوي وجاك الذيب)، وقبل المالكي حاول الجعفري ولكن محاولته باءت بالفشل ،مما ساهم الكورد بقوة في ازاحة الجعفري من كرسي رئاسة الوزراء، الفكرة التي أريدُ أن أذكرها هي أن كل قائد للعراق سواء كان صدام أو قبل صدام أو بعد صدام، كلهم لا يسمحون بتحقيق الحلم الكوردي مهما اختلفت أيدولوجيات الساسة العرب (سنة أو شيعة). .

أما أهل السنة فهؤلاء الظروف خلقتهم لقيادة البلد والتاريخ الطويل في قيادة البلد جعلت منهم قادة بالفطرة ، لست متعاطفاً مع الساسة من أهل السنة في عراق اليوم، فالكل حسب رأيي مجرد منافقين وصوليين لا يصلحون إلا لقيادة شبكات من الفساد والسرقة، ومثالنا الحي في فساد رافع العيساوي أو المطلق ،أو ملك النصب والاحتيال الإسلامي (عبد الغفور السامرائي) صاحب مقولة (خير الناس من سرق الناس)، ولكن تبقى الفكرة أن القيادة الصحيحة تكون لأهل السنة أفضل من أن تكون بيد رجل من شيعة العراق ، وهذا لا يعني بالضرورة أن شيعة العراق كلهم لا يصلحون، ولكن نحن نتعامل مع ظاهر الأشياء (الموجودون حالياً في السلطة)، فخلال طيلة هذه العقد لم نسمع اصلاح حالة واحدة ،وفي كل مرفق من مرافق الدولة نشهد السقوط والخراب ،وهذا كله بفضل الساسة الشيعة ، إذن نعود لمقولة (شيعي يلطم ، كردي يحلم ، سني يحكم)، فماضي وحاضر ومستقبل العراق أثبت وسيثبت صحة هذا السطر ، فمثلاً اللطم لا يجيده أهل السنة ولا الكورد ، والحلم لا يهضمه شيعة العراق ، والقيادة لا تصلح إلا لأهل السنة وهذه هي إرادة الله فيخلقه، وأعلم جيداً أن هذه المقولة لها حيز كبير في عقل كل عراقي معاصر لهذه السنوات من عمر الدولة العراقية ، ولكن هناك القليل منهم من يعترف بهذه المقولة علناً لأن الشجاعة أصبحت نادرة في أرض وادي الرافدين ، وعليه فالشيعي ماهر في اللطم والكردي يحلم حتى في النهار والسني يجب أن يحكم هذا البلد، والسنوات العشرة هي دليل مترجم على كل حرف في سطوري المتواضعة، ولم أجنى على أحد من أبناء الخوال السادة أو أشقائنا في الوطن .

ربيع العرب وخريفهم
أزمة كردستان على بعد خطوة من إعلان الدولة

ديفيد هيرست

القبس الكويتية ٢٠١٢/١٢/١٤

هل يصبح الأكراد الرابح الأكبر من الربيع العربي، فيوظفون الظروف الراهنة في المنطقة -التي يصب معظمها في مصلحتهم- ويعلنون دولتهم المستقلة؟

فبعد أن كانوا - قبل ٩٠ عاماً- الخاسر الأكبر من معاهدة سايكس بيكو، التي قسمت العالم العربي بين بريطانيا وفرنسا، لعبت الظروف الجيوسياسية، منذ بداية التسعينات، إلى جانب النضال المتواصل، دوراً كبيراً في تحديد مستقبل الأكراد، ووضعتهم على طريق تقرير المصير والاستقلال: فهم استفادوا من الحماقة التي ارتكبها صدام حسين بغزو الكويت، وما تبع ذلك من إقامة منطقة حظر جوي في شمال العراق. كما استفادوا من دروس الماضي، ليطرحوا أنفسهم «شريكاً متساوياً» في «العراق الجديد».

وبعد الخلافات بينهم وبين السلطة المركزية حول النفط والحدود والسلطة، ها هم اليوم، وعلى رأسهم مسعود البرزاني، بانتظار الاختراق الثالث، وربما الأخير، ليعلقوا الجرس: كحرب أميركية على إيران أو سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، لكي يعلنوا استقلالهم. ومن منطلق إيمانهم بأن أنقرة تعمل على توطيد علاقاتها مع العرب السنّة والأكراد في العراق، على حساب علاقاتها مع حكومة بغداد، فإنهم يصوبون أنظارهم نحو تركيا، ولديهم الكثير ليقدموه لها: من الاندماج الاقتصادي إلى التعاون الأمني المتبادَل.. إلا إذا اقتنع رئيس الحكومة العراقية، نوري المالكي، وسمح لهم بإقامة دولتهم. وقد بدأنا نلمس مثل هذه المواقف من داخل محيط المالكي نفسه.

فوجئت قبل أسبوعين لقراءة مقالة لرئيس تحرير صحيفة الصباح العراقية عبد الجبار الشبوط، يجادل فيها بأن الوقت قد حان لحل مشكلة «مضى عليها جيل كامل» بين عرب

العراق وكرده، بإقامة «دولة كردية».

ولم يسبق لي - كمتعاطف على المستوى الشخصي مع القضية الكردية - أن سمعت على مدى نصف قرن من متابعة وتغطية هذه القضية، مثل هذا الطرح المباشر والعلني في الأوساط العربية. ولم يأت ذلك من جهة عادية، لأن صحيفة الصباح هي لسان حال رئيس وزراء العراق نوري المالكي.

يستشهد الشبوط بنموذج السودان، قائلاً إنها لن تكون المرة الأولى التي تولد فيها دولة من رحم الدولة الأم، وحث الطرفين على التفاوض من أجل «انهاء الشراكة العربية - الكردية بشكل سلمي».

خلافات عميقة

وأطلق على اقتراحه «الخطة (ب)» على أن تكون الخطة (أ)» هي ما يجري حالياً وتحديداً، «الحوار المستمر بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في اطار «العراق الجديد» الذي انبثق بعد سقوط نظام صدام حسين، وحين تم تعريف العراق في الدستور الجديد باعتباره دولة «فيدرالية ديموقراطية برلمانية». ولكن الخلافات بين الأقاليم المختلفة، حول الحكم والسلطة والنفط والموارد الطبيعية والأرض والحدود، تظل عميقة لدرجة فشل معها الحوار مراراً وتكراراً. وبعد أحدث اخفاقات هذا الحوار، أوشكت الحرب أن تندلع بين العرب والأكراد، فقبل أسبوعين احتشد جيش الحكومة المركزية والبشمركة وجهاً لوجه على طرفي الحدود المتنازع عليها بين الأكراد وباقي العراق في ظل أجواء متوترة. وقال الشبوط إن الحرب كادت أن تنشب في أي لحظة ولأبسط الحسابات الخاطئة، أو لقيام جندي بإطلاق النار خطأ على الطرف الآخر.

ولم يتوقف الأمر على الشبوط، بل تعداه إلى المالكي نفسه، الذي حذر من أن الحرب إذا اندلعت، فإنها لن تكون بين المتمردين الأكراد و«النظام الدكتاتوري» في بغداد كما كان يحدث في عهد صدام، بل ستكون حرباً اثنية بين العرب والأكراد.

وسواء كانت «الخطة أ» أو «الخطة ب» الحرب ـ أو الدبلوماسية ـ فإن المواجهة الخطرة الأحدث، تجعل شيئاً واحداً شديد الوضوح، وهو أن «المسألة الكردية» وصلت إلى مرحلة أخرى بالغة الخطورة في تاريخها الطويل، وأن ذلك من تبعات واسهامات التطورات الأخيرة في العالم العربي التي اطلق عليها اسم «الربيع العربي».

اختراقان

وهكذا، فإن الأمر ليس منوطاً بالأكراد أنفسهم، لقد ظل مصيرهم كشعب يصاغ دائماً من خلال التقلبات السياسية الإقليمية والدولية، وخصوصاً الاضطرابات الكبرى في الشرق الأوسط الكبير التي تنتج عنها بشكل دوري، وليس من خلال كفاحهم الطويل والدموي أحياناً. لقد كان أول هذه التقلبات في العصر الحديث يتمثل بالحرب العالمية الأولى وانهيار الأمبراطورية العثمانية. فوفقاً لمعاهدة سايكس - بيكو لعام ١٩١٦، وعدت بريطانيا وفرنسا، الأكراد بدولة خاصة بهم، ولكنهما نكثتا بذلك العهد، وانتهى الأمر بالأكراد إلى أن أصبحوا أقليات تتعرض للقمع على نحو أو آخر في أربع دول هي إيران والعراق وتركيا وسوريا، التي تقاسمت «وطنهم القومي» الأوسع. وقد تمرد الأكراد مراراً على هذا النظام الجديد، ولاسيما في العراق، لكن الواقع الجيوسياسي الذي حشرهم بين هذه القوى الأربع المعادية لعب دائماً في غير مصلحتهم، وحدث دائماً أن سحقت ثوراتهم التي كان آخرها في عهد صدام حسين الذي ارتكب مجزرة ضدهم باستخدام السلاح الكيماوي.

ومع ذلك لم يتوقف الأكراد عن الحلم بـ«الاستقلال النهائي»، وكان الاختراق الأول في هذا الاتجاه ، الحماقة التي ارتكبها صدام حسين بغزوه للكويت عام ١٩٩٠، والتداعيات الجيوسياسية غير المنظورة التي أسفر عنها، وكان أهمها اقامة التحالف الغربي منطقة حظر دولي مدعومة من الأمم المتحدة في شمال العراق. وفي هذا «الملاذ الآمن» أرسى الأكراد أولى خطوات بناء الدولة، بإجراء انتخابات برلمانية وانشاء بعض هياكل الحكم الذاتي.

أما الاختراق الثاني، فنجم عن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما نجم عنه من نظام دستوري جديد بالكامل، هو ما أشار إليه الشبوط ، وتمكن الأكراد تحت هذا النظام من تعزيز هذا الوضع الخاص والحكم الذاتي، مع الحصول على مزيد من السلطات التشريعية والسيطرة على قواتهم المسلحة الخاصة بهم، فضلاً عن درجة من السلطة على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد العراقي، وإن كانت هذه السلطة ما تزال محدودة.

الرابح الأكبر

ولكن الأكراد أكدوا منذ البداية، أنهم سيظلون تحت مظلة «العراق الجديد» فقط، إذا تعامل معهم كشركاء متساوين مع مكوني الوطن الأساسيين الآخرين: السنة والشيعة، وليس كأقلية مهمشة ومقموعة كما كان عليه الوضع في الماضي.

وقبل أن تبدأ هذه الديموقراطية الاثنية - الطائفية والترتيبات لتقاسم السلطة تؤتي

أكلها، بدا وبشكل متزايد أنها غير مثمرة، وأدت إلى تفاقم النزاعات المستعصية بين حكومة كردستان وبغداد، ومع تعمق هذه الخلافات تعزز توق الأكراد للاستقلال، وتسارعت استعداداتهم العملية له، وقد بدأوا - إن سراً أو علانية -، وبخطوات صغيرة حيناً وكبيرة حيناً آخر، يستجمعون قواهم ويقيمون حقائق جديدة على الأرض، دستورياً وسياسياً وإقليمياً واقتصادياً وأمنياً، وبطريقة تضمن أنه حين يحين الوقت لاعلان دولتهم الجديدة الوليدة، فسوف تكون لديهم الوسائل والقدرة لجعلها تعمل وتزدهر وتكون لديهم القدرة للدفاع عنها. ومن حيث إحدى المتطلبات الرئيسية للدولة والمتعلقة بالاكتفاء الذاتي اقتصادياً، حقق الأكراد أخيراً نجاحاً يثير الإعجاب. ففي عقد واضح للحكومة المركزية، أبرم الأكراد صفقة مع شركة «اكسون موبيل» تقضي بأن تمكنهم الشركة خلال عامين، من انتاج مليون برميل نفط يومياً مع خط أنابيب مستقل لتصدير هذا النفط ، الأمر الذي يوفر لكردستان عوائد نفطية أكبر من حصتها الحالية (١٧٪) من ميزانية الدولة العراقية، وهي الحصة التي لا يمكنها (أي كردستان) البقاء من دونها، بكل بساطة. إذن، هل يقف الأكراد الآن، على عتبة الاختراق الثالث وربما الأخير؟ وهل يصبح الأكراد الرابح الأكبر للربيع العربي، بعد أن كانوا قبل تسعين عاماً، الخاسر الأكبر من معاهدة سايكس بيكو؟ من المؤكد أن الأكراد يأملون بذلك، فقد كتب «جوست هلترومان» في مجلة «فورين أفيرز» أن الأكراد في مزاج عال، فليست كردستان وحدها التي تشهد ازدهاراً في البناء، بل إن شعبها يجاهر الآن بما كان أحد لا يجرؤ على التفكير فيه، أي أن يوم الانفصال عن العراق بات وشيكاً». وفي الواقع، بدأ الزعيم الكردي مسعود البرزاني يتحدث صراحة عن ذلك خلال الأشهر القليلة الماضية. فما انفك يردد مقولة «كفى دكتاتورية في بغداد وكفى شراكة كردية فيها».

انقلاب كامل

ولكن يبدو - وفقاً لتقرير هلترمان - أن البرزاني ينتظر شيئاً واحداً ليحدث، قبل أن يعلق الجرس، على شكل حدث، كالتي وقعت في الماضي، وغيرت المشهد الجيوسياسي لمصلحة الأكراد بشكل مفاجئ ودراماتيكي. وقد يأتي ذلك على شكل حرب أمريكية على إيران، أو انهيار نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، ولكن الجهة الرئيسية التي يصوب الأكراد أنظارهم إليها هي تركيا التي تعتبر - تاريخياً - الدولة الأكثر خشية من نزعة الأكراد نحو الاستقلال، ولم تكن أقل وحشية من الدول الثلاث الأخرى (سوريا وإيران والعراق) في قمع التوجهات الكردية نحو الاستقلال. ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا ظلت دائماً تخشى من أن تؤدي أي مكاسب يحصل عليها الأكراد في دولة أخرى، إلى اثارة شهية الأقلية الكردية

في تركيا، نحو الانفصال، وهو ما جعل من ثوابت السياسة الخارجية لأنقرة، العمل على بقاء العراق موحداً مع الأكراد كجزء لا يتجزأ منه.

ولكن منذ عام ٢٠٠٨، وفي انقلاب كامل على سياستها السابقة القائمة على مقاطعة كردستان العراق، انتهجت حكومة رجب طيب أردوغان سياسة «الاندماج الاقتصادي الكامل» معها (مع كردستان). وفي هذه الأثناء، شهدت علاقات تركيا مع حكومة المالكي، حالة من التدهور الشديد لأسباب كثيرة، لكن السبب الرئيسي الآن هو أنهما وجدتا نفسيهما على طرفي نقيض حيال صراع السلطة في الشرق الأوسط الكبير، وخاصة بين السنة والشيعة، حيث يقف المالكي والأسد وحزب الله في جهة، والثوار السوريون ومعظم الأنظمة السنية في العالم العربي وتركيا في الجهة الأخرى، وتحت الضغط الناجم عن هذا الصراع، تتسارع الخطوات غير العادية لتركيا من أجل التقارب مع أكراد العراق، الانتقال من الصعيد الاقتصادي إلى السياسي والاستراتيجي أيضاً.

وفي الواقع، فقد تحركت أنقرة - أو هكذا يعتقد الأكراد - حتى الآن بشكل يوحي أنها قد تقطع صلاتها كلياً مع المالكي وتتعامل بشكل منفصل مع المكونين الآخرين للدولة العراقية المتهالكة: العرب، والأهم منهم الأكراد.

حليف طيع

ولدى كردستان الكثير الآن لتعرضه على أنقرة متمثلاً بالموارد النفطية الوافرة والمستقرة والموثوق بها، فضلاً عن كونها حليفاً محتملاً، طيع ويشكل عازلاً بينها وبين عراق وإيران يكنّان عداء متزايداً لتركيا، وربما ككيان يتعاون مع أنقرة ضد حزب العمال الكردي الذي عزز تواجده في المناطق الكردية «المحررة» من سوريا من أجل استخدامها منطلقاً لتجديد هجماته ضد تركيا.

وتورد بعض التقارير أن أردوغان تمادى لدرجة قطع وعداً للبرزاني بأن الجيش التركي سيحمي الإقليم الكردي في حال تعرضه لهجوم من الجيش العراقي، إلا إذا انتقل المالكي من «الخطة أ» إلى «الخطة ب» وسمح، بل وشجع الأكراد على اقامة دولتهم التي حلموا بها طويلاً ولم يتحقق لهم ذلك حتى الآن.

الحلال المبغوض.. «دولة شمال العراق» و«دولة جنوب لبنان»

بقلم : فؤاد مطر

الشرق الأوسط ٢٠١٢/١٢/١٦

مع بداية العد العكسي لانقضاء المحنة السورية وانتقال سوريا من دولة الشخص الواحد والحزب الواحد إلى دولة تشاركية، وعودة المؤسسة العسكرية إلى ما من الطبيعي والواجب الوطني أن يكون الاسم «حماة الديار» على المسمى بدل هذه الجحافل من «الجيوش الحرة»، تلوح في أفق المشهد العربي احتمالات الانتقال الجدي في الحديث حول «الدولتين المستَحبتين المبغوضتين» من التنظير إلى التطبيق المتدرج.

«الدولتان» هما «دولة جنوب لبنان» في ضوء ما سمعناه من زعامة شيعية كبيرة الشأن قال: إنه للمرة الأولى منذ نصف قرن يشعر بخطر داهم يهدد الكيان اللبناني ويشطره. أما الأخرى فإنها «دولة شمال العراق». واستناداً إلى واقع الحال فإن الدوافع والمقومات متوافرة. كما أن سابقة الحدوث تمت ومن دون أي مقومات أو شعور بالإثم الوطني ونعني بذلك انشطار السودان اثنين ووضْع هذا البلد الأشبه بالقارة على قائمة احتمال حدوث المزيد من حالات الانشطار. فالأمر الصعب هو الانشطار الأول، أما بعد ذلك فيصبح الأمر من البديهيات. والأمر الأصعب هو أن يعتبر أولو الأمر أو الحكم أو الحزب أن إثم التفريط هو حل وطني وليس انشطاراً للكيان اثنين، مع ملاحظة أن هذا الفعل المبغوض تم من دون حدوث ظروف كتلك التي حدثت في الزمن الماضي ، وأدت إلى أن تكون ألمانيا اثنتين غربية وشرقية وكوريا شمالية وجنوبية وفيتنام مثلهما. وفي ضوء ما جرى لاحقاً فإن فِعل الأمر الواقع جرى تصحيحه بأن سقط الجدار الفاصل بين الألمانيتين وعاد البلد موحداً. وأن تأثيرات النضال والتضحيات أوجبت استعادة فيتنام دولة واحدة. وأما كوريا فهذه مسألة فيها نظر إلى حين.

ما فعله أهل الحكم السوداني المكنى «الإنقاذ» أنهم تخلوا عن جنوبهم مكلِّلين فعلهم

هذا بتنظيرات تتمحور حول احترام حق الشعب في تقرير مصيره، عِلماً بأن ذلك ينطبق في حال كان الشمال يحتل الجنوب لكنه لم يكن كذلك وإن كان يقاتل التمرد في الجنوب. وخلاصة القول: إن فعل الفصل الطوعي هذا يفتقر إلى الاقتناع به، وحتى إذا كان حكم «الإنقاذ» يعتبر جنوبه المسيحي - الوثني في أكثريته السكانية عقبة أمام تحقيق برنامجه في قيام دولة إسلامية يقود «أمير المؤمنين» فيها «أمة الإسلام الأفريقي». وهذه بعض أحلام اليقظة «الإنقاذية».

الآن وفي اكتمال إمكانية السابقة التي هي «دولة جنوب السودان» تتزايد احتمالات أن نسمع فجأة عن خطوات جدية لتحوُّل الإقليم الكردي في العراق إلى «دولة شمال العراق» ، ويقوى هذا الاحتمال عند التأمل في طبيعة الشراكة بين أهل الحكم في العراق ورموز صانعي القرار في الإقليم الذي يتطور بسرعة وينمو على أسس واقعية ، وبات ملاذاً للسياسيين العراقيين المضطهدين أو المبغوضين ، وربما لاحقاً لحكام منصرفين خلعاً في بعض دول العالم الثالث، كما أنه ملاذ للعراقيين الباحثين عن لحظات من الهدوء والطمأنينة على أسس واقعية ، كونه يعيش حالة استقرار تشبه في طبيعتها تلك الحالة التي كانت سائدة في العراق الصدَّامي، ولا يحدث في العراق الشمالي البرزاني وبالذات في أربيل والسليمانية ، ما يحدث يومياً في بغداد ومعظم المدن والبلدات الرئيسية في العراق المالكي من تفجيرات. وإلى ذلك فإن الشعور بالاستقلالية الكاملة يتزايد في المجتمع الكردي ، وإلى درجة أن النزعة الاستقلالية العسكرية تنمو بسرعة، ولا يتجاوب «زعيم الشمال» مسعود برزاني مع إصرار الزعامة المالكية على أن يكون عسكريو الشمال جزءً من المؤسسة العسكرية المركزية. كما أن مرحلة الاعتزاز بأن رئاسة دولة كل العراق هي للأكراد ورئاسة الدبلوماسية لهم أيضاً وعشرات المناصب المتقدمة في الدولة هي الأخرى لهم، لم تعد السبب الذي يحول دون الجنوح نحو الاستقلالية ، وذلك لشعورهم غير المعلن بأن تلك الصيغة جاءت ضمن سيناريو «بريمر» وليست عن توافق وطني وأن «الملك الحقيقي» في العراق هو رئيس الوزراء وليس الرئيس جلال طالباني، كما أن صانع السياسة الخارجية هم «المالكيون» في الوزارة وليس الوزير هوشيار زيباري ، مع ملاحظة أنه مارس الواجب بكل اللياقة والتفهم وعدم إحراج الموقف العام للدولة. هؤلاء في شعورهم هذا يرون أن صيغة الحكم في السودان ما قبل الانشطار لم تقنع الجنوبيين بأن نائب الرئيس كان «سلفاكير» وأن رئاسة الدبلوماسية ومناصب أخرى متقدمة كانت في عهدة جنوبيين. فالشعور بالخصوصية أمر لا تفك ألغازه مناصب عابرة ،ومن أجل ذلك كان السعي الدؤوب للانفصال وقيام «دولة جنوب السودان»التي، كما المحتمل حدوثه في العراق باستحداث أو بإنتاج دولة مستقلة فيه هي «دولة شمال العراق»، ما كانت

لتتم لولا الرعاية الدولية لها ،وإلى درجة أن دبلوماسية دولة كبرى مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا أدرجت «دولة جنوب السودان» في الصفحة الأولى من «أجندة الاهتمامات» ،ويجوز الافتراض بأنها ستفعل الشيء نفسه في حال انتقال الحديث حول استقلال الإقليم في العراق، من مجرد بعض التحديات ذات الطابع المحرج لأهل الحكم في بغداد، إلى اتصالات تؤدي إلى خطوات. وعندما يقول مسعود برزاني في تصريح له إن جيشه المسمى «البيشمركة» مستعد للرد «على أي اعتداءات من جانب الجيش العراقي» ،فإننا نستحضر ما كان يقوله «سلفاكير» أو جنرالات جيشه يوم كان ما زال نائباً أول للرئيس عمر البشير. كذلك عندما يقول عضو البرلمان العراقي عزة الشابندر المنتمي إلى «إئتلاف دولة القانون» بزعامة الرئيس نوري المالكي، في أحد تصريحاته «إن ممارسة أكراد العراق حق تقرير مصيرهم مشروع جداً، وأعتقد أن كل السياسيين العراقيين أو غالبيتهم يؤمنون بذلك بمن فيهم رئيس الوزراء، وإن من حقهم المشروع إعلان دولتهم الكردية...»، ثم يستدرك «لكن الظروف أو الشروط الوطنية والإقليمية والدولية غير مناسبة لذلك حالياً»... إنه عندما يقول هذا البرلماني ما قاله ومن دون أن ينبري المالكي ما إلى نفيه أو حتى تلطيف مفرداته ، فهذا يعني أن الجمع العراقي عرباً وكرداً في انتظار «الظروف أو الشروط الوطنية والإقليمية والدولية» ، كما أن الكلام الشابندري وبتلك النبرة يجعلنا نستحضر ما كنا سمعناه على مدى سنتين سبقتا قيام «دولة جنوب السودان» بالتراضي من أن للجنوبيين الحق في أن ينفصلوا. هكذا وكأنما الكيان قالب حلوى يلتف حوله حملة السكاكين لتقطيعه في احتفالية وعلى أنغام الموسيقى، وبحيث يتذوق أو يلتهم كل حامل سكين القطعة التي تلبي شهيته وتنسجم مع مقومات بقائه في سدة الحكم.

ما نقوله بالنسبة إلى أكراد العراق واحتمال أن تنتهي السجالات والتحديات إلى المستحَب من زعامات في الجانبين المبغوضين من الناس، كما الطلاق الذي هو أبغض الحلال، ربما سنجده يتبلور في المشهد الجغرافي والسياسي للمنطقة في لبنان بعد أن يتوارى النظام البشَّاري وتقوم دولة السوريين وفق رؤى جديدة تقوم على التشاركية. وهذه الدولة ستفصل سوريا عن إيران الأمر الذي سيجعل هذه الأخيرة أمام احتمال نشوء الشوكة الكردية في الخاصرة الشمالية «عراقها».. العراق الإيراني الولاء والهوى وفقدان أهم محطة «ترانزيت» سياسية وعسكرية في تاريخ المحطات ونعني بذلك سوريا تلعب الورقة الأخيرة، وهي الاستئثار بما يمكن تسميتها «دولة جنوب لبنان» يتولى أمرها «حزب الله» بالاختيار و«حركة أمل» بالاضطرار. وتُبرم هذه الدولة معاهدة مع إيران وروسيا وتكون ملاذاً للحكم البشَّاري المنصرف. ولدى هذه الدولة من القوة العسكرية ما يجعلها أقوى من الدولة المركز.

وحول مسألة التسليم بقانونيتها وشرعيتها ، فإن ذلك سيكون ضمن صفقة دولية بين الكبار. وأما أن لا مطار لها ولا مرفأ فهذا أمر يتم إيجاد الحل له على قاعدة تبادُل الأراضي. أما مسألة أن الناس يرتضون ذلك أو لا يرتضون فهذا غير وارد ، لأن ما يمكن أن يحدث هو أن الكلمة الأعلى هي لولي الأمر وأن الرعية مقدَّر لها أو مكتوب - مفروض عليها أن تطيع.

الحالتان مجرد احتمالين ترتسم في أفق المشهد السياسي ملامح حدوثهما. والذي يدفع في اتجاه الحدوث أن حالة أكراد العراق وحالة «حزب الله» في لبنان ، ومن قبل ذلك جنوبيو السودان وصلت إلى حد أن الثلاث عبارة عن أن كلا منها «دولة ضمن الدولة» مع فوارق في الشأن والأهمية والقوة والارتباطات الدولية والعوامل المذهبية.

وحيث إن زعامات هذه الحالات ترى أنها يجب ألا تكتفي بالبقاء شبه دولة رسمياً، أو كما آلت إليه الحالة الفلسطينية في الأمم المتحدة «دولة مراقب»، فإن الطريق سالك على ما هو حاصل أمام ركوب موجة الفعل المستحَب... المبغوض وهو الانشطار وتحت تسمية «الاستقلال». وما دام جنوبيو السودان غامروا معتمدين في ذلك على «فتوى إنقاذية» تحلل ما هو محرَّم وتكتفي باعتباره مبغوضاً ، فلماذا لا يحذو المغامرون الآخرونحذوهم؟! يا لسوء حظ الوطن العربي الأكبر .

عندما يلعب الطالباني سياسة فهل من مبارز ؟

هايدة العامري

كتابات ٢٠١٢/١٢/١٨

دائماً ما كنت أستمع لبعض الذين يعتبرون أنفسهم منظرين سياسيين حول دور الرئيس طالباني في العراق، وكانوا يعتبرونه لاحول ولا قوة ، وأنه لايستطيع أن يفعل شيئاً، وأن الرجل مريض ، بل وأضحكني جداً تصريح للنائبة حنان الفتلاوي قبل أربعة أيام ، قالت إن الطالباني أصبح طرفاً في الأزمة وأنه رجل سبعيني مريض ويقضي أغلب أوقاته في العلاج خارج القطر على نفقة الدولة ، أو يكون في شمال العراق، وأن الوقت قد حان ليجد الأكراد رئيساً آخر يحل بدلاً من الطالباني . ولعلم كل القراء أؤكد لكم شيئاً قد لاتعرفونه ، أنه ليس من حق أي نائب من إئتلاف دولة القانون التصريح بأي كلام من دون أن يكون قد تلقى تعليمات بأن يصرح كذا وكذا ، أو يتلقى رسالة هاتفية بأن يطلق تصريحاً يتحدث فيه عن أمر معين، وفي بعض الأحيان يبلغ النائب بأن يقوم بالاتصال مع الأستاذ فلاح الذهبي في قناة «الحرة عراق» ، ويطلب منه نشر تصريح معين في السبتايتل الاخباري وهذا ماحصل اليوم الجمعة، عندما طلبت منه مريم الريس نشر سبتايتل خبري نقلاً عنها ، النتيجة أنه لا أحد يطلق الكلام من جيبه، وإنما يطلب منه ولا يستطيع تجاوزه بالمعنى إلا بالعبارات اللفظية ، لكن لنرى ماذا فعل الطالباني هذا السبعيني المريض، والذي أنا أقر له بأنه ثعلب سياسة من الطراز الأول ، لأنه أولاً يعمل من وراء الكواليس ويعرف طبيعة الوضع العراقي وارتباطه بالضغط الإيراني والأمريكي ، هذا الرجل تعامل مع أزمة المالكي وقوات دجلة مع إقليم كردستان بهدوء ، وحاول أن لا يستعمل أساليب ضغط ، وأرسل للمالكي لكي يبرد الموقف ، ولكن المالكي كان مصمماً على التصعيد ، وأنا هنا لست بمجال تقويم موقف السيد المالكي إن مصيباً في رأيه أم لا ؟ إنما وعندما رأى الطالباني أن رئيس الوزراء متمسك برأيه، وهذا كان الموقف حتى مساء الأربعاء الماضي ، قام باللعب السياسي الماكر، فأوعز إلى الأستاذ فخري كريم والمعروف مدى قربه من الطالباني ، والذي كان يعمل كبير مستشاري رئيس الجمهورية ، ولا أعرف إن كان في نفس المنصب الآن ، بالتحرك وفعلاً كتب السيد فخري

كريم مقاله الافتتاحي في جريدة «المدى»، والذي كشف فيه ما قاله السيد المالكي للرئيس طالباني أثناء فترة تشكيل الحكومة، والذي أكد فيه أنه سينفذ المادة ١٤٠ ويطلب من الأكراد أن يشملوا محافظة الموصل بالمادة، ومن يريد التفاصيل يقرأ مقال الأستاذ فخري كريم ،وقد نفى رئيس الوزراء في بيان كل ما ذكره فخري كريمفي المقال ، ولكن يعرف القاصي قبل الداني أن فخري كريم رجل سياسة وقديم في المعارضة وأشياء أخرى لامجال لذكرها ، فهل فخري كريم من الغباء أن يكتب شيئاً وينشره، وبمثل هذا الموضوع الحساس جداً وليس له دليل يمتلكه؟ نعم ومليون نعم فخري كريم يمتلك ما يؤكد كلامه، ولكن الموضوع كله عبارة عن «ماسج» سياسي من الطالباني للمالكي ، يقول له فيه أتريد أن تلعب سياسة ، فها أنا ألاعبك . ولا أيها القاريء أنه يوم الخميس أعلن مكتب الطالباني في بيان ليلي عن حل الأزمة ، وتوقف الحملات الإعلامية، وكأن شيئاً لم يحصل . هل فهمتم أيها السادة معنى فعل الأستاذ زنكنة والرئيس طالباني معناه، إنه يا دولة رئيس الوزراء إذا أردت سننشر المزيد ما سيخلق لك مشاكل سياسية ، ورجل يمتلك دهاء فخري كريم وعقل سياسي مثل جلال الطالباني ، أكيد كان يسجل كل لقاءات الرئيس صوت إن لم نقل وصورة ، وأكيد كل شيء مثبت بمحاضر مكتوبة . نعم هذه هي السياسة عندما تلعب وهذا الدرس يجب أن نتعلم منه أن الطالباني رجل صبور ، ورجل لايريد طرح أوراقه دفعة واحدة ، بل إنه يضحي ببعض أوراقه من أجل انهاء اللعبة بانتصاره فيها، وشكراً فخامة رئيس الجمهورية لقد لعبتها سياسياً باتقان .

المالكي وإقليم كردستان

عبد الله إسكندر

الحياة اللندنية ٢٨ / ١١ / ٢٠١٢

يوم قرر رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي تشكيل ما سمّاه «قيادة عمليات دجلة»، بذريعة التطورات السورية وقيام «الجيش الحر» بهجمات على الحدود الشمالية مع العراق، كان واضحاً أن هذا القرار يتعلق بالتوتر مع إقليم كردستان. ولم تكن التطورات السورية سوى الغطاء لرفع سقف التحذير المركزي لقيادة الإقليم.

صحيح أن كثيراً من القضايا لا تزال عالقة بين الإقليم وحكومة المالكي، خصوصاً قضية كركوك واستغلال الثروة النفطية. هاتان المسألتان اللتان تثيران التوتر المباشر بين الجانبين، نظراً إلى ما تنطويان عليه من جانب سياسي يتعلق بمطالبة الإقليم بإلحاق كركوك به انطلاقاً من ارتباط قومي. وأيضاً نظراً إلى ما تمثله على مستوى الإنتاج النفطي، وتالياً على مستوى الازدهار الاقتصادي الحالي في الإقليم.

لكن وراء هاتين المسألتين المهمتين جداً بالنسبة إلى الجانبين، ثمة قضية ثالثة تحكم التعامل المركزي معهما. وهي صورة الحكم المركزي في فهم المالكي، وما تنطوي عليه من كيفية تعامل مع الاقاليم عموماً، وإقليم كردستان خصوصاً.

فعلى رغم الدستور الاتحادي الذي يعطي الأقاليم حقوق ادارة شؤونها وتقاسم الثروات مع المركز، اعتمد المالكي نهج محاولة تطويع هذه الادارة لمقتضيات سياسته ،وهو وإن أفشل مساعي اقامة أقاليم أخرى في العراق، معروف عنه عرقلة عمل المحافظين، وإخضاعهم إلى الإدارة المركزية في الشؤون المحلية. وإذا كان يبدو من المستحيل للمالكي اعادة النظر في وضع إقليم كردستان، من وجهة دستورية، من دون المغامرة بحرب جديدة مع الأكراد، فإنه حاول أن يخضع سلطاته إلى القرار المركزي، في سعي إلى الالتفاف على الدستور الاتحادي.

فمع معركة شد الحبال مع أربيل في شأن الملف النفطي والتهديدات المتبادلة بإجراءات

مالية وإدارية، عمدت بغداد بمبادرة من المالكي إلى رفع سقف التسلح عبر صفقات مع روسيا، رآها معظم المراقبين خارجة عن سياق السياسة التسليحية للجيش العراقي، خصوصاًلجهة السعي إلى حيازة سلاح جوي، تعتبره أربيل عنواناً لنيات مبيتة في تجربة القوى بينهما.

فهذه الخطوة التي قد تبرر بضرورة تزويد الجيش العراقي أعتدة متطورة لمواجهة تقلبات الاوضاع المتدهورة في المنطقة، لم تكن لتطمئن قيادة الاقليم التي كانت عمدت بدورها إلى تسليح قواتها «البيشمركة» بالعتاد الثقيل من دبابات ومدفعية. وعندما دفعت أربيل «البيشمركة» إلى المنطقة المتنازع عليها في كركوك، بات واضحاً أنها في صدد الرد على التحدي الذي وضعها أمامه المالكي، عبر «عمليات دجلة».

الجانبان اللذان وصلا إلى حافة الهاوية تراجعا حالياً، بفعل ضغط أمريكي واضح. لكن لا شيء يضمن عدم تجدد المشكلات وتصعيدها، خصوصاً أن النهج العام للمالكي في التعاطي مع القضايا الداخلية أساساً، والإقليمية عموماً، يظهر تفرداً بالحكم واستهتاراً بالمكونات السياسية الأخرى في العراق. وما دام يستطيع أن يبقى مركز الثقل الشيعي، بدعم إيراني، لن يقدم على التنازلات الضرورية لتطبيق الدستور الذي يتمثل أحد أوجه انتهاكه بالعلاقة المتوترة مع إقليم كردستان دائماً، بالتزامن مع توتر مستمر لعلاقته مع المكونات السياسية والطائفية الأخرى، التي يعتبر أنها ينبغي أن تكون مجرد تابع له.

في هذا المعنى، تتعلق الأزمة بين بغداد وإقليم كردستان حالياً بكيفية الفهم والتعامل اللذين يبديهما المالكي في طريقة حكمه، خصوصاً لجهة تطبيق الدستور بنصه وروحه. وإلا لكان أمكن، مع بعض الصعوبة بالتأكيد، التفاهم مع قيادة إقليم كردستان، عبر تطبيق المادة الدستورية في أزمة كركوك وإيجاد حل تفاوضي لمسألة النفط. لكن، يبدو حتى الآن أن مثل هذه النيات غير متوافرة لدى المالكي الذي يبدو أحياناً غير معترف بالإقليم وسلطاته.

تركيا والتوتر بين بغداد وأربيل

ديارى صالح مجيد

إيلاف ٢٨ / ١١ / ٢٠١٢

تطالعنا الأخبار والتطورات الأخيرة عن تصعيد جديد بدأت تلوح نذره في سماء الصراعات الداخلية العراقية الملبدة دوماً بغيوم الاحتراب الطائفي والقومي معاً. فبعد أن هدات عاصفة الاقتتال الشيعي - السني قليلاً، والتي دُفعت فاتورتها الداخلية من دم أبناء الوطن الواحد، بدأ التصعيد مجدداً باتجاه اقتتال آخر أساسه قومي هذه المرة ما بين العرب والأكراد في العراق، حيث بدأ كل طرف يعد العدة لمشهد الصراع عبر تعبئة مجتمعه بطريقة عدائية ضد الآخر بطريقة تقود إلى تضارب الرؤى ، وتعميق الهوة بين الأطراف السياسية ومن ثم المجتمعية، وكأن هذا السيناريو وفقاً لهذه الآلية يمثل اعادة انتاج لمشهد الصراع الطائفي الذي شهده العراق بصياغة قومية. وهو المشهد الذي بدأ بالأساس كصراع بين القوى السياسية وتحول فيما بعد إلى مساحات أوسع بين فئات المجتمع ذاته. وهو ما يعبر، في حال تجدده بأي صيغة كانت، عن حالة من التكلس السياسي التي تقود إلى تأزيم المجتمع والاقتتال بين أفراده الذين كانوا وسيكونون حطباً لهذا الصراع في حال السماح لمسبباته بالاستمرار، دون الالتفات لصوت الحكمة والبحث عن الحلول التي يمكن من خلالها ادارة مثل هذا الخطر والتحكم بامكانية تزايده.لم يكن التوتر القومي في العراق بحديث العهد، لكنه هذه المرة يأخذ شكلاً آخر جاء متزامناً مع كثير من التغييرات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣. إذ برز الأكراد قوة أكثر تنظيماً وتماسكاً من ذي قبل، في مقابل مشاركتهم في صياغة العملية السياسية الجديدة في العراق ، ومشاركتهم الفاعلة في وضع أسس الدستور وبناء معايير العملية السياسية والدخول في تحالفات، ساهمت في تحديد ملامح الحكومة المركزية في بغداد لأكثر من مرة. وهو ما جعل كثير من الأحزاب المنظوية تحت راية الإئتلاف الوطني العراقي تنظر إلى التحالف الكردستاني باعتباره الموازن الحقيقي لمستقبل النظام السياسي العراقي. لذا بدأت تتشكل صيغة من الترابط والتعاقد بين الطرفين، أسهمت في حل كثير من الأزمات وفي تجاوز العديد من الصعوبات

التي كادت تعصف بالعمل السياسي العراقي لأكثر من مرة. وهو ما قاد بالنتيجة إلى ربط الأكراد مجدداً بالدولة المركزية في بغداد. بعد أن تحولوا إلى لاعب حقيقي فيها.إلا أن هذه الصياغة السياسية للتحالف يبدو أنها تدخل إلى مرحلة أشبه بمراحل الحرب الباردة التي شهدتها العديد من الأحزاب السياسية في العالم. فالتحالفات تتبدل وتتحول في ظل العديد من العوامل الداخلية والإقليمية التي تؤثر على المزاج والمصالح السياسية للقوى المتحالفة. لذا وجدنا بأن المشاكل بين بغداد وأربيل حول عقود النفط ،وحول دور قوات البيشمركة الكردية في المناطق المتنازع عليها، وكذلك حول المواقف التي اتخذتها أربيل من قضايا إقليمية في سوريا وعلاقتها بتركيا وميلها نحو قطر والسعودية، كانت كلها تقف فيها بالضد من رغبات الحكومة المركزية في بغداد. لذا تم التصعيد بين الطرفين وصولاً إلى قيام كل منهما بتشكيل قيادة عمليات عسكرية مضادة وموجهة بشكل عدائي ضد بعضهما البعض، وبالطريقة التي تقود إلى تفاقم التوتر والمخاوف من حدوث صدام مباشر، قد يكون الشرارة الحقيقية لاندلاع صراع دموي يُصعد من حدة الاحتقان الداخلي في العراق ، خاصة بعد أن تبدأ توابيت الشهداء من كلا الطرفين بالوفود إلى المدن التي أرسل شبابها لهذا الاقتتال، الذي يبدو أن قضاياه متشابكة ما بين المحلي والإقليمي على حد سواء وفقاً للاشكالات التالية:

١ـ اشكالية المناطق المتنازع عليها : وهي اشكالية تتجاوز حدود المصطلح الذي استحدث في فترة زمنية حديثة تعود لما بعد العام ٢٠٠٣ ، في إشارة إلى المناطق المختلطة سكانياً في تركيبتها القومية. وتمتد جغرافياً على هيئة شريط مجاور لحدود إقليم كردستان العراق الحالية ، والتي تضم كما هو معروف ثلاث محافظات هي السليمانية وأربيل ودهوك. وتنبع القيمة الإستراتيجية لهذه المناطق المتنازع عليها، والتي تشتمل على المدن والأقضية والنواحي التالية (سنجار، تل عفر، تلكيف، الشيخان، عقرة، العمادية، مخمور، الحويجة، داقوق، كركوك، الدوز، كفري، خانقين، بالإضافة إلى مناطق أخرى تشتمل على مندلي وبلدروز(من وجود عدة معطيات لعل من بينها وأهمها النفط وبالذات منها في محافظة كركوك التي تعد المحور الأساس في الصراع العربي - الكردي المحتمل في العراق. اشكالية هذه المناطق وعائديتها الجغرافية إذا ما كانت لإقليم كردستان أم لباقي أجزاء العراق لم يتم حلها بعد. ففي الوقت الذي يطالب فيه الجانب الكردي اعادتها إلى الحدود الإدارية والتنظيمية التابعة للإقليم على أساس أنها تعرضت لعلميات التعريب في عهد النظام السابق، نجد بأن الحكومة المركزية لم تخط أي خطوة جادة في التعاطي مع هذا الطلب. لكن بالمقابل على المرء أن يعترف وبشجاعة أنها مشكلة مؤجلة من فترة الاحتلال

الأمريكي للعراق، الذي يبدو أنه كان على عكس سياسينا في العراق، على درجة عالية من الدهاء ، بحيث ترك القنابل القابلة للتفجير بلا معالجة. في حين كان يترتب على الحكومة العراقية في حينها العمل على اجبار الجانب الأمريكي على ايجاد الحل الأمثل لهذه المنطقة ، قبل خروجه من العراق وترحيل هذه الأزمة إلى الساسة العراقيين المحملين بأفكار الصراع والاحتراب. لذا نجد وكدليل على حجم الادراك لدى بعض القادة المهنيين لهذه الأزمة، أن السيد بابكر زيباري وهو قائد عسكري كردي في الجيش العراقي يقول:» سوف تبدأ المشكلة بالتصاعد بعد العام٢٠١١، لذا على السياسيين العمل على ايجاد طرق أخرى لملء الفراغ الذي ستتركه القوات الأمريكية بعد هذا التاريخ». في حين يقول الجنرال العسكري المعروف «أوديرنو» في اعترافه لبعض الصحفيين في واشنطن، حول خطورة هذه القضية مايلي: « إنه وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز هناك، إلا أننا لم نحل المشاكل الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بعد، إنها المشكلة التي يجب أن تتم معالجتها في المستقبل... وإذا ما تم سؤالي عن امكانية حلها قبل نهاية العام٢٠١١، فسأجيب بالنفي «. وما يحصل الآن بمجمله هو بسبب تجاوز هذه الرؤى وهذه التحذيرات التي يُخشى من أنها ستقود إلى اقتتال حقيقي بين الطرفين ستدفع فاتورتها من كل الأطراف المشاركة في هذا النزاع.

٢ـ اشكالية الشركات النفطية : تتمثل هذه الاشكالية في الخلاف الجاري بحدة بين المركز والإقليم حول الاستثمارات النفطية والتعاقد مع الشركات الأجنبية لتطوير الإنتاج النفطي وإدارة المواد الهيدروكربونية في الإقليم. إذ أن الحكومة المركزية في بغداد ، وعلى لسان وزير النفط السيد الشهرستاني قد أنكرت على الإقليم أحقيته في القيام بابرام مثل هذه العقود، التي أكدت بأنها عقود وصفقات غير شرعية. لذا قامت ومنذ العام ٢٠٠٧ بمعاقبة الإقليم تارة أو بمعاقبة الشركات المتعاقدة مع الإقليم تارة أخرى، علماً بأنها شركات أمريكية - بريطانية - فرنسية، وأخرى من بينها روسية وتركية. وقد تمت العقوبة عن طريق اقصاء تلك الشركات من الاستثمار في الحقول النفطية الأخرى في العراق لاجبارها على الغاء صفقاتها مع الإقليم. وأساس الخلاف هنا لا يتمثل كما يظن البعض في استثمار الإقليم للحقول النفطية في بعض أجزاء المناطق المتنازع عليها، وإنما في الخلاف بين المركز والإقليم حول الدستور العراقي، وبالذات المادتين ١١١ و ١١٢ اللتان يبدو فيهما لبس واضح في تحديد الصلاحيات الخاصة بهذا الجانب ، والتي تقول خلاصتها على التوالي : « النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات « وفي المادة ١١٢ « تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز... «. وإن تجاوزنا الخلاف الدستوري وما لحقه من نقاشات تتعلق

بقانون النفط والغاز في مسودته الخاصة بالإقليم أو بالمركز، فلا يمكن للمرء عندها أن يتجاوز البعد السياسي لهذه الإشكالية من خلال نظرة كل طرف إلى النفط ، إما على أنه أداة لتعزيز مكانة الإقليم والحصول على مزيد من الاستقلال عن المركز ، أو من خلال رغبة المركز في جعل كل الثروة النفطية تحت سلطته المباشرة، كونها أحد دعائم استمرار هذه السلطة ، على اعتبار أن الثروة النفطية تشكل ٩٥٪ من ميزانية العراق الذي يعد بلداً ريعياً خالصاً. لذا فإن الاستمرار بهذا التناقض في النظر إلى كيفية استثمار النفط يعد مصدر خطر حالي ومستقبلي ، يهدد العلاقة بين الطرفين بما لا تحمد عقباه، ويجب الاحتكام إلى المنطق في التعاطي معه عبر التوصل إلى آلية دستورية ملزمة لجميع الأطراف تجاه كيفية تعاطيها مع ملف النفط.

٣ـاشكالية الدور التركي : هذ الاشكالية تصب في عمق سياسة المحاور التي تجري في المنطقة. فمن المعلوم أن هنالك حلف تركي - سعودي - قطري ،مدعوم أمريكياً يسعى للاطاحة بالعديد من النظم الحاكمة لأغراض وأهداف سياسية وإقتصادية، تقع بالضد من تطلعات إيران والقوى المتحالفة معها. لذا وجد الإقليم وبحكم موقعه الجغرافي أنه يتوجب عليه الاختيار بين الحلفين، مما دفع بالبعض من قياداته « وليس جميعها « في ظل التشنج في العلاقات مع بغداد إلى اختيار الوقوف إلى جانب الحلف التركي، وهو ما زاد من حدة التوتر بين شخصي رئيس الوزراء ورئيس حكومة الإقليم. هنا استغلت تركيا الموقف نحو توسيع هوة الخلاف بين الطرفين لأسباب سياسية وجيوبولتيكية متشابكة، فزجت بقوة بشركاتها النفطية في الإقليم ، كما عززت من ايصالها لرسائل الدعم للإقليم ومساندته فيما إذا تعرض لأي هجوم عسكري من السلطة المركزية في بغداد، فضلاً عن وعود أخرى أسهمت في تغيير المزاج السياسي الكردي من الأتراك، الذين كانوا إلى حد ما مصدر تشكيك وتخوين من قبل الشعب الكردي عامة، في ظل تجربة الأكراد القاسية في تركيا. وقد جاء هذا التحول في ظل الحاجة التركية لدور إقليم كردستان العراق في التأثير على المعارضة الكردية السورية، بهدف تحييد دورها وعدم تحولها إلى مصدر ازعاج للمخطط التركي في سوريا، فضلاً عن رغبتها في استخدام علاقات الإقليم بحزب العمال الكردستاني كي يقلل ضغطه على تركيا المنشغلة بالكامل بالموضوع السوري ، وبالخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد.لذا كان الدور التركي - الغربي دوراً مباشراً في التصعيد من حدة الاشكاليتين السابقتين «الأولى والثانية « في العلاقات بين المركز والإقليم في العراق ، مستغلاً بذلك حالة الخلاف بين الطرفين بهدف استمالة طرف وزيادة استعداء الطرف الآخر، خدمة لمصالحها التي ترى فيها أن الاقتتال العراقي والاضطراب الداخلي سيقود

إلى مزيد من الوهن في هذا البلد ، وبالطريقة التي تسمح لتركيا تحقيق أهدافها بعيدة المدى والتي لا يُستبعد منها موضوع الاحتلال لبعض أجزاء العراق إذا ما اقتضت الضرورة وفقاً لحجج وذرائع مختلفة. لذلك لن يتفاجأ المرء حين يعرف بقيام إحدى الصحف الكردية بالعمل على نشر تصريح لأحد المسؤولين الأتراك مؤخراً، فيه اشارة واضحة للتأكيد على ما تقدم من افتراضات، والتي قال فيها : « لقد أعربت تركيا عن قلقها من تصاعد التوتر بين أربيل وبغداد ، مذكرة بذلك العراق بشرطها قبول اتفاقية ١٩٢٦ الخاصة بولاية الموصل وهو أن يحافظ العراق على وحدته، وأن لا يسمح باقامة دولة كردية في هذه الولاية، وإلاّ فإن تركيا تستطيع الغاء الاتفاقية، والمطالبة باستعادة الولاية «. وهو ما يعني أن تركيا تُفعل من الأزمة العراقية وصولاً إلى مرحلة الصدام بين العراقيين أنفسهم عرباً وكرداً، من أجل الوصول إلى هذه الغاية التي يبدو أنها لم تخطر بشكل جدي على بال القادة السياسين في المركز والإقليم على حد سواء، وتتطلب منهما الآن التفكير بكيفية تدارك اللحظات المتبقية في زمن السياسة القصير ، لتجنب الوقوع فريسة لهذا المشروع، وإلا فبعدها لن يفيد التندر على هذه الفرصة، التي سيعني ضياعها تبديداً للمستقبل العراقي بمجمله، و دخولنا مجدداً إلى هوة سحيقة لا يُعرف لها نهاية.

أحلام مؤجلة

جوست آر هيلترمان

المجلة ٢٠١٣/١/٣

تسود كلاً من أربيل، والسليمانية، ودهوك - أكبر ثلاث مدن في كردستان العراق - هذه الأيام أجواء مبهجة، وهو ما يعود لسبب قوي، فهناك الكثير الذي يمكن أن يحتفل به أكراد العراق، الذين يعيشون في منطقة تخضع لما يشبه الحكم الذاتي وتديرها حكومة كردستان الإقليمية. فهم يتمتعون بسلام نسبي واستقرار مقارنة بباقي أنحاء البلاد، ولديهم مجتمع مفتوح إلى حد ما، وخلال العام الماضي، حصلوا على تعزيز واضح للثقة في اقتصادهم الناشئ من بعض كبرى شركات البترول العالمية، بما في ذلك «إكسون موبيل»، «شيفرون»، «توتال»، «غازبروم»، والتي وقعت جميعها عقود استكشاف مع حكومة كردستان الإقليمية.

لا تشهد كردستان العراق فقط ازدهاراً على مستوى البناء ولكن أهل كردستان أصبحوا يتداولون فكرة كانت تبدو مستحيلة من قبل: وهي أن اليوم الذي سيصبحون فيه أحراراً ومستقلين عن باقي العراق قد أصبح وشيكاً.

وفي ظل استمرار الأكراد في مساعيهم، يتزايد انفصالهم عن حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكانت العلاقات الشخصية بين المالكي ورئيس حكومة كردستان، مسعود برزاني قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، مما جعلهما لا يتمكنان من التوصل إلى حلول للنزاعات المتقدة حول السلطة، والأرض والموارد. وفي يونيو (حزيران) الماضي، حاول برزاني وغيره من خصوم المالكي أن يخلعوا رئيس الوزراء من خلال اقتراع بعدم الثقة، وعلى الرغم من أنهم أخفقوا في ذلك، فإن رغبتهم ما زالت قائمة.

لقد كان الأكراد دائماً ضحايا التاريخ، والجغرافيا، ومع ذلك، فقد تمكنوا في بعض الأحيان من تحقيق طموحاتهم. فلمدة قرن تقريباً، كانوا يجاهدون لتحرير أنفسهم من الهيمنة

المركزية، والتغلب على موقعهم المنعزل. واليوم، تقدم لهم المنطقة سريعة التغير حلفاء جدداً وفرصاً جديدة. ولكن هناك سبباً قوياً يجعلنا نعتقد أن الأكراد سوف يضطرون إلى تأجيل مساعيهم للحصول على دولة مستقلة مرة أخرى، حيث إنهم استبدلوا قبضة بغداد الخانقة باعتماد اختياري على تركيا.

أحلام مؤجلة

لقد بدأت مشكلات الأكراد تقريباً منذ قرن. فعندما انهارت الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، انقسم الأكراد، الذين كانوا يمثلون مجموعة عرقية كبيرة داخل الإمبراطورية، بين تركيا، وإيران، وسوريا (تحت الانتداب الفرنسي)، والعراق (تحت الانتداب الإنجليزي). وكانت تركيا الجديدة عازمة على أنها لا تستطيع احتمال دولة حكم ذاتي، ناهيك عن دولة مستقلة، لكردستان على حدودها الشرقية، ومن ثم فإنها بذلت جهوداً محمومة لكي تحافظ على معظم الأراضي الكردية تحت سيطرتها المباشرة.

وقد منح الصراع الكبير على السلطة للأكراد لحظة من الأمل في عام ١٩٢٠ عندما حددت قوات التحالف مصير الإمبراطورية العثمانية من خلال "معاهدة سيفر". حيث مهدت تلك المعاهدة لاستقلال كامل للأكراد في أعقاب فترة من الحكم الذاتي. ولكن لم يتم أبدا المصادقة على تلك المعاهدة، وبعد ذلك بثلاث سنوات، تم استبدالها بمعاهدة "لوزان" التي لم يتم الإشارة إلى وضع الأكراد بها على الإطلاق. وقد اضطرت الجمهورية التركية الجديدة إلى التخلي عن معظم ما يمثل شمال العراق حالياً لدولة العراق الجديدة الخاضعة للهيمنة البريطانية في عام ١٩٢٦. وحتى يومنا الحالي، يشعر الأكراد بأنهم تعرضوا لخيانة كبرى من قبل القوى المنتصرة التي تخلت عنهم خلال نزاع ما بعد الحرب العالمية الأولى.

في العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى، تم قمع المساعي الكردية للحصول على دولة مستقلة، بالعنف في أغلب الأحيان. وكلما كانت الحكومة المركزية في العراق تعاني من حالة من الضعف نتاج الأزمات الداخلية - على سبيل المثال، خلال خلع الملكية في عام ١٩٥٨، والانقلاب البعثي في ١٩٦٨، والحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨ كان الأكراد يمارسون الضغوط. وكلما توصلوا لصفقة مع بغداد، كانوا سرعان ما يتم تخييب آمالهم من خلال حملات مواجهة التمرد التي أسفرت عن مقتل الآلاف وتدمير قراهم. وجاء الأسوأ في أيام الضعف التي شهدها العراق خلال نزاعه مع إيران، عندما استخدم نظام صدام حسين الغاز السام ضد المقاتلين الأكراد والمدنيين وشن ضدهم حملة إبادة تعرف باسم "الأنفال" راح ضحيتها عشرات الآلاف الذين قتلوا بشكل منهجي.

وقد حصل الأكراد على هدنة في عام ١٩٩١، في أعقاب حرب الخليج. حيث شجع الرئيس الأميركي، جورج دابليو بوش، الأكراد والشيعة على حمل السلاح ضد صدام ولكنه لم يقدم أبدا مساعدات عسكرية لدعم قضيتهم. وعندما قمع صدام بوحشية الانتفاضة التي نجمت عن ذلك، فرض حلفاء حرب الخليج منطقة حظر طيران ووفروا ملجأ آمناً في شمال العراق مما منح الأكراد حماية دولية لأول مرة.

وكانت تلك فرصتهم الحقيقية الأولى، وسرعان ما استفادوا منها. ففي عام ١٩٩٢، وبمساعدة دولية، تمكن الأكراد من إجراء انتخابات برلمانية، مما أحيا المجلس التشريعي للحكم الذاتي الذي كان النظام البعثي قد سمح به في أيامه الأولى، ومهد لشكل من أشكال الحكم الذاتي. وكان ذلك المشروع معركة متنامية: فقد كان الأكراد يعانون من نزاع دام بين حزبيهم السياسيين الكبيرين، ويهيمنون على منطقة منعزلة، كما أن الجار الذي يعتمدون عليه كمنفذ على العالم، وهو تركيا، كان يخشى أن تمثل التجربة الكردية العراقية من الحكم الذاتي مصدر إلهام للأقلية الكردية في تركيا. وقد فرضت الحكومة التركية حظراً بحكم الأمر الواقع على المنطقة حيث لم تسمح سوى للمساعدات الإنسانية بالمرور من حدودها ولم تسمح بمرور الموارد التي يحتاج إليها الأكراد لبناء مجتمعهم المنهار.

وعندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في ٢٠٠٣، انفتحت نافذة أخرى أمام الأكراد. فعندما انتهى نظام صدام حسين، كان أمام أكراد العراق، بالإضافة إلى العراقيين العائدين من المنفى، فرصة نادرة لتشكيل العراق الجديد: عراق ديمقراطي، متعدد، وغير مركزي. وقد نجحت التجربة لفترة محدودة ولكن عدم خبرة الولايات المتحدة في بناء الدولة، والجهل الثقافي، والإدارة القمعية، جميعها مثلت عقبات على الطريق. وقد أنتجت تلك العوامل تحولاً سياسياً ودستورياً غير فعال، وهو ما دفع الأكراد في النهاية بعيداً عن الحكومة المركزية، رغم أنهم تمكنوا من احتلال بعض المواقع الريادية (كان يشغلون منذ عام ٢٠٠٦، منصب الرئيس العراقي،وأحد نواب رؤساء الوزراء، ووزير خارجيتها، ورئيس الأركان في الجيش).

وخلال التحول، أوضح الأكراد أنهم سوف يظلون ملتزمين تجاه العراق الجديد شريطة أن يكون فيدرالياً وديمقراطياً وإذا ما تمت معاملتهم كشركاء وليس كأقلية يتم تحييدها من خلال منحها منطقة شبه مستقلة. ولكن ما حصلوا عليه بدلاً من ذلك كان نظاماً في بغداد يشبه في بعض مناحيه نظام صدام. حيث تمارس الحكومة الجديدة محاباة الأقارب نفسها التي كان النظام القديم يمارسها، كما استمر انعدام الثقة المتبادل، والخوف من التأثير على المناخ السياسي، كما ظلت الدولة مركزية إلى حد بعيد. وأصبح من الواضح

أن المواطن العادي قد قبل بشكل من أشكال الحكم السلطوي كثمن للاستقرار. وربما تكون الأراضي التي يهيمن عليها الأكراد تعاني من نفس المثالب، ولكن ذلك لم يكن نوع العراق الذي كانوا يرغبون في أن يصبحوا جزءً منه.

فبدلاً من ذلك، ظل تطلعهم الرئيسي هو بناء كردستان مستقلة. وبالتالي، فعلى الرغم من أن الأكراد حصلوا على دور فعال في الحكومة العراقية الجديدة، فإنهم بدأوا وضع الأسس لدولة مستقبلية خاصة بهم، بما في ذلك المساعدة في وضع الدستور الجديد والدائم للعراق والذي يعطيهم حكماً ذاتياً واسعاً. ثم وفي عام ٢٠٠٥، اشتعلت حرب شوارع بين السنة والشيعة ساهمت في القضاء على جاذبية المشاركة في الحكم في بغداد. كذلك كان بزوغ المالكي مرة أخرى، الذي أصبح أكثر سلطوية ودخل في نزاع مع الأكراد حول عدد من القضايا. وتزايد الزخم حول كردستان المستقلة.

من وجهة النظر الكردية، اتخذت الأمور منحى سيئاً في عام ٢٠٠٧، في ظل انتشار القوات الأمريكية. ففي ظل تجديد وعودها بإصلاح الأمور في العراق، بدأت الولايات المتحدة في تمكين العرب السنة لمواجهة المتمردين ، وضغطت على الأكراد لقبول صفقات لمشاركة السلطة مع نفس الناس الذين اقترفوا ضدهم مذابح تطهير عرقي خلال عصر صدام. وكان موقف واشنطن هو أن الأكراد يجب أن يساعدوا في الحفاظ على الوحدة العراقية من خلال تعلم العمل مع الحكومة في بغداد. وقد قام الأكراد بذلك ولكنهم استمروا في السعي وراء الاستقلال. وقد أيدوا المجلس التشريعي، سواء في بغداد أو في المنطقة الكردية، وهو ما هدد بإضعاف السيطرة المركزية خاصة في إطار الترتيبات الفيدرالية للمحافظات الأخرى والأهم من ذلك البترول.

السياسات البترولية

في ظل تخليهم التدريجي عن العراق الموحد، بدأ الأكراد يستغلون أصولهم الأكثر فعالية: الاحتياطي الهائل من البترول الخام والغاز الطبيعي الذي يقع في إطار أراضيهم. ففي عام ٢٠٠٧، وبعد انهيار المفاوضات مع بغداد حول القانون الفيدرالي للنفط والغاز، بدأت كردستان العراق في تطوير قطاع الهيدروكربون لديها في تحد واضح للحكومة الفيدرالية. وكانت هناك بالفعل بعض شركات استكشاف البترول الصغيرة التي قد بدأت العمل، ولكن المنطقة بدأت في جذب الشركات متوسطة الحجم من جميع أنحاء العالم بما في ذلك الشركات الأمريكية مثل "هانت أويل" و"إتش كيه إن"، و"ماراثون أويل"، و"مورفي أويل"، و"هيس".

وقد تحدت بغداد حق حكومة كردستان المستقلة في توقيع عقود مستقلة مع شركات البترول التي أرادت أن تبدأ في الاستكشاف في كردستان ، ورفعت شكاوى ضد مساعي حكومة كردستان المستقلة لدمج الأراضي المتنازع عليها والغنية بالنفط والغاز إلى المنطقة الكردية، خاصة منطقة كركوك. وعلى الرغم من أن كلا الطرفين اتفقا على مبدأ مشاركة العائدات، أصر الأكراد على الحق في توقيع العقود سعياً وراء الحصول على دخل مستقل، وهو ما أثار غضب بغداد في بعض الأحيان. والأهم من ذلك، فإن وجود حقول بترول كبيرة، سوف يزود المنطقة بنوع من المزايا الاقتصاية التي يمكنها أن تساعد على قيام الدولة.

وحتى عندما انهارت علاقتهم ببغداد، ظل الأكراد معتمدين على الحكومة المركزية حيث ما زالوا يتلقون حصة تعادل ١٧٪ من الموازنة الفيدرالية السنوية، والتي ينفقون معظمها على رواتب العاملين في القطاع العام. بالإضافة إلى أنه عندما بدأت بعض حقول البترول مرحلة الإنتاج، واجه الأكراد حقيقة أن - حتى الآن على الأقل - السبيل الوحيد لتوصيل منتجاتهم للأسواق هو إرسالها من خلال الأنابيب الموجودة والتي تمر خارج حدود منطقة كردستان، من مدينة كركوك إلى ميناء "جيهان" التركي على البحر المتوسط. وبمعنى آخر، فإنهم سوف يحتاجون إلى موافقة بغداد على بيع صادراتهم الأكثر أهمية. وعلى الرغم من أن عائدات البترول سوف تتدفق إلى الخزينة الوطنية، رفضت حكومة المالكي ليس فقط حق حكومة كردستان المستقلة في التوقيع على عقود البترول ولكنها رفض أيضاً طبيعة تلك العقود والتي تمنح الشركات الموقعة حصة في البترول. في عام ٢٠٠٩، وفي ظل احتياج الطرفين للعائدات مع انخفاض الأسعار العالمية للبترول، توصل الطرفان لاتفاقية مؤقتة، وبدأ الأكراد ضخ البترول من خلال الأنابيب العراقية. وبالتالي بدأت فترة من التقدم المتقطع في قضية البترول. حيث استمرت الصفقة الأولى لعدة أشهر فقط ، وانهارت حينما واجه الأكراد ضغوطاً مالية من الشركات المنتجة التي تسعى لاستعادة تكلفتها، والتي قالت بغداد إن حكومة كردستان المستقلة يجب أن تسددها من مخصصاتها السنوية من الموازنة الفيدرالية. وبعد ذلك بعام، وعندما تزايدت الإمكانات الإنتاجية لكردستان، عقدت بغداد وحكومة كردستان المستقلة صفقة جديدة كان من المفترض أن ينتج الأكراد من خلالها ١٠٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١١ (و١٧٥ ألف برميل يوميا في ٢٠١٢) وكانت الحكومة الفيدرالية سوف تكافئ الشركات المنتجة على استثماراتها. ولكن تلك الصفقة لم تدم، فقد انهارت إثر نزاع يخص عائدات نفقات الشركات النفطية.

وقد أثبتت المعركة الأخيرة أنها القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لحكومة

كردستان المستقلة. ففي أبريل (نيسان) الماضي، وفي نفس الوقت الذي كان النموذج السلطوي لحكومة المالكي يتزايد فيه، علقت حكومة كردستان المستقلة صادرات البترول من خلال الأنابيب العراقية. (ولكن التجار الأكراد استمروا في نقل البترول إلى إيران وهو ما كان يوفر بعض العائدات لحكومة كردستان المستقلة). وبعد ذلك بوقت قصير، استضاف برزاني اجتماعاً لخصوم المالكي، كافة الشركاء الرسميين في الحكومة الإئتلافية. وكانت نيتهم هي خلع رئيس الوزراء من خلال اقتراع بعدم الثقة إذا ما استمر في الحنث بوعوده الخاصة بمشاركة السلطة والتي قطعها عند تشكيله الحكومة في بداية عام ٢٠١٠، بعدما تم انتخابه لفترة ثانية.

ويبدو أن برزاني كان يعتقد أن لديه اليد العليا. حيث كانت "إكسون موبيل" قد وقعت عقداً للاستكشاف مع حكومة كردستان المستقلة في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١ - أول شركة بترول كبرى تفعل ذلك - في حركة أغضبت حكومة المالكي التي هددت الشركة بفرض عقوبات عليها.

وعلى الرغم من أن الأكراد كانوا لم يعثروا بعد على وسيلة سهلة لتصدير النفط، فإن وصول "إكسون موبيل" قد منحهم ثقة جديدة وعزز حجتهم حول أن مليارات البراميل من البترول القابل للتسويق لا يمكن أن يتم تخزينها، وبالتالي فإن قيمتها الكبيرة سوف تجبر بغداد على قبول صفقة تصدير. والأهم من ذلك، كان تقديم تركيا لنفسها كمشتر محتمل للنفط الكردي، يشير إلى أنها مستعدة لتجاوز بغداد إذا ما وجدت خطوط الأنابيب الضرورية. وبالتالي، تعرضت العلاقة بين المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طب أردوغان، التي كانت قد ضعفت بالفعل إثر دعم العراق للنظام السوري ضد الانتفاضة المستمرة لضربة جديدة.

ولكن الأكراد أخفقوا، فقد أخفقوا في خلع المالكي، الذي يتمتع بتأييد تكتيكي من كل من إيران والولايات المتحدة. واكتشفوا أن الحكومة الفيدرالية، التي تزايد إنتاجها من البترول بحلول يوليو (تموز) ٢٠١٢ أكثر من أي وقت آخر في السنوات العشر الماضية، لن تتنازل في قضية المدفوعات لشركات البترول. وكعقاب، هدد المالكي بتقليل مخصصات موازنة حكومة كردستان المستقلة بقدر المال الذي كانت الحكومة المركزية تخسره إثر مقاطعة صادرات البترول الكردية ونقل صغار التجار النفط إلى إيران.

وفي بداية أغسطس (آب)، كانت إدارة أوباما، التي كانت تخشى أن يتسبب انخفاض صادرات البترول من العراق في رفع أسعار البنزين، تضغط على الأكراد لإنهاء موقفهم. ودون

الفوز بأي تسويات بشأن المدفوعات إلى شركات البترول من بغداد. استسلمت حكومة كردستان المستقلة وأعادت فتح الصمامات. وفي أواسط سبتمبر (أيلول)، عاد الجانبان لصفقتهما الأصلية ولكن ذلك لم يخرج حكومة كردستان المستقلة من الوضع الذي كانت قابعة فيه وتأمل أن تفر منه عبر استغلال ثروة الهيدروكربون في المنطقة: فقد ظلت معتمدة مالياً على الحكومة الفيدرالية التي ما زالت حتى الآن لديها اليد العليا.

دور تركيا

من المستبعد أن تتحسن العلاقات بين برزاني والمالكي، ويتزايد تطلع الزعيم الكردي لتركيا من أجل الخلاص رغم تاريخ البلاد السيئ فيما يتعلق بحقوق الأكراد. فعلى الرغم من أن تركيا كانت دائماً تؤيد وحدة الأراضي العراقية كحصن ضد النفوذ الإيراني وحصن ضد امتداد النزعة الانفصالية إلى سكانها الأكراد، بدأت حكومة أردوغان مؤخراً في تغيير استراتيجيتها. فمنذ ٢٠٠٨، كونت علاقة اقتصادية وثيقة مع حكومة كردستان العراق من خلال فتح حدودها وتشجيع الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية، بينما تراجعت علاقتها ببغداد نظراً لتحول المالكي إلى السلطوية وتفهم نظرة أنقرة إلى المالكي باعتباره وكيلاً لإيران.

والسؤال هو: إلى أي مدى سوف يذهب الزعماء الأتراك؟ فهل هم مستعدون للتخلي عن الخطة (أ)، تأييد وحدة العراق، في مقابل الخطة (ب)، توثيق العلاقات مع كيانات منفصلة عن بغداد مثل الأكراد والمحافظات السنية الكبيرة في شمال العراق، رغم مخاطر قطع الصلات بالعراق. وبالفعل، تغير الخطاب في أنقرة. فلم يعد المسؤولون يشيرون للوحدة العراقية باعتبارها عنصراً رئيسياً، بل إنها أصبحت الآن عنصراً اختيارياً.

ويقال إن أردوغان كان قد وعد برزاني بأن تحمي القوات التركية المنطقة الكردية في حالة وقوع هجوم عسكري من بغداد. وحتى إذاما كانت الزيارة غير المعلن عنها والتي قام بها وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو إلى مدينة كركوك المتنازع عليها في أغسطس (آب) لم تكن تشير إلى دعم مزاعم الأكراد حول الأرض، فإن رد فعل بغداد الغاضب أظهر أنها نظرت للزيارة من ذلك المنطلق. فقد أعلن المالكي عن خطط لتأسيس مقر جديد للجيش في كركوك، وهناك إشارات أخرى حول تزايد عسكرة المدينة.

ومن جانبه، قدم برزاني حوافز قوية لتركيا للابتعاد عن بغداد: تدفق منتظم لأكثر من مليون برميل من البترول يومياً من خلال مجموعة من الأنابيب المباشرة التي يتم بناؤها

حاليا، منطقة عازلة كردية سنية على الحدود الجنوب شرقية لتركيا ضد حكومة المالكي التي يهيمن عليها الشيعة، ومساعدة حكومة كردستان المستقلة في منع المتمردين الأكراد من الامتداد إلى المناطق الكردية في سوريا.

بالنسبة لتركيا، سوف تكون مخاطر تأييد أكراد العراق هائلة. فسوف يعزز وضع العراق المفكك مساعي إيران للهيمنة الإقليمية ويعزز وجود دولة مستقلة في كردستان العراق من أوضاع الأقلية الكردية في تركيا. ومن ثم فإن الزعماء الأكراد يواجهون معضلة جدية. فهم لا يستطيعون التنبؤ بنتائج الأزمة في سوريا أو إلى أي مدى سوف يتأثر بها الأكراد في البلدان الأربعة التي يسكنون بها.

ومن جهة أخرى، تحتاج تركيا على نحو عاجل إلى الوصول إلى موارد الطاقة بالعراق، وطالما استمرت علاقاتها ببغداد في حالة من التراجع، يبدو أن أنقرة ستصبح مستعدة لشراء البترول مباشرة من الأكراد دون أخذ الضوء الأخضر من حكومة المالكي. وسوف يساعد مثل ذلك السلوك المنطقة الكردية على أن تحصل على قدر أعلى من الحكم الذاتي عن بغداد ويمنحها عنصر قوة في مواجهة أنقرة ولكنه لن يسفر عن دولة. وفي النهاية، سوف يظل الأكراد عالقين في العراق، ولكن بشروطهم الخاصة. وأخذاً في الاعتبار تاريخهم الذي تسوده الاضطرابات، يعد ذلك تقدما جدياً ويضع الأساس الذي يمكن أن يتم بناء شيء أفضل فوقه.

أزمة الكرد في حصانة إطارهم القومي

نزار حاتم

القبس الكويتية ٢٠١٣/١/٣

ضياع سياسي، تِيهٌ في المواقف، وضبابيةٌ في الرؤى.. كلها مفردات طافية على السطح، وهي تغلف جل مساحة المشهد السياسي العراقي اليوم، حيث لا يعرف قادة الكتل السياسية أين يتجهون، ومع من يتحالفون أو يختلفون في ظل حالات التفكك. وسبب هذا التفكك الذي أصاب التحالفات هو الصراع المستدام من أجل المكاسب الضيقة، التي جعلت منها الأنانية السياسية هدفاً طاغياً على مصالح الوطن والمواطنين.

ومن يعاين الساحة العراقية بعمق يدرك أن الكرد وحدهم يبدون على بيّنة وبصيرة من أمرهم، فيما القوى الأخرى تتعثر بخلافاتها المتناسلة بأتفه الأسباب.

الفكرة التي أود إثارتها للنقاش ـــ وهي مجرد فكرة ـــ تكمن في السؤال عن السر الكامن وراء التلاحم الكردي إزاء، أي قضية يشتبك فيها طرف كردي مع أي طرف عربي، على الرغم من أن القوى السياسية الكردية، تدور بينها خلافات ليست سهلة، وضاربة في العمق.

من خلال التجربة العراقية يبدو أن الآصرة القومية قد مثلت ما يشبه السياج، الذي لا يسمح للمواطن الكردي بالخروج على المصلحة القومية لأي سبب كان، حيث تدعو هذه المصلحة اصطفافاً كردياً موحداً تتلاشى عنده الخلافات الداخلية حالما تحين لحظة خلاف مع الآخر غير الكردي، فضلاً عن أن الفدرالية قد جمعت الكرد وحصنتهم فباتوا أقوياء بسبب تمسكهم القومي.

الطائفية هشّمت الآصرة القومية

وعلى النقيض، فقد هشّمت الصراعات الطائفية عروبة الشيعة والسنة، فتخلوا إلى حد بعيد عن وشيجتهم القومية، ليحتكموا إلى الدائرة الطائفية التي جعلتهم قوى متنافرة لا يجمعها موقف موحد، ولا خطاب موحد، ولا رؤية موحدة.

وبفعل الوازع الطائفي الذي هدّ السياج القومي لدى الشيعة والسنة من القوى السياسية العربية، ظهرت هذه القوى مشتتة متخلية عن قوميتها بفعل استغراقها في الصراع الطائفي.

الأزمة الأخيرة بين سلطة الإقليم الكردساتي والسلطة الاتحادية، قد حملت الكرد بجميع فصائلهم وأحزابهم إلى جبهة المواجهة الكلامية والمواقف الموحدة ضد حكومة المركز، بحيث بلغ الأمر أن الرئيس جلال الطالباني، الذي تتمثل قوته في أنه رئيس للجميع، قد انضم للجانب الكردي في هذه الأزمة.

مصاديق تفكك القوى العربية

ولبيان المصاديق العملية، التي تؤكد تفكك مواقف القوى العربية المُستغرقة طائفياً، يمكن الإشارة إلى المحطات التالية:

- التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر قد تخلى عن رئيس الوزراء نوري المالكي، وتماهى إلى حدٍّ كبير مع الموقف الكردي.

- القائمة العراقية بزعامة الدكتور إياد علاوي بدلاً من أن تتماسك مع الموقف المضاد للكرد باتت أكثر تفككاً.

- المجلس الإسلامي العراقي الأعلى بزعامة السيد عمار الحكيم حاول أن يكون في منطقة الحياد، لكن هذه المحاولة لم تعد في وقتها المناسب، ذلك لأن الاصطفافات في ظل أجواء الفوضى والتشنج تفرض اتخاذ مواقف واضحة ليست رمادية بدعوى الحياد، الذي يتسبب في الخسارة بدلاً من الربح السياسي.

الحياد خصومة للجميع

ففي ظل اشتباك القوى السياسية في ما بينها تبدو القوة، التي تحاول إمساك العصا من الوسط غريبة ومنفرة لكلا القوى المتصارعة، بل وتنظر كل من هذه القوى للواقفين على الحياد على أنهم خصوم وليسوا محايدين.

فـ«دولة القانون»، برئاسة رئيس الحكومة (المالكي) تعتبر موقف المجلس الحيادي تخلياً عن مبدأ التحالف، كما أن الكرد يقل تفاعلهم معه. و«العراقية» تعتبره ليس معها. و«التيار الصدري» له النظرة ذاتها حيال موقف المجلس الأعلى.

وهنا يحسن القول: إن في فترة التأزم الحاد يُعتبر الحياد خصومة للجميع.

أزمات المالكي محلية وإقليمية

محمد السعيد إدريس

الخليج الإماراتية ٢٠١٣/١/٥

من المستحيل أن ينجح نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية في خوض حربين أو معركتين في وقت واحد. الولايات المتحدة لم تستطع عندما أعلنت ذلك على لسان وزير دفاعها دونالد رامسفيلد عقب تفجيرات ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١ بأن في مقدورها خوض حرب ضد كل من أفغانستان والعراق في وقت واحد. وفشل رامسفيلد وفشلت معه إدارته واضطر الشعب الأمريكي إلى اسقاطها وانتخاب رئيس جديد بديل. شعاره الأساسي "التغيير والانسحاب من العراق" هو باراك أوباما المرشح الديمقراطي. فما بالنا ومعارك المالكي الرئيسة تتجاوز الثلاث معارك . فهو في اشتباك سياسي يزداد سخونة وتوتراً يوماً بعد يوم مع اقليم كردستان العراق. وهو في أزمة علاقات متصاعدة مع تركيا التي بدأت تمد يديها إلى مسعود البرزاني رئيس الاقليم. ثم هو في أزمة ساخنة مع العرب السنة في الأنبار وديالى والموصل وغيرها مظهرها الخارجي هو الاعتراض على اعتقال أفراد حماية وزير المالية رافع العيساوي. وجوهرها الاعتراض على ما يعتبره السنة تهميشاً لهم. أما المعركة الرابعة فهي داخل تحالفه وبالذات التيار الصدري حيث أعلن صلاح العبيدي المتحدث باسم مقتدى الصدر أن التيار سيواصل الدفاع عن أي معتقل مظلوم مستبعداً الهاجس الطائفي. مؤكداً دعم الصدر لإطلاق سراح كل المعتقلين من كل الطوائف من دون تفرقة . ومؤكداً أيضاً أن عدداً كبيراً من الشيعة يعانون أيضاً الضغوط التي يشتكي منها أبناء الطائفة السنية. ومنتقداً بعض الشعارات التي رفعت في بعض المظاهرات ووصفها بأنها "طائفية" .

وإذا كانت أزمة العيساوي تتصدر الآن المشهد السياسي بعد خروج المتظاهرين في الأنبار ونجاحهم في قطع الطريق الدولي الذي يربط بين العراق بكل من سوريا والأردن. ومطالبين بإسقاط النظام والإفراج عن "المعتقلات". وبعد دخول أسامة النجيفي رئيس

مجلس النواب طرفاً في الصراع ضد المالكي، فإن التوتر يزداد سخونة بين المالكي وحكومة كردستان العراق، خصوصاً في ظل تفاهمات جديدة تركية كردستانية .

فقد اتهم المالكي تركيا بمحاولة تقسيم العراق عبر "صفقات بائسة" مع اقليم كردستان، معتبراً أن التدخل التركي سيفتح الباب لتدخل دول أخرى . وأكد أن أنقرة طلبت من "التركمان عدم الاعتراض على مقترحات بأن تكون كركوك كردستانية" مشيراً إلى أن "السياسة التركية وضعت كردستان الآن على كف عفريت، بل ستضع العراق من خلال كردستان على كف عفريت" .

هذه الاتهامات لم تكن موجهة إلى تركيا فقط، بل هي ممتدة إلى قيادة إقليم كردستان، لذلك رد المتحدث الرسمي باسم كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي بأنه "لم يعد هناك أمل في التفاهم مع ائتلاف دولة القانون ومع زعيمه المالكي" معتبراً أن سياسات المالكي "لا تنم عن أسلوب أو روح شراكة حقيقية"، وأن "الاتهامات الأخيرة بخصوص تركيا هي دليل على رغبته في التصعيد في وقت تم فيه الاتفاق على التهدئة"، مشيراً إلى أن "دعوات المالكي إلى انتخابات مبكرة تصب في خانة التصعيد مع الشركاء، وهو أمر لا يعني سوى أمر واحد وهو رغبته في عدم تنفيذ أي من الاتفاقات التي سبق أن تم التوافق عليها" .

هذه الأزمات المتصاعدة في وجه المالكي ليست وليدة أسباب داخلية محضة لكن لها امتدادات إقليمية نتيجة لسياساته الخاطئة وانحيازاته الإقليمية خاصة انحيازاته لإيران ودعمه للنظام السوري .

فمسعود البرزاني زعيم إقليم كردستان العراق الطامح إلى امتداد نفوذه إلى إقليم "كردستان سوريا" يقوم بدور رئيس في دعم النشاط الكردي في داخل سوريا، ويعترض على تنسيق المالكي مع إيران إزاء سوريا، وخاصة ما يتعلق ب"نقل الأسلحة"، فضلاً عن أنه منحاز إلى تركيا في صراعها مع حزب العمال الكردستاني، ومن هنا يجيء الدور التركي في العلاقة مع إقليم كردستان كرد على سياسة المالكي .

فالتوتر بين المالكي وزعماء إقليم كردستان بدأ منذ اعتراضه على عقود النفط المبرمة بين إقليم كردستان والشركات العالمية وازدياد علاقته مع تركيا سوءاً، خصوصاً بعد زيارة وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو لكركوك من دون إخطار مسبق للحكومة المركزية، ثم جاءت عملية إرسال "قوات دجلة" وحادثة "طوزخورماتو" التي أدت إلى مواجهة بين قوات البشمركة الكردية وعناصر من الشرطة الاتحادية وانتهت بقتل وجرح عدد من سكان المنطقة .

وما زاد العلاقة توتراً تسمية رئيس الوزراء للمناطق المتنازع عليها بالمناطق المختلطة، أي أنها كأية مدينة عراقية تتسم بخليط قومي عرقي ديني لتجريد الأكراد من حق المطالبة بها .

وسط هذا التصعيد كانت حكومة إقليم كردستان غير آبهة بتهديدات المالكي كونها مدعومة من تركيا، وتدرك إلى أي مدى وصلت هشاشة استقرار حكم المالكي في ظل صراعاته مع حلفائه السنة .

المأزق مرشح للتفاقم مع زيادة حدة توتر العلاقة بين المالكي والسنة على ضوء مظاهرات الأنبار التي امتدت إلى مناطق واسعة وتصاعدت مطالب المتظاهرين إلى المطالبة بـ"إسقاط النظام" وحتى التمرد على الزعامات التقليدية السنة وتجربة صالح المطلق الذي ووجه باعتراض شديد وهجوم عليه من المتظاهرين في الرمادي، ودخول زعماء عشائريين ورجال دين ضمن قيادة معارضة حكومة المالكي .

السبب وراء مثل هذا التوقع هو الربط التلقائي بين سوء الأوضاع الداخلية للعراقيين السنة وبين انحيازات المالكي وحكومته لإيران، والأهم من ذلك هو أصداء ما يجري داخل سوريا واحتمالات إسقاط نظام بشار الأسد على أيدي المعارضة .

إن تسمية ما يجري في الأنبار من جانب المعارضين للمالكي بـ"الثورة ضد تهميش السنة" هو في واقعه سبب محلي لكنه أيضاً له امتدادات إقليمية .

وهكذا تتفاقم التحديات أمام المالكي ليزداد المأزق تعمقاً مع زيادة حدة الاستقطاب الاقليمي في علاقات حكومة بغداد .

كرد العراق ينطلعون إلى تركيا والغرب ويفكرون في مستقبل من دون العراق

الشرق الأوسط ٢٠١٣/٣/١٣

في مدرسة خاصة للنخبة في كردستان العراق، يتعلم الأطفال اللغة التركية والإنجليزية قبل العربية. ويحلم طلاب الجامعة بوظائف في أوروبا لا في بغداد. ويقول رجال أعمال محليون إنهم لا يحبون العمل في أي مكان آخر، لأن المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الأكراد غير مستقرة أمنياً.

الأكراد يوجهون أنظارهم إلى تركيا والغرب على حساب العلاقات مع باقي أنحاء البلاد التي تعاني التدهور. ويقول القادة الأكراد إنهم يريدون أن يظلوا جزءً من العراق حالياً، لكن ربما تدفعهم الخلافات المريرة المتزايدة حول النفط والأرض نحو الانفصال. ويلخص فلاح مصطفى، رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان، العلاقة بقوله «إنه ليس رباط زواج مقدس يجب أن يدوم».

الشباب الكردي، الذي لم يجرب حكم بغداد المباشر، يريد القطيعة عاجلاً وليس آجلاً. وقد ولد أكثر من نصف سكان الإقليم، البالغ عددهم ٥,٣ مليون، بعد عام ١٩٩١ عندما تم فرض منطقة حظر جوي بقيادة غربية، مما جعل حكم الأكراد ممكناً للمرة الأولى من خلال حماية المنطقة من صدام حسين. ويؤكد الطلبة في جامعة جيهان الخاصة في أربيل أنهم يشعرون بأنهم أكراد وليسوا عراقيين، وأن الفساد المستشري في العراق وأعمال العنف الطائفي والجمود السياسي يعرقل تقدم إقليم كردستان. ويقول بلند آزاد، طالب هندسة معمارية يبلغ ٢٠ عاماً: «أريد أن أرى كردستان مستقلة.. إذا ظللنا معهم، فسنصبح في وضع سيئ مثلهم ولن نصبح أحراراً».

وحسب تقرير مطول لوكالة «أسوشييتد برس»، شهدت المنطقة تحولاً كبيراً خلال العقد الماضي. كانت العاصمة أربيل تبدو يوماً ما مثل قرية كبيرة، لكنها أصبحت اليوم

مدينة تضم ١,٣ مليون نسمة. وبدأت ناطحات السحاب والفنادق ذات الخمس نجوم تظهر بها. وبدأت رافعات الإنشاء تشغل الأفق. وانتقل أفراد النخبة التي تركب سيارات رياضية حديثة إلى منازل كبيرة في المجتمعات العمرانية الجديدة التي تحمل أسماء لها وقع غربي مثل «القرية الإنجليزية». ويضع مطار أربيل اللامع من الزجاج والمعدن بغداد في وضع محرج. ووصل عدد الفنادق إلى ٢٣٤، على حد قول المحافظ نوزاد هادي. ويفتخر وزير التخطيط، علي سندي، بالتراجع الكبير للأمية والفقر ومعدل البطالة خلال السنوات القليلة الماضية.

مع ذلك، أمام الأكراد الكثير من العمل، حيث يحتاج الإقليم إلى إنفاق ما يزيد على ٣٠ مليار دولار في إنشاء الطرق السريعة والمدارس والأشكال الأخرى الضرورية من البنية التحتية خلال العقد المقبل، كما يوضح سندي. وهناك مشاعر سخط قوية تعتمل تحت السطح وسط مخاوف من تركز السلطة في أيدي عدد قليل من الأفراد. ويشكو نشطاء المعارضة من فساد الحكومة، وقالت منظمة «هيومان رايتس ووتش» إن قوات الأمن اعتقلت بشكل تعسفي ٥٠ صحافياً وناشطاً ومعارضاً عام ٢٠١٢.

وبينما تمتلك الحكومة المركزية سلطة اتخاذ القرار في ما يتعلق بالنفط، يقول الأكراد إنه يحق لهم وضع سياسة الطاقة الخاصة بهم، ويتهمون الحكومة بالمماطلة في التفاوض على اتفاق جديدة خاص بتقاسم عائدات النفط. وأقر الأكراد قانون الطاقة الخاص بهم ووقعوا ما يزيد على ٥٠ اتفاقية مع شركات نفط أجنبية، مقدمين شروطاً أفضل من بغداد. وبدأت شركة «جينيل إنيرجي» التي تعمل في مجال النفط في الإقليم نقل النفط الكردي بالشاحنات إلى تركيا خلال شهر يناير (كانون الثاني). ويتمتع خط الأنابيب المباشر المزمع إنشاؤه بأهمية استراتيجية كبيرة على حد قول «علي بلو»، مسؤول كردي رفيع المستوى في مجال النفط. وتساءل «بلو» قائلاً: «لماذا ننشئ هذا الخط؟ لأننا دائماً ما نواجه مشكلات مع بغداد».

ويسلط المشروع الضوء على زيادة وجود تركيا في المنطقة وهو ما يمثل تغيراً كبيراً عن السنوات القليلة الماضية التي شهدت توتراً في العلاقات، على خلفية قتال أنقرة عناصر حزب العمال الكردستاني. وقد أرست حاجة كل طرف للآخر علاقة جديدة. فتركيا تحتاج إلى المزيد من النفط لتشغيل اقتصادها الذي يتوسع وتفضل شراء النفط من الأكراد على شرائه من الحكومة في بغداد، حيث تراها جزءً من المحور الذي يخضع للنفوذ الإيراني المنافس في المنطقة. على الجانب الآخر، يحتاج الأكراد إلى تركيا ليس فقط كمنفذ لتصدير النفط، بل أيضاً كشريك تجاري. ونحو نصف الشركات الأجنبية تقريباً التي تعمل هنا ويبلغ عددها

١,٩٠٠ شركات تركية، كما يوضح المسؤولون. كما أن ٧٠٪ من تجارة تركيا السنوية مع العراق، التي يبلغ حجمها ١٥ مليون دولار، هي مع إقليم كردستان. وفي إشارة مميزة دالة على الوضع الراهن، تعتبر اللغتان التركية والإنجليزية هما لغتا التدريس في مدرسة خاصة رفيعة المستوى في أربيل. وبدأ الطلاب، البالغ عددهم ٣٥١ طالباً، يدرسون اللغة الكردية، وهي اللغة الأم لمعظم الطلاب في الصف الثالث. وتم إدخال اللغة العربية لاحقاً، في الصف الرابع. ويعكس المنهج الدراسي أولويات مؤسس المدرسة، المنتمي إلى الأقلية التركمانية، لكنه يتوافق أيضاً مع الآباء الأكراد الذين يرون أن مستقبل أبنائهم مرتبط بتركيا.

ومع احتدام المشكلات مع بغداد، يقول مسؤولون أكراد إن انفصال الإقليم عن العراق أمر حتمي. ويحلم كثيرون هنا بقيام دولة كردية مستقلة، تضم أجزاء من سوريا وتركيا وإيران والعراق، وتكون وطناً لأكثر من ٢٥ مليون كردي. ويقول مصطفى، مسؤول العلاقات الخارجية: «كشعب، نستحق ذلك. نرغب في أن نرى هذا في فترة حياتنا». ولكن في ظل معارضة حلفاء رئيسيين أمثال الولايات المتحدة وتركيا لفكرة تقسيم العراق، يقول الأكراد إنهم لن يتصرفوا بتسرع أو بتعنت. ولدى سؤاله عما إذا كان إقليم كردستان سيعلن استقلاله بمجرد تمكنه من تصدير النفط بشكل مباشر، أجاب مصطفى: «سوف نعبر ذلك الجسر حينما نصله».

الاستقلال الكردي
أمال شعبية ومصدات إقليمية

أربيل: شيرزاد شيخاني

الشرق الأوسط ٢٠١٣/٣/١٩

يمر العراق اليوم بأزمة سياسية خانقة، والعلاقات الوطنية تهشمت تماماً، وانهارت التحالفات، وواجهت القوى السياسية بعضها بعضاً حتى كادت في بعض مراحل الأزمة الحالية تصل إلى حد وقوع كارثة الحرب الأهلية وتجدد الفتنة الطائفية، خاصة بعد أن زادت الحكومة الحالية التي يرأسها نوري المالكي من حدة المواجهات السياسية والإعلامية تارة مع الكرد، وتارة مع السنة، في بعض المحافظات التي تشهد توترات في غاية الخطورة.

ويلفت السياسي الكردي المقرب من الزعيم الكردي مسعود بارزاني، وزير الثقافة السابق فلك الدين كاكائي، إلى نقطة جوهرية تنمي الشعور الكردي بالحاجة الملحة في هذا البلد المضطرب سياسياً إلى الاستقلال وإعلان الانفصال، حين يشير إلى ما جاء بديباجة الدستور العراقي الجديد ما نصه: «نحن شعب العراق الذي آلى على نفسه بكل مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختيارها لاتحاد بنفسه». ويؤكد كاكائي أن «الالتزام بهذا الدستور هو الضمانة الأساسية لحماية وحدة العراق، ولكن اليوم هناك انتهاكات متكررة ومتعددة لمضامين هذا الدستور، وهناك أطراف سياسية لا تلتزم به، وعليه، فإن من حقنا أن نختار طريقاً آخر ما دام هناك من لا يحترم الدستور ويلتزم به». ولا يخفي القيادي الكردي أن «حق تقرير المصير هو أحد الخيارات في هذا الطريق».

والأداء الحالي لقيادة وحكومة إقليم كردستان يتجه نحو تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي عن المركز، وطبعاً سيجر تحقيق هذا الاستقلال الاقتصادي، استقلالاً سياسياً في المراحل المقبلة، مما سيقرب الكرد من تشكيل دولتهم المستقلة، فهذه الدولة لم تعد مجرد حلم يداعب خيال قيادات وشعب كردستان، بل هناك خطط تعمل عليها الحكومة

الحالية بالإقليم من أجل تحقيق ذلك، خاصة بعد أن وصلت الأزمة السياسية الحالية بالعراق إلى ذروة المواجهة، وكما قال كاكائي في حواره مع «الشرق الأوسط» فإنه «رغم الظلم والاضطهاد والمعاناة الكثيرة التي عانى منها شعبنا الكردي، فإن القيادة الكردية اختارت التوجه إلى بغداد فور سقوط النظام السابق لإعادة بناء العراق الجديد.. ولكن بعد عشر سنوات من بناء تلك الدولة المنشودة، ماذا كانت الحصيلة؟»، ويستطرد: «لم نجن من هذا النظام الجديد سوى المشكلات ومزيد من الأزمات المتلاحقة التي تهدد وحدة البلاد فعلاً».

لقد كان الزعيم الكردي مسعود بارزاني واضحاً عند طرحه تساؤلاً في كلمة ألقاها بالمؤتمر الدولي الأول حول جرائم الإبادة البشرية المنعقد في أربيل قبل عدة أيام حين قال: «الذي يحصل الآن ليست شراكة، وإذا كانت تبعية، فإننا لن نقبل التبعية والوصاية من أحد. لذا، نحن شعب كردستان نريد جواباً عن هذا السؤال، إذا كانالجواب بنعم، فإننا لن نقبل عهوداً من غير عمل، بل نريد عملاً لأننا تعبنا ومللنا سماع وعود دون عمل. وإلا؛ فكل يدرك الطريق الذي سيسلكه».

وقد سلكت حكومة الإقليم هذا الطريق منذ وقت، حينما نجحت في إقناع تركيا لمد أنبوب ناقل لنفط كردستان إلى تركيا ومنها إلى الأسواق العالمية، فما دام الاقتصاد هو أحد الأركان الأساسية للدولة، فإن حكومة الإقليم بدأت بخطوتها الأولى لتحقيق استقلالها الاقتصادي تمهيداً لإعلان استقلالها السياسي.. ويبدو بارزاني متفائلاً بهذا الشأن حين يقول: «إنني متفائل وينتظرنا مستقبل مشرق، ولن نتراجع خطوة واحدة إلى الوراء، بل نتقدم إلى الأمام».

ورغم سنوح فرصة ذهبية، كما يعتقد البعض لتأسيس الدولة الكردية، فإن السياسي المقرب من بارزاني يؤكد أنه «ما زالت هناك آفاق واسعة أمام الحوار والتعايش»، ويؤكد على استعداد القيادة الكردية للحوار، ويدعو الحكومة العراقية الحالية إلى تثبيت أسس النظام الفيدرالي الذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع قوى المعارضة العراقية قبل سقوط النظام السابق، ولكنه يستدرك أيضاً أن «من حق الشعب الكردي أن يختار طريقاً آخر إذا تعذرت الحلول ولم تعد هناك إمكانية للحوار والتعايش».

وبسؤاله عما إذا كان هذا الطريق يقصد منه الانفصال عن العراق، قال كاكائي: «لا أعتقد أن القيادة الكردية ستخاطر في هذه المرحلة بالانفصال وخوض مغامرة غير محسوبة. وعلى العموم، فنحن على أبواب انتخابات جديدة وهي ستحسم الوضع الحالي».

وحول الوضع الإقليمي والدولي الذي أشار إليه السياسي الكردي، يتحدث الباحث في الشؤون الاستراتيجية الدكتور يوسف كوران من «مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية» لـ«الشرق الأوسط» قائلاً: «الظروف الدولية والإقليمية غير ناضجة حالياً لإعلان الدولة الكردية، فالعامل الإقليمي ما زال بغير صالح الكرد، وإعلان الدولة من طرف واحد لن يحقق الحلم الذي يراودنا منذ زمن بعيد، خاصة أن الدولة المزعومة ستقع تحت تأثير تركيا التي لها دور مهم على صعيد المنطقة، وهذا يعني أن الاستقلال الكردي سيكون ناقصاً».

المسيحيون مكون أساسي في العراق، ويعيش أغلبيتهم في إقليم كردستان، وهذا يعني أنهم معنيون مباشرة بالوضع فيه، يصيبهم ما يصيب الأكراد سلباً كان أم إيجاباً. وبسؤاله عن موقفهم من الدعوة الكردية للانفصال والاستقلال، قال سالم توما النائب في البرلمان الكردستاني عن الحركة الديمقراطية الآشورية: «أي قرار بهذا المستوى لابد أن يعود إلى الشعب، وأعتقد أن القيادة الكردية سوف تفعل ذلك، وستعود إلى الشعب لتقرير المصير، وبالنسبة لنا، فنحن على الرغم من أننا كنا مساهمين في ثورات شعب كردستان وكنا جزءً من جهد المعارضة ضد النظام الديكتاتوري السابق، فإننا بالتأكيد سنعود أيضاً إلى شعبنا لاتخاذ قراره».

للإسلاميين وجهة نظرهم أيضاً، فهم جزء من النسيج الكردستاني ولهم تأثير مهم على الأحداث في الإقليم، وحول موقفهم من قضية الانفصال وتقرير المصير، أوضح صلاح الدين بابكر، العضو القيادي في الاتحاد الإسلامي الكردستاني: «كانت كردستان قبل غزو العراق تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، وكان خيار قيادته هو الذهاب إلى بغداد بإرادته الحرة ودون ضغط من أحد، واختار الشعب الكردي الاتحاد الاختياري مع بقية مكونات العراق، وهذا دليل على أنه يريد العيش ضمن إطار العراق الموحد، ولكن مع ذلك، فهو يسعى إلى تثبيت حقوقه الدستورية والتمتع بها بما فيها حقه في تقرير المصير».

صدام كردي جديد مع المالكي

إيلي شلهوب

الأخبار اللبنانية ٢٠١٣/٣/١٩

من يعرف عمق العلاقة التاريخية التي تجمع أكراد العراق بسكان جنوبه، لابد أن يستغرب مستوى التوتر وكثرة الأزمات التي تعصف بين سلطات أربيل وحكومة نوري المالكي، ابن الحلة.

لكن مثار الاستغراب هذا سرعان ما يختفي بمجرد الغوص في نهج كل من الفريقين في الحكم، على المستويين الداخلي والإقليمي.

في الأول، يستميت الأكراد في دفاعهم عن حكمهم الذاتي تحت عنوان الفدرلة، فيما يقاتل رئيس الحكومة لحماية المركز الذي يراه الضمانة الوحيدة لوحدة العراق. وفي الثاني، يبدو اصطفاف أربيل واضحاً في المعسكر التركي ــــ السعودي الذي يعادي المالكي وحكومته وسياساته الإقليمية.

نهجان اصطدما في أكثر من مناسبة، وخصوصاً أن نقاط الخلاف أصلاً كثيرة، تبدأ بقضية كركوك والأراضي المتنازع عليها، وتمر بتعويضات ضحايا الأنفال ولا تنتهي بتوزيع الثروة والصلاحيات بين حكومتي الإقليم والمركز، ولا بحصة كردستان من الموازنة الاتحادية. ولا شك في أن الصراع السياسي الداخلي، في مكان ما، يساعد على تأجيج الخلاف بين الفينة والأخرى، ولا سيما أن التصدي لـ«الأطماع» الكردية له شعبية كبيرة في صفوف سنّة العراق، وخاصة لدى عشائر الموصل وصلاح الدين وديالى، التي يقر قادة «العراقية» و«التحالف الكردستاني» بأنها تدين بالولاء للمالكي بسبب مواقفه هذه.

غير أن تطورات الأشهر القليلة الماضية تؤكد أن الشعرة التي قسمت ظهر البعير كانت الاصطفافات الإقليمية للطرفين، وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف مما يجري في سوريا، التي أدت دور الزيت الذي صبّ على النيران المستعرة. ولعل الصدام الأول الكبير كان في المواجهة

العسكرية بين القوات النظامية العراقية وقوات البيشمركة في تشرين الثاني الماضي شرق تكريت على خلفية نشر وحدات من «قوات عمليات دجلة» في منطقة متنازع عليها مع أربيل. وربما يكون إقرار الموازنة الخميس المواجهة الثانية الكبيرة التي تهدد بتداعيات غير واضحة المعالم بعد.

مشكلة، كعادة كل المواجهات مع بغداد، وحّدت الفصائل الكردية التي اجتمعت السبت في أربيل برئاسة رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، وأصدرت بياناً اتهم المالكي بـ«تكريس الانقسام في الصف الوطني العراقي والانفراد في السلطة السياسية وقيادة الدولة»، وبمواصلة «إنتاج الأزمات، وتدويرها وتصعيد التوتر». كما صدرت بعض الأصوات الكردية التي تعتبر أن ما جرى يعطي الحق للإقليم بالاستقلال اقتصادياً.

أوساط قريبة من أروقة صناعة القرار في أربيل تؤكد التزامها «متطلبات الشراكة الوطنية وما ينص عليه القانون والدستور»، مشيرة إلى أن «لا اتجاه حالياً إلى أي نوع من الاستقلال الاقتصادي »، وإلى أنه «من السابق لأوانه الحديث عن أي انسحاب من الحكم في بغداد، الوزراء والمسؤولون الأكراد في مواقعهم يمارسون عملهم كالمعتاد، والمبادرات لم تتوقف من أجل إيجاد حل يرضي الجميع»، رغم استبعادها «استتباب الأوضاع قريباً». وتضيف «نقوم بكل ما هو علينا من واجبات، ولا نحصل في المقابل على حقوقنا التي نص عليها الدستور»، وفي مقدمها«الحقوق السيادية وحقوق شركات النفط وأموال البيشمركة والأشايس، وغيرها كثير، حتى حصة الإقليم من المشتقات النفطية اليومية، بنزين وغاز وما إلى ذلك، لا تصل إلينا»، علماً بأن الموازنة تضمنت نحو ١٢,٣ مليار دولار (١٧٪ من قيمتها) حصة الإقليم من النفقات التشغيلية.

ولعل رفض رئيس إقليم كردستان، مسعود البرزاني، في ظل مرض الرئيس العراقي جلال الطالباني، التوسط لحل أزمة الحكم المستعصية في البلاد، على قاعدة أن «اتفاقية أربيل» تشمل كل نقاط الخلاف وكافية وحدها لتسوية الوضع في حال طبقت، ساهم في تأجيج الخلاف بعدما وصلت الأمور إلى حد التجريح الشخصي بينه وبين رئيس الحكومة.

في المقابل، تقول أوساط المالكي إن «الأكراد يستغلون المشكلة الطائفية في البلد أبشع استغلال». وتضيف إنهم «يبيعون النفط ويأخذون عائداته، ويريدون من بغداد أن تدفع مصاريف استخراجه ونقله، والأنكى أنهم يهددون، في حال عدم حصولهم على مرادهم، بأنهم سينضمون إلى الحراك السني في البلاد».

وكان البرلمان العراقي قد أقر الخميس، بعد تأجيل ست مرات تسبب بخسائر للبلاد بمئات ملايين الدولارات، موازنة العام ٢٠١٣ بقيمة ١١٨,٦ مليار دولار، هي الأضخم من نوعها في تاريخ البلاد، وذلك رغم مقاطعة نواب التحالف الكردستاني وغالبية نواب القائمة «العراقية». وخصصت الموازنة المذكورة نحو ٧٥٠ مليون دولار للشركات النفطية العاملة في كردستان العراق، بدلاً من ٤,٥ مليارات دولار وفق الحسابات الكردية، تغطي الفترة الممتدة من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١٣. وهي القضية التي عرقلت صدور الموازنة لأسابيع، والتي نشبت على خلفية توقف سلطات كردستان عن تصدير النفط الخام عبر أنابيب التصدير الرسمية الخاصة بالحكومة المركزية أواخر العام الماضي احتجاجاً على تأخير الدفع للشركات المنتجة للنفط في الإقليم، علماً بأن التصدير، حتى قبل هذا التاريخ، لم يكن بمعدل ٢٥٠ ألف برميل نفط يومياً حسبما ينص عليه الاتفاق الموقّع بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية في أيلول الماضي.

وتتذرّع حكومة بغداد، التي يقول مسؤولوها إنها دفعت دفعة أولى بقيمة ٦٥٠ مليار دينار للشركات العاملة في كردستان العام الماضي وأرجأت الدفعة الثانية وقيمتها ٣٥٠ مليار دينار بعدما أوقف الأكراد التصدير، بأن على السلطات الكردية أن تدفع أولاً ثمن ٢٥٠ ألف برميل نفط يومياً التي امتنعت عن تصديرها منذ تشرين الثاني الماضي، وخاصة بعدما أثار غضبها قرار أربيل تصدير ١٥ ألف برميل نفط يومياً إلى تركيا عبر شاحنات، وإعلانها أنها تعتزم رفع هذه الكمية تدريجاً.

ومعروف أن الخلاف حول المدفوعات والتصدير ليس سوى تفصيل في الخلاف الأساسي، حيث ترى حكومة بغداد جميع العقود التي أبرمتها السلطات الكردية مع الشركات الأجنبية باطلة لأنها لم تحظ بمصادقة الحكومة المركزية، فيما تعتبرها حكومة أربيل شرعية، مستندة إلى ما ينص عليه دستور البلاد.

وجرى التصويت بحضور ١٦٨ نائباً من مجموع ٣٢٥ عضواً، هم عدد أعضاء مجلس النواب، علماً بأن النصاب القانوني يتطلب حضور ١٦٣ نائباً. تصويت يعيد التأكيد على تماسك التحالف الوطني العراقي خلف حكومة المالكي، وسقوط رهانات البعض على انشقاق كتلة «الأحرار» التي يتزعمها السيد مقتدى الصدر، أو تعاطف كتلة «المواطن» بزعامة السيد عمار الحكيم.

الكرد الحالة الصاعدة

حازم صاغية

الحياة اللندنية ٢٠١٣/٣/٢٦

قامت الحركة القوميّة العربيّة، في تأويلها الأبسط، على الدعوة إلى دمج الكيانات العربيّة القائمة في كيان موعود وموحّد يُفترض أن يكون «بعثاً» لما كان قائماً في ماضٍ ما. ومع أنّ الحركة القوميّة الكرديّة لم تفارقها الدعوة إلى «بعث» أمّة كرديّة، عابرة للأوطان، إلاّ أنّ الوقائع جعلت تركيزها الفعليّ يذهب في وجهة أخرى هي كسر مركزيّة الكيانات القائمة، إمّا للحصول على دولة كرديّة مستقلّة، أو لإحلال لون من الحكم الذاتيّ للأكراد داخل تلك الكيانات.

وقد جاءت ثورات «الربيع العربيّ»، بما تحمله ضمناً من تشكيك بالتراكيب المركزيّة للدول، إن لم يكن بخرائطها نفسها، لتنصرالنظريّة القوميّة الكرديّة، وهي لم تعد عمليّاً قوميّة جدّاً، على النظريّة القوميّة العربيّة.

فالحالم وحده هو الذي «يفكّر» اليوم بكيان جامع عابر للدول - الأمم العربيّة فيما الحريق مشتعل داخل كلّ واحدة من هذه الدول - الأمم، مع ما يشي به ذلك من حضّ عنيف ومتواصل على إعادة التفاوض في ما خصّ تقاسم السلطات، وربّما إعادة ترسيم الحدود ذاتها.

واستناداً إلى خلفيّة كهذه تبدو القضيّة الكرديّة، أو بالأحرى القضايا الكرديّة، هي الصاعدة اليوم في المنطقة، مقابل هبوط يطاول قضايا القوميّة العربيّة، أو القضايا المحسوبة عليها، لا سيّما قضيّة فلسطين السيّئة الحظّ، والموصوفة طويلاً بأنّها الطريق إلى التوحيد العربيّ.

مثل هذا الصعود يُلحظ في العراق أوّلاً، حيث بات الأكراد، أقلّه منذ ٢٠٠٣، يتمتّعون بمنطقة حكم ذاتيّ موسّع، ويتحوّلون عنصر التحكيم الأهمّ في توازن العلاقة المضطربة بين الشيعة والسنّة العرب. لكنّ أحداً لا يستطيع الجزم بأنّ الحكم الذاتيّ هو ما سيقف

عنده طموح أكراد العراق فيما العلاقات الأهليّة في البلد الأخير تتفسّخ وتتراجع معها احتمالات قيام حكم مركزيّ فاعل. وتطوّر كهذا إنّما ترتفع حظوظه في ظلّ التحسّن الكبير الذي أصاب العلاقة بين شمال العراق وتركيا بعد سنوات من الحذر والتوتّر.

لكنّ أكراد تركيا، بعد الرسالة الأخيرة التي وجّهها من سجنه عبدالله أوجلان، قد ينضمّون أيضاً إلى تلك القاطرة الصاعدة. فكيف وأنّ الأتراك أنفسهم بدأوا يقتنعون بأنّ أيّ تحوّل إيجابيّ يصيب علاقتهم بالـ١٥ مليون كرديّ المقيمين في جنوب بلادهم وجنوبها الشرقيّ سيرتدّ إيجاباً على تركيّا نفسها، ابتداء بتعزيز سياستها المناهضة للنظام في سوريّة وانتهاء بتعبيد طريقها المعقّد إلى أوروبا.

أمّا أكراد سوريّة الذين كانوا السبّاقين في ٢٠٠٤ إلى مصادمة النظام الأسديّ، فلم يوفّروا أيّة فرصة لتوكيد حرصهم على استقلاليّتهم وخصوصيّتهم من ضمن الثورة. وإذا صحّ أنّ الاتّفاق التركيّ - الكرديّ الأخير سيُضعف المتعاطفين الأكراد مع النظام السوريّ، صحّ أيضاً أنّ أيّ مستقبل سوريّ سيتّسع لحضور كرديّ كبير، حضورٍ تبقى أشكاله التنظيميّة والإداريّة موضوعاً للنقاش والتكهّن.

وهذه، في عمومها، أخبار سيّئة بالنسبة إلى دمشق، عاصمة الجمهوريّة «العربيّة» السوريّة، لكنّها قد تكون، على مدى أبعد، أسوأ لطهران التي يبقى أكرادها وحدهم خارج الحدث وخارج الاحتمال.

حلبجة ورائحة التفاح

عبد الحسين شعبان

الخليج الإماراتية ٢٠١٣/٣/٢٧

لم تكن مدينة حلبجة الكردية الجميلة معروفة للعالم قبل ١٦-١٧ (مارس/ آذار العام ١٩٨٨، فهذه المدينة النائية، القريبة من الحدود العراقية- الإيرانية، مثلها مثل العديد من مدن وقصبات كردستان العراق، فقيرة ومهملة، وفي الوقت نفسه زادتها أوضاع الحرب ارتياباً أمنياً، رصداً ومراقبة من العراق وإيران على حد سواء، خصوصاً أن بعض البيشمركة كانوا يترددون عليها .

تغفو مدينة حلبجة على حافة سهل شهرزور، بالقرب من بحيرة دربندي خان القريبة منها، وفي بدايات فصل الربيع وانقشاع الثلوج التي تكسو قمم الجبال، تبدأ المدينة بارتداء أثوابها الملوّنة وتزهو بروائحها الزكية المنبعثة إليها من بساتينها المكتظة بالفاكهة، وعيونها المنحدرة من جبال أحمد أوه، حيث تشكل سلسلة جبال هورمان حماية طبيعية لها .

لكن هذه المدينة الوديعة بدأت وعلى نحو مفاجئ تلفت الانتباه إليها، حتى أصبحت مدينة "دولية"، حيث شغلت منظمات حقوق الإنسان وجهات مدنية وإعلامية، إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة، الرواية تقول إن حلبجة دخلت التاريخ حين أصبحت ساحة حرب رغماً عنها، ولكن كيف حصل ذلك؟ الجواب يبدأ من موقعها الجغرافي، حيث تقع حلبجة على بعد ١٦ كيلومتراً من الحدود العراقية- الإيرانية، وخلال الحرب وبعد الانسحاب العراقي من إيران بعد معركة المحمّرة (خرمشهر) ،١٩٨٢ بدأت محاولات التوغل الإيراني للأراضي العراقية، فضلاً عن اتساع نطاق المعارضة الكردية في المنطقة .

عشية الجزرة كانت إيران مسيطرة على الجبال المحيطة بالمدينة، وقد استشعر سكان مدينة حلبجة المسالمة أنهم سيذهبون في حرب لا ناقة فيها لهم ولا جمل، فحاولوا مغادرة

المدينة بعد نداءات تحذيرية تلقّوها من القوات العراقية. بل أن بعضهم حاول مغادرتها ولكن تم منعه. وحدثت معركة بين القوات العراقية والإيرانية سبقت الجزرة. اضطرت فيها القوات العراقية إلى الانسحاب والتراجع صوب السليمانية. وفي ظهيرة ذلك اليوم وحوالي (الساعة الثانية عشرة إلاّ ربعاً) حلّت لحظة الرعب المروّعة. لكن أمراً غريباً قد جاء معها. إذ انتشرت رائحة التفاح الربيعي على نحو واسع .

في تلك اللحظة تم قصف المدينة بالأسلحة الكيمياوية وغاز الخردل الذي يمتاز بأن رائحته تشبه رائحة التفاح. بل إن من يشمّه يزداد رغبة في استنشاق رائحته. وخلال ربع ساعة فقط تقطعت الكثير من الأنفاس وتيبّست شفاه وعمّت رائحة الموت كل مكان. لا سيما قد بدأ قصف الطائرات بعد نصف ساعة وبالتحديد (الساعة الثانية عشرة والنصف) لتدمير الأحياء السكنية والقرى المحيطة. فتحوّلت رائحة التفاح إلى رائحة شبيهة بالثوم والعفن. حيث تساقط المئات في الشوارع والأزقة وأصيب العشرات بعمى دائم لاحقاً أو مؤقت. إضافة إلى التقيؤ حدّ الغثيان . فارق الحياة الأطفال والنساء. ولا سيّما الحوامل والشيوخ والحيوانات حيث نفق الآلاف منها. وتفسّخت الكثير من الجثث وانقطع نسل عوائل بكاملها وتم دفن الكثير بملابسهم .

حصيلة الكارثة كانت نحو خمسة آلاف ضحية ونحو عشر آلاف مصاب. بعضهم أصبح معوّقاً بشكل دائم . وقد تسنّى لكاتب السطور أن التقى أعداداً منهم خلال ربع القرن الماضي. مثلما استمع إلى قصص مرعبة. وشاهد فيلماً وزار متحفاً يحكي قصة الجزرة. مثلما وقف قرب نصب الشهداء في ساحة المدينة المقهورة .

يوم وقعت الجزرة لم يهتم بها الإعلام العالمي كثيراً. وخصوصاً الإعلام العربي. بل إنه لم يعرها أي اهتمام يذكر. حتى إن بعضهم برّرها بحجة تعاون الحركة الكردية مع إيران ضد العراق في الحرب. ومن وجهة نظر هؤلاء أن الحرب تجيز استخدام جميع أنواع السلاح "دفاعاً" عن النفس ضد اختراقات الطرف الآخر. حتى إن استخدم سلاحاً محرّماً دولياً ضد شعبه .

إن جريمة حلبجة لا تختلف من حيث الجوهر والأهداف عن مجازر الهنود الحمر. ومجازر الفرنسيين في الجزائر. ومجازر النازيةبحق اليهود وغيرهم. ومجازر الصهيونية في دير ياسين وكفرقاسم ومدرسة بحر البقر وصبرا وشاتيلا. والمجازر بحق الأرمن ومجزرة حماه في سوريا ومجزرة سربرينتشا بحق المسلمين في البوسنة والمجازر بحق المسلمين في الهند وغيرها. ولكن للأسف إنها لم تأخذ الاهتمام الذي تستحقه كجريمة دولية. وهي إحدى جرائم الحرب. فضلاً عن كونها جريمة إبادة ضد الجنس البشري. وجريمة ضد الإنسانية. تستحق العقاب

طبقاً لقواعد القانون الدولي، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩وملحقيها لعام ١٩٧٧ .

ربما يعود السبب في أنه لم يسلط الضوء الكافي على الجريمة بسبب تداخل بعض الأدوار واختلاط بعض الأوراق، وهو ما كانت تريده القوى الكبرى، التي كان هدفها استمرار الحرب وإحداث نوع من التوازن القلق للقوى المتحاربة، لكي لا يكون هناك منتصر ومهزوم ، وذلك بهدف إدامة الحرب، بل إن الولايات المتحدة كانت تزوّد الفريقين بمعلومات وصور مأخوذة عن الأقمار الصناعية .

وبغض النظر عن الموقف الدولي المتذبذب والهادف إلى تأمين مصالحه بعيداً عن القيم التي يدعو إليها، حين كان يحمّل المسؤولية تارة إلى هذا الطرف وأخرى إلى ذاك، لكن المسألة تحرّكت أول مرّة بعد توقف الحرب في ١٩٨٨/٨/٨ وبالتحديد في مؤتمر باريس العام ١٩٨٩ حيث اتخذ قراراً بإدانة استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، لا سيّما أن بغداد لم تكتفِ بذلك، بل ذهبت خلال الفترة ذاتها إلى إزهاق أرواح عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد وتهجير عشرات الآلاف أيضاً إلى المناطق العربية في وسط وجنوب العراق، فيما سمّي بحملة الأنفال التي قادها ابن عم الرئيس العراقي السابق "علي حسن المجيد" الملقّب بـ "علي الكيمياوي"، واستهدفت الحملة إضافة إلى البشر، الشجر والحجر، حيث تم تدمير نحو ٣٠٠٠ قرية وقصبة كردية وتعرّضت البيئة إلى عسف شديد بتدمير الحقول والمزارع والبساتين .

لعلّ العامل الحاسم في اكتساب قضية حلبجة لاحقاً بُعداً جديداً هو احتلال القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس/ أب ،١٩٩٠ لا سيّما أن نظام القطبية الثنائية كان قد انهار، وتفجّرت أزمة دولية أساسها النفط والسلاح ومناطق النفوذ في المنطقة .

بعد ربع قرن يحتفل الأكراد بهذه المجزرة احتفالاً مهيباً في حلبجة شعاره هو القول المأثور الذي أطلقته دانيال متيران أرملة الرئيس الفرنسي متيران: "من الدموع إلى الأمل" وهي عبارة لها مغزاها، فكيف بإمكان الضحايا وذويهم وعموم السكان تجاوز محنتهم ومأساتهم بحيث يكون التسامح بديلاً عن الكراهية .

ثمة درس جديد سيكون للشجاعة، حين يُقدم الضحايا أو ذويهم على استضافة جنود وضباط عراقيين بعد انتفاضة العام ١٩٩١ ويتعاملون معهم بكرم ومسؤولية وتسامح، دون أن يعني ذلك التخلّي عن حقوقهم في كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وتعويضهم، ولكن بعيداً عن روح الانتقام أو الثأر، أو الكيدية، بل إبقاء الذاكرة حيّة لكي لا ينسى العالم، مثلما لا ينسى كل المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، إن ما حصل في حلبجة كان جريمة بكل

معنى الكلمة . ثلاث دلالات لا بدّ من التوقف عندها:

الدلالة الأولى، أهمية مبادئ التضامن، حيث تعزّز الموقف من حلبجة خطوة خطوة مع مرور الأيام، وإذا كان نفر قليل من غير الأكراد وقف إلى جانبهم أيام المحنة، فإن كثرة كاثرة اليوم تقف معهم من دول وجنسيات مختلفة وتنظر إلى تجربتهم، بحرص ومسؤولية ونقد، لاسيما وقد استطاع الشعب الكردي إقامة كيانية خاصة في الإقليم منذ أواخر العام ١٩٩١، وتوطّدت دستورياً بعد العام ٢٠٠٣ تحت عنوان "فيدرالية إقليم كردستان" .

الدلالة الثانية، إن ما حصل في حلبجة يرتقي إلى مصاف جرائم الإبادة الجماعية "جنيوسايد"، وهي جريمة تنطبق على التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها، عبر القتل وإلحاق الأذى الجسدي أو الروحي وإخضاعها عمداً لظروف معينة قاسية وفرض تدابير تستهدف عدم إنجاب الأطفال أو نقل أطفالها أو غير ذلك، وهو ما أكدته محاكمات نورنمبرغ وطوكيو العسكريتين، وفيما بعد في رواندا والبوسنة وغيرها، وهو الأمر الذي بدأ الكثير من الجهات يقتنع به ويتبناه!

الدلالة الثالثة - الرسالة التي وجهها مسعود البارزاني رئيس الإقليم والمؤلفة من شقين، الأول يقوم على ضرورة تمسك الكرد بتجربتهم والبناء عليها، والثاني البحث عن شراكة حقيقية، ولعل مثل هذين الأمرين يحتاج إلى حوارات موسعة لا تتعلق بالعراق فحسب، بل بين مثقفي الأمم الأربعة في المنطقة: العرب والأتراك والفرس والكرد، لاستشراف آفاق العلاقات المستقبلية .

إن مجزرة حلبجة دخلت الأدب السياسي منذ ربع قرن وستبقى وخزة في الضمير الإنساني، ولكل من تعنيه حقوق الشعوب وحرياتها، أوطاناً وإنساناً .

أرض الثورات والدموع..
تشعل ثورة السّلام والعصرنة

مارلين خليفة

الرياض السعودية ٢٠١٣/٣/٢٧

ابتكارات الأكراد في السّلم لا تقلّ عن ابتكاراتهم في زمن الحروب التي خاضوها عبر تاريخهم الثوري المستمر حتى اليوم، إنما بأدوات سلمية.

وفي كردستان العراق أرض الثورات والدموع، تخوض النخب الكردية المنتمية إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني ثورة السّلام والعصرنة، والهدف هو بناء إقليم متمتّع بكافة المقومات التي توفّر للشعب الكردي أرقى ظروف الحياة وأفضلها. لايزال البلد الخارج من حروب كبيرة وصغيرة في مرحلته الانتقالية لكنّ تفاصيلها تشي بأنه يسير على الطريق الصواب، في اتجاه الدولة الحديثة، حيث تتعايش الطوائف كلّها بوئام بعيداً من أشباح التعصب. هذا الاستنتاج خرج به أكثر من ٧٠٠ ضيف دعتهم حكومة الإقليم للمشاركة في الذكرى ال٢٥ لحملة «الأنفال» في شهر نيسان من عام ١٩٨٧.

ولعلّ أبرز ما اكتشفه ضيوف كردستان ومنهم وفد ممثل للأحزاب اللبنانية: القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، «تيار المستقبل» وحزب الكتائب اللبنانية ، فضلاً عن أكاديميين وناشطين من منظمات حقوقية دولية، هو شخصية الأكراد المميزة والتي لا تتوقف عن التألق في بيئة تناصبهم العداء، وتمنع عنهم ظروف الحياة السهلة في أفضل الحالات. فالأكراد الذين عاشوا في القرن الفائت بنضال مستمر وحروب متعددة، بدأوا مسيرة تحررهم بعد تحرير الكويت ومنحهم شبه استقلال أتاح لهم بدء التفكير بكيفية العيش المديني بعد أن كانوا محاصرين في الجبال، وبالتالي فإن ما يشاهده زائر أربيل اليوم وهي عاصمة الإقليم المؤلف من ٣ محافظات هي أربيل والسليمانية ودهوك، ينمّ عن تطور تدريجي على المستويات كافّة.

ليست رموز التوق إلى العصرنة قليلة ومن مظاهرها وجود كوتا خاصة بالنساء في البرلمان الكردي تصل نسبتها إلى ٣٥ في المئة، وهو إنجاز حققته مطالبة رئيس الوزراء نيجيرفان البرزاني، فضلاً عن إقرار البرلمان لقانون يمنع تعدد الزوجات إلا بموافقة الزوجة في حين يتعرض المخالف للسجن.

وثمة إزدهار إعلامي ملحوظ مع وجود ٢٥ محطة تلفزيونية محلية وفضائية إلى العديد من الصحف، ويعمل المتخصصون على تطوير مهنة الصحافة لتتماثل مع المؤسسات المهنية العالمية مع حيّز مقبول من الحرية.

وإذا كانت الأنظمة المتعاقبة على العراق بالإضافة إلى دول الجوار قد جهدت لطمس هوية الأكراد الثقافية وخصوصيتهم عبر التضييق عليهم حيناً، ومحاولات تعريبهم أو تتريكهم حيناً ،آخر فإن التجربة الكردية في الحكم الذاتي في إقليم كردستان الذي يضمّ ٥ ملايين نسمة أثبتت أن هذا الشعب حيّ رغم محاولات التدمير المنهجي الذي تعرض له ثقافياً وسياسياً وجسدياً.

أربيل: المستقبل الاقتصادي

من أربيل تبدأ رحلة اكتشاف إقليم كردستان العراق، أربيل محافظة شاسعة في طور الإعمار. كلّ شيء هنا جديد: البنايات المتناسقة هندسياً حيث قرى متعددة: الإيطالية الأمريكية وقريباً اللبنانية.. مصارف تزدهر هنا وهناك بينها ٧ مصارف لبنانية، فنادق خمسة نجوم أبرز مستثمريها لبنانيون وأتراك، مطاعم ومقاه تعجّ بالرواد ،جوّ من الحرية يعيشه الزائر الذي يلقى من المواطن الكردي كلّ ترحاب ومعاملة لطيفة واستعداداً فورياً للمساعدة.

الإستثمارات في كردستان وفي أربيل العاصمة خصوصاً تتزايد تدريجياً، وللبنانيين حصتهم الكبيرة ويبلغ عددهم بحسب مصادر رسمية حوالي ١٥ ألف لبناني جلّهم من المستثمرين ورجال الأعمال ، علماً بأن الأتراك هم المنافسون الأوائل للبنانيين ويسيطرون على قرابة الـ٧٠ في المئة من الاستثمارات.

لا تزال المعالم السياحية قليلة في العاصمة، لكنّها موجودة بالتأكيد وثمة طموح لتطويرها، هنا نذكر قلعة أربيل الأثرية المضيئة ليلاً بألوان عيد «النوروز» الكردي الذي يؤذن ببداية السنة الكردية. القلعة يعود تاريخها إلى أكثر من ٤ آلاف عام بناها الميديون، ميزتها أنها تحوي عينة من بعض السكان الذين أبقت عليهم حكومة الإقليم حفاظاً على ميزة القلعة التاريخية التي طالما كانت مأهولة. تعرضت القلعة في العام الفائت إلى حريق

سببه احتكاك كهربائي أتى على بعض التحف الموجودة. لكنّ أعمال الترميم والتحسين الخدماتي مستمرة وهي في عهدة شركات أوروبية متخصصة.

لا يمكن المرور في أربيل دون زيارة عينكاوة، الحيّ المسيحي، وعدد سكانه من الأكراد المسيحيين حوالي ٣٥ ألفاً. (في دهوك ثمة ١٢٠ ألف مسيحي في السليمانية ٥ آلاف والعدد يتبدل بحسب النزوح).

من عينكاوة المكتظة بالمصالح والدكاكين والأمكنة الشعبية نقصد سوق بازاخ في جوار القلعة الأثرية. هناك امتداد لمئات المحال الشعبية المتراصة حيث «تجاور» لافت بين محال اللحوم والمقاهي الشعبية والحلاقين ومحال الأحذية وبسطات الخضار والفاكهة، والصيرفة الشعبية على الأرصفة: «كمشة دنانير بكمشة دولارات وكمشة يورو»! أجواء شعبية بامتياز لا تتلاءم مع السيارات الحديثة الطراز في تنافر مدهش بين فقر وثراء.

في أربيل، سلك ضيوف حكومة كردستان طريق تكريم الشهداء في مؤتمر ضخم شارك فيه الرئيس مسعود البرزاني ذو الهالة والسطوة ، وهو لا يزال يرتدي لباس «البشمركة» ويتمتع بشعبية كبرى لدى شعبه. وزار الضيوف ضريح شهداء «الأنفال» الذي أقيم على تلّة مشرفة وحضره وزراء الثقافة وشؤون الشهداء وحقوق الإنسان والمتحدث باسم حكومة كردستان ومحافظ أربيل. هنا النصب التذكاري لشهداء «الأنفال»، تعلو المكان المهيب شعلة ذهبية عملاقة تجاورها سهول تضم آلاف الأضرحة البيضاء المزروعة بين نوافير المياه والغازون الأخضر. وفي وسط الساحة نصب الشهداء الذي يمثل جندياً مصاباً من البشمركة (وهو الجيش الكردي الخاص) وحوله أسود مستعدة للقتال.. للمكان رهبة وجمالية خاصتين وهو من تصميم المهندس الكردي المعروف خسرو الجاف.

السليمانية: أمن حديدي وجبال

في السليمانية المحافظة الثانية في الإقليم مشهد آخر: فالمحافظة القريبة من العاصمة العراقية بغداد تشهد استنفاراً أمنياً كثيفاً بمناسبة الذكرى التي دعت إليها حكومة الإقليم أكثر من ٧٠٠ مدعو. برز هذا الاستنفار في حضور لافت لوحدات أمنية خاصة مزودة بأكثر الأسلحة الفردية حداثة. لكنّ ما يلطّف الأجواء طبيعة السليمانية الخلابة وكأن المحافظة أنزلت في وعاء جوانبه من الجبال والسهول المتماوجة خضاراً..

حلبجة: الأمل ينافس الألم

لن ينسى أهالي حلبجة وقائع سوداء في تاريخ مدينتهم، وكيف ينسونها ولا يزال ١٨٢ ألف كردي من أبناء مدينتهم والجوار مفقودين؟ وتجهد حكومة الإقليم في البحث عن جثثهم.

كيف ينسون وهم الذين حملوا صور أبنائهم وجاؤوا إلى المؤتمر الخاص الذي نظمته حكومة الإقليم تخليدا لمأساتهم. لم يترك أهالي حلبجة وسيلة لتذكير العالم وتعريفه بمأساة الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها فقتل ٥ آلاف شخص من أبناء مدينتهم وجرح أكثر من ١٠ آلاف، ودمر ٥٣٠٠ منزل ولم يبق إلا ألف. لكن أبناء حلبجة الذين طعن معظمهم في السن يتشبثون كما الأكراد جميعهم بإرادة حياة لم تستطع مخالب الموت الذي طالهم بالقضاء عليها، ويتجلى ذلك في مظاهر تحمل على الرغم من نعومتها صلابة قل مثيلها كالقذائف الصاروخية التي قرر الأهالي أن يزرعوا فيها الزهور.

دول عدة اعترفت بالإبادة الجماعية لغاية اليوم أبرزها: بريطانيا والسويد والنروج، ويشكل الاعتراف بنظر الأكراد وأصدقائهم قوّة رادعة لأي حاكم ديكتاتوري يقتل شعبه.

هذه هي دروب كردستان عام ٢٠١٣: استذكار للماضي القاتم وتشبّث بالمستقبل المشرق الذي قرأه ضيوف حكومة الإقليم في عيون الأطفال الأكراد الذين زيّنوا المناسبات المختلفة، عيون تختزن بريقاً وطموحاً وإرادة حياة لا تكسرها صواريخ العالم كلّه.

كردستان العراق المزدهرة

الشرق الأوسط ٢٠١٣/٤/١٦

بات واضحاً الآن أن كلمة «ربيع» توصيف خاطئ للاضطرابات السياسية والحروب الأهلية التي تبعت الثورات العربية عام ٢٠١١. لكن دولة واحدة في الشرق الأوسط، تتمتع بالحرية والرفاهية وربما تكون مزدهرة. فيقول فؤاد حسين، مسؤول بارز في حكومة كردستان العراق، مبتسماً: «بدأ الناس يتحدثون عن الربيع الكردي لا عن الربيع العربي».

حضر حسين ووفد من حكومة إقليم كردستان، الذي تزيد مساحته قليلاً عن مساحة ولاية ميريلاند، إلى واشنطن الأسبوع الماضي للحديث عما آل إليه بلدهم بعد عقد من الغزو الأمريكي، حيث كانت الحرب بالنسبة لأربيل، عاصمة إقليم كردستان، نجاحاً استثنائياً.

يتمتع إقليم كردستان الديمقراطي، وإن كانت ديمقراطية ناقصة، بالأمن ويمتلك اقتصاداً مزدهراً ينمو ١١٪ سنوياً، ويتدفق المستثمرون الأجانب إليه للاستثمار بشكل خاص في حقوله النفطية. وتأتي شركات «إكسون» و«شيفرون» و«غازبروم» و«توتال» بين الشركات الدولية التي توقع اتفاقات مع الحكومة الإقليمية. وسيسمح خط أنابيب النفط الجديد إلى تركيا بتصدير ما يقرب من مليون برميل يومياً خلال بضع سنوات.

قبل عقد كانت هناك جامعة واحدة تخدم سكان الإقليم البالغ عددهم ٥,٢ مليون شخص. الآن هناك ثلاثون جامعة. ويقول حسين، كبير موظفي الرئيس، مسعود بارزاني: «أبلى شعبنا بلاء حسناً. لكن المشكلة الأكبر هي أن الأكراد، أمة غير عربية يبلغ عدد أبنائها ٣٠ مليون شخص محرومون من بناء دولة ومشتتون في تركيا والعراق وإيران وسوريا، على وشك تجاوز تاريخهم الطويل المظلم كإقليم مستغل وضحايا. فقبل ٢٥ عاماً، كان الأكراد يُقتلون بالأسلحة الكيماوية من قبل صدام حسين ويخضعون لمحاكمات في تركيا حيث يعيش نصف الأكراد، ودارت حرب عصابات شرسة مشتعلة بين المتمردين الأكراد والجيش التركي».

الآن تبرز تركيا كأقرب حلفاء الأكراد والمساعد المحتمل لعدد من المجتمعات الكردية المجاورة التي تحظى بحكم ذاتي بدءً بسورياإلى الحدود العراقية الإيرانية. ويجري رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، الذي عقد روابط وثيقة مع الحكومة الكردية العراقية، مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام

مع حزب العمال الكردستاني المتمرد - اتفاقية قد تعني لغة جديدة وحقوقاً ثقافية، إضافة إلى حكومات محلية منتخبة، للمناطق الكردية المأهولة بالسكان جنوب شرقي تركيا.

في الوقت ذاته، يحاول بارزاني والأكراد العراقيون تعزيز الحكم الذاتي للأكراد شمال سوريا، حيث يعيش ٢,٥ مليون كردي. انسحبت القوات الحكومية السورية من المناطق العام الماضي مانحة الأكراد فرصة لإنشاء حكومتهم الخاصة. وحتى وقت قريب، كان الحزب الكردي السوري الرئيسي، حزب الاتحاد الديمقراطي، يدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني ضد تركيا ويؤيد نظام بشار الأسد. الآن وبفضل اتفاقية السلام الوليدة، ربما يكونون قد بدلوا الولاءات. ففي وقت سابق من هذا الشهر انضم مقاتلوه إلى الثوار السوريين لطرد القوات الحكومية من محافظة حلب التي تسكنها أغلبية كردية.

الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط التي وقف طويلاً ضد الأكراد تقف الآن إلى جانبهم، حيث خلقت الانقسامات الطائفية في سوريا والعراق مساحة جديدة للدولة ذات الأغلبية السنية، لكنها في الوقت ذاته معتدلة وعلمانية. وبدأ جميع الأطراف في التودد إلى الأكراد. فأرسل نوري المالكي هذا الشهر وفداً إلى أربيل لاقتراح عودة نواب البرلمان والوزراء الذين انسحبوا من الحكومة الوطنية العام الماضي. رفضت حكومة بارزاني لكنها وافقت على إرسال وفد إلى بغداد للمفاوضات.

وكما يصور حسين، ربما تكون المحادثات فرصة أخيرة لتجنب انشقاق العراق إلى مناطق شيعية وسنية وكردية - انقسام يلقيباللائمة فيه على محاولات المالكي تركيز السلطة الشيعية. وقال، مضيفاً: «إما أن ندخل في شراكة حقيقية، أو أن نعود إلى شعبنا»، مشيراً إلى أن النتيجة قد تكون استفتاء على مستقبل الأكراد.

من المنطقي أن تنضم الولايات المتحدة إلى تركيا في دعم هذه المقاومة الكردية، لأن الأكراد معتدلون ومؤيدون للغرب في منطقة مضطربة إلى حد بعيد. لكن إدارة أوباما على خلاف دائم مع الحكومة الكردية، وحاولت الضغط على تركيا لعدم السماح بمد خطوط أنابيب النفط الجديدة التي ستمنح كردستان استقلالاً اقتصادياً عن بغداد، ودعمت بشكل متكرر، من وجهة نظر كردية، محاولات المالكي فرض سلطته على المنطقة.

وقال لي أحد الأكراد ضمن الوفد: «الإدارة لا ترانا كقوة استقرار، بل مصدراً للإزعاج، ككائن أجنبي في المنطقة يعقد الأمور، كإسرائيل أخرى». هذه سياسة خاطئة، كما هو الحال بالنسبة لسياسات الإدارة في الشرق الأوسط.

المالكي والرضوخ للكرد

عبد الوهاب بدرخان

الإتحاد الإماراتية ٢٠١٣/٥/٧

لعبة قديمة، مستمرة ومتجددة، بين المكوِّنات الاجتماعية العراقية، لكنها تدور في الأعم الأغلب بين مكوِّنين اثنين من دون ثالثهما، وتكون عادة على حساب هذا الأخير. فكلما تشنجت العلاقة بينالشيعة والأكراد، مثلاً، يتجه كلٌ من هذين إلى السنة يستنصرهم على الآخر وضدّه. وعندما تعقَّدت الأزمة أخيراً بين الثلاثة دفعة واحدة، فعمّت الاعتصامات والاحتجاجات محافظات السنة، صار مجلس وزراء نوري المالكي منغلقاً على مكوِّن واحد من دون الآخرين.

هذا إلى أن تصاعدت مخاطر الصدام الطائفي والمذهبي. فهم المالكي أن كسر الاعتصامات بالقوة، تأسيساً على التجربة في «الحويجة»، يعني حرباً أهلية مفتوحة يفقد معها كل الذرائع التي يستخدمها لتغطية الحكم الفردي الذي استطاع بلورته.

في هذه اللحظة اشتعل الضوء الأحمر، الذي ينذر رئيس الوزراء بأن نهجه غير مقبول، ولو اقتصر الأمر على إنذار أمريكي لظل المالكي يعتبر الضوء الأحمر برتقالياً، ما يمكنه من متابعة التحدي، لكنه كان إنذاراً من راعيتيه الأمريكي والإيراني: هذه ليست لحظة مناسبة لإشعال العراق، وهذا لن يفيد شيئاً إذا كان الهدف إنقاذ النظام السوري ودعم بقائه، بل إنه غير مواتٍ تماماً لاستكمال فدرلة العراق تحت وطأة تأزم داخلي وإقليمي وليس بتفعيل هادئ لدستور التقسيم. إذاً، لابد من تغيير الوجهة والطريقة، وطالما أن هناك إمكاناً لمعالجة الأزمة بعناصرها الداخلية، فلا داعي للتحجج بأبعادها الخارجية، خصوصاً أن المالكي كرر الحديث عن الطائفية وكأنها وباء مستورد.

فجأة، تبعاً للضوء الأحمر، أصبح الاتفاق مع الأكراد ممكناً، فضّل المالكي التراجع عن كل المواقف المتشددة التي أجج بها خلافه مع أربيل، آملاً في أن يضعف موقف السنّة ومطالبهم. أما الأكراد، الذين تلقوا بدورهم «نصيحة» أمريكية، فوجدوا الفرصة سانحة لانتزاع اتفاق يحقق مصالحهم، غير عابئين بالحراك الذي أبدوا شيئاً من التعاطف معه استفزازاً للمالكي، لكنهم أيقنوا أن التأزم الشيعي- السُني فرصة مواتية لتحقيق

مكاسب. ثم أن أي ليونة يبديها المالكي تعكس عملياً تقاطع «النصائح» بين أمريكا وإيران. وهذا في حد ذاته تطور لافت بالنظر إلى «الحرب بالواسطة»، التي يخوضها الأمريكيون والإيرانيون في أكثر من مكان، خصوصاً في سوريا.

بالنسبة إلى العقل السياسي لدى المالكي، لابد أن اتفاق النقاط السبع مع نيجيرفان بارزاني يمثل انكساراً وهزيمة سيسعى إلى جعلهما مرحليين، لأن العبرة في التطبيق.

وبالنسبة إلى الجانب الكردي فإنه سارع إلى بث عبارة أن هذا الاتفاق ليس موجهاً ضد أحد وليس على حساب أحد. كان يمكن أن يكون هذا صحيحاً لولا أن كل سياسات إقليم كردستان تشي منذ زمن بأنه لم يعد معنياً بـ«العراق» ولا بمشاكل المكوّنات. صحيح أنه لم يظهر تبنياً للحراك السُنّي، ولم يربط توافقه مع بغداد بتوافقها مع المطالب المحقة للمعتصمين، ولم ينسق مع أطراف عراقية أخرى قبل الحصول على مكاسبه.

لكن هذا لا يعفيه من اللوم والمسؤولية، فحتى لو كان مركزاً منذ عشرة أعوام على تحقيق انفصاله، لابد أن يهتم بالوئام في جواره، أقلّه لحماية الانفصال ومستقبله.

لا شيء مؤكداً، لكن ربما يكون المالكي تعلّم شيئاً من صراعه مع الأكراد واضطراره لإرضائهم في ملفات الميزانية والنفط وإدارة المناطق المتنازع عليها، وترسيم الحدود بين المدن وتعويض المتضررين الأكراد من ممارسات النظام السابق بمن فيهم المرحّلين الذين نزحوا إلى دول الجوار. فهل تعلم شيئاً من الأزمة مع السُنّة؟

هل أدرك أنه أخطأ حين أعاد إنتاج نظام الاستبداد فيما يشير يومياً إلى أنه يعمل وفقاً للدستور والقوانين؟ هل لاحظ مثلاً أن حلفاءه المضطرين وغير المخيّرين من الشيعة يئسوا بدورهم من إمكانية عودته من تغريبته «الصدامية»؟ وهل نسي، أخيراً، أنه عندما نصّب رئيساً للوزراء في المرة الأولى كان على جدول أعماله بند رئيسي ملحّ وعاجل عنوانه «المصالحة الوطنية»، وأن الأمريكيين طالما أثاروا معه هذا الاستحقاق خلال التحضير لانسحابهم، لكنه أدار لهم أذنه الصماء؟ لا، هو يعرف ولم ينسَ، لكنه انتهج عدم الاعتراف بالأخطاء وسيلة للتسلط.

حتى مكافحة الإرهاب لا تصلح كذريعة للتعامل بحقد وتميز مع أي فئة من الشعب، فكيف إذا كانت أحد مكونات المجتمع التي يعترف بها الدستور. وإذا لم يكن الحاكم قادراً على التعامل مع المعتدلين المنتخبين، بحجة أن هناك إرهابيين على الهامش، فهذا يعني أنه عاجز عن التعايش مع أحد إلا بإخضاعه. أين «الديمقراطية» في ذلك؟

المشكلة مع المالكي أنه لم يعرف في حياته سوى ثلاثة نماذج من الأنظمة، العراقي السابق، والسوري، والإيراني، وهي متماثلة. لذلك أخذ النظام العراقي «الجديد» إلى مزيج منها جميعاً.

هل نشهد قيام دولة كردية ؟

محمد خليفة

الإتحاد الاماراتية ٢٠١٣/٥/١٩

لاشك في أن حلم قيام الدولة الكردية لايزال يداعب عقول الشعوب الكردية عامة، وفي الوقت نفسه يغري عقول وقلوب زعمائهم في مختلف البلاد التي يعيشون فيها . فهل يستطيع هؤلاء الزعماء لملمة شتات الأكراد، وجمع ما انفرط من عقدهم، بفعل السنين؟ في المقابل هناك هواجس مخيفة لدى الدول التي يعيش فيها الأكراد من انفراط عقدها، وتشتت نظامها، وتفتت بنيانها، إذا ما نجح الأكراد في تحقيق حلمهم بقيام دولة كردية موحدة؛ فهذا الحلم إن تحقق؛ فإنه سيكون إيذاناً بتقسيم تلك الدول تارة تحت شعار العرق، وأخرى تتستر بستار المذهب الديني، وثالثة تتستر بستار الإقليم الجغرافي . وقد أكد هذه المخاوف ما صرح به رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان في تصريح لوسائل الإعلام، حين قال: "إن إقامة دولة كردية تضم أكراد العراق وتركيا وإيران وسوريا "حق"" . وأضاف: "إن العلاقة بين الإقليم وبقية العراق، "ليست رباط زواج مقدس يجب أن يدوم" . وعن تطلع الكثيرين في إقليم كردستان إلى قيام دولة كردية مستقلة، تضم أجزاء من سوريا وتركيا وإيران والعراق، وتكون وطناً لأكثر من ٢٥ مليون كردي، قال: "كشعب، نستحق ذلك . نرغب في أن نرى هذا في فترة حياتنا" . وقد بدأت ملامح تشكل الدولة الكردية يوم الثلاثاء الماضي (١٤ مايو/أيار) من خلال انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من تركيا إلى جبل قنديل في كردستان العراق، وهي الخطوة التي اعتبرتها الحكومة العراقية تلحق ضرراً بالغاً في سيادة العراق .

إن مساعي الأكراد في العراق لإقامة دولة مستقلة تمتد إلى أكثر من ثلاثة عقود، ولكن قمع النظام العراقي السابق حال دون ذلك، وأفشل مشروعهم وأحبط هممهم، ليس هذا فحسب؛ بل إنه استخدم الأسلحة الكيماوية لقمع تمردهم في أثناء الحرب بين العراق وإيران، وكانت تلك مرحلة مفصلية في تاريخ العراق، لكن بعد إسقاط النظام العراقي بالحرب

الأمريكية الكبرى عليه العام ٢٠٠٣، تم تأسيس عراق جديد على أساس اتحادي، ما أعطى هامشاً كبيراً من الحرية لأكراد العراق إلى درجة أن إقليم كردستان أصبح دولة داخل دولة، حيث تأتي الوفود الدبلوماسية إلى السليمانية، وتغادر من دون أن تمر ببغداد . بل ونص الدستور على ضرورة أن يكون رئيس الدولة كردياً، ولعل ما يؤخر إعلانهم الانفصال الكامل هو وجود ملفات لاتزال عالقة مع حكومة بغداد، وأهمها كركوك التي تتداخل فيها الإثنيات العربية والكردية والتركمانية؛ لكنها ذات صبغة عربية حتى ولو قال الأكراد إنها من ضمن جغرافية إقليم كردستان . وأيضاً هناك مجموعة من حقول النفط التي لاتزال موضع خلافٍ بين الطرفين . والواقع أن من حق أي شعب أن تكون له دولته المستقلة، وخاصة في هذا العصر الذي يسمى "عصر الأمم والشعوب"؛ حيث يتوقع بعض الخبراء أن يصبح عدد الدول المستقلة والمنتسبة إلى الأمم المتحدة نحو ثلاثمئة دولة، ومعظم الدول الجديدة -إن شئت الدقة الدويلات- ستكون في المنطقة العربية والإسلامية التي يجري تفجيرها على أسس طائفية وعرقية؛ بهدف شرذمتها وإجهاض عناصر القوة فيها .

الغريب في الأمر أن الأكراد لا يدركون أنه يُراد لهم أن يلعبوا دوراً يتناقض مع تاريخهم الطويل المرتبط بالإسلام والعروبة، فهم شعب يعيش منذ آلاف السنين متجاوراً مع الشعوب السورية "سكان سوريا والعراق"، ومع الشعب الرومي الذي كان يسكن آسيا الصغرى قبل حدوث الغزو السلجوقي إليها عام ٤٧٦ للهجرة بعد انتصارهم على الروم في معركة "ملاذ كرد الشهيرة"، ومساكنهم منذ آلاف السنين في مناطق الجبال شمالي العراق، وشمالي غرب إيران، وجنوب شرقي تركيا، وشمالي شرقي سوريا . وهي المنطقة التي تسمى "كردستان" والأكراد - كعرق- مثل العرب فيهم طوائف ومذاهب متعددة، وقد أسسوا دولتهم في العصر العباسي في شمال العراق تحت مسمى دولة "الأتابكة" . ولكن مشكلة الأكراد الأساسية أنهم لم يؤسسوا دولة جامعة لهم؛ لأنهم اندمجوا في الإسلام حتى انصهروا فيه، ولأن الشعور الديني كان طاغياً على الشعور القومي لديهم ولدى غيرهم من الشعوب خلال القرون الوسطى، فقد أغناهم هذا الشعور عن التقوقع داخل حدود الدولة، كما أن دولة الخلافة كانت جامعة لشتات الأمة . ولقد لعبت الإمبراطورية العثمانية التي حكمت في المنطقة لأكثر من أربعة قرون، دوراً محورياً في محو الهوية الكردية . إلى أن قامت بريطانيا وفرنسا بوضع خرائط لتقسيم منطقة بلاد الشام والعراق في معاهدة "سايكس - بيكو" العام ١٩١٦؛ فلم تأخذا في الحسبان وجوداً مستقلاً للأقلية الكردية . ولذلك عندما انهزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى العام ١٩١٨، واتضحت خرائط المنطقة وفق التقسيم الجديد، أصبح الأكراد يعيشون موزعين في أربع دول

هي (تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا)، وإن كانت الكتلة الأساسية منهم موجودة في تركيا، والبقية في الدول الثلاث الأخرى . وفي بداية الخمسينات من القرن الماضي استغل أحد أكراد إيران ويدعى "قاسم لو" الفوضى التي كانت تعيشها إيران آنذاك، وقام ببناء دولة كردية في الشمال الغربي منها أسماها "جمهورية مهاباد" وعاشت سنوات عدة، لكن الشاه رضا بهلوي استطاع القضاء عليها، وفي الستينات بدأ النشاط السياسي الكردي في شمالي العراق بقيادة مصطفى البرزاني والد مسعود البرزاني -رئيس الإقليم الحالي-، وظهر في تركيا حزب العمال الكردي الذي أسسه عبدالله أوجلان، وهو الحزب الذي دخل في صراع مسلح مع الدولة التركية . وكان أوجلان يقود حزبه مندمشق، وعندما علمت تركيا بمكان وجوده، أثارت أزمة كبرى بين البلدين العام ،١٩٩٨ كادت تصل إلى حد إعلان الحرب، ما اضطر دمشق إلى التخلي عن أوغلان، وطلبت منه المغادرة، فالتجأ إلى السودان، ومنه إلى كينيا، وهناك ألقي القبض عليه في عملية مخابرات دولية . ومنذ خروج العراق من الكويت العام ١٩٩١ عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق (جنوب، ووسط، وشمال)، ومنعت حكومة بغداد من ممارسة صلاحياتها في الجنوب والشمال، وهكذا انتعش الحكم الذاتي الكردي بعيداً من تأثير بغداد، لكن الأكراد في شمالي العراق حتى لو حققوا طموحهم بإقامة دولة مستقلة بالكامل، إلا أنهم لا يملكون مقومات الدولة الكاملة، كما أنهم لن ينجحوا في ضم أكراد الدول الأخرى المجاورة إلى دولتهم . فقد يحصل الأكراد على الاستقلال الذاتي في تركيا وإيران، أما سوريا فإن الشمال الشرقي منها أي محافظة الحسكة فيها نسبة كبيرة من القبائل العربية، وهناك نسبة من الأكراد لا تتعدى ٣٠ في المئة، وبمعنى آخر فإن أكراد سوريا موزعون على رقعة جغرافية كبيرة من دون أن يكونوا متمركزين في مكان واحد، ما يجعل انضمام هؤلاء إلى الدولة الكردية في شمالي العراق أمراً صعباً للغاية؛ إلا إذا شجعت الدولة الكردية الناشئة الأكراد بالهجرة إليها، كما أن الأمر لن يستقيم لهذه الدولة الناشئة، لأنها ستكون محاطة بسياج من الأعداء التاريخيين الذين يعملون على إفشال هذه الدولة، قبل أن تحاول هذه الدولة الناشئة استقطاب الأكراد في تلك الدول . ما يعني لتلك الدول القتال من أجل البقاء .

مشروع الدولة الكردية

محمد واني

إيلاف ٢٠١٣/٦/١٠

أفرز غزو العراق للكويت عن أمرين هامين وهما ؛ ظهور بوادر لأفول نجم دولة كانت قائمة وهي العراق ، وسطوع نجم دولة أخرى أخذت تشق طريقها إلى الظهور ولو على استحياء وهي كردستان، الدولة الغازية بدأت تضمحل وتتآكل من جراء الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية عليها، وتعاني من سكرات الموت وهي تنتظر من يطلق عليها رصاصة الرحمة في أي وقت وينتهي أمرها، وهذا ما حصل فعلاً على يد القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣، ومنذ ذلك الحين لم تبق على أرض الواقع دولة مستقلة قائمة بذاتها تدار من قبل العراقيين مباشرة، ولا تدار بـ»الوكالة»كما هو حالها اليوم، وإذا كان العراق قد تحرر من ربقة العنصريين البعثيين، وودع فترة من أظلم فترات حياته منذ تأسيسه، فإنه اليوم واقع في أسر فكر طائفي لا يقل تعاسة وقتامة عن الفكر العروبي الشوفيني، إن لم يكن أتعس وأخطر، وإذا كان البعث قد أعلن عن ولائه للأمة العربية زوراً وبهتاناً لتحقيق مآرب سياسية شريرة، فإن ولاء الأحزاب الطائفية الحاكمة في بغداد لإيران صميمي «قلباً وقالباً «وإيماناً وعقيدة، لذلك فإن المراحل القادمة في حياة العراقيين ستكون الأسوأ من ذي قبل إن لم يبادروا إلى وقفة مسؤولة جادة بوجه الطائفيين وأهدافهم السياسية الدينية المستقبلية.

لابد أن يحددوا وجهتهم السياسية، إما أن تحكمهم مفاهيم ديمقراطية بالصورة التي تلائم وتنسجم مع مصالح مكوناتهم العرقية والطائفية المختلفة، وبذلك يحفظوا وحدة البلاد من التفكك والتقسيم، وإما العودة ثانية إلى السلطة المركزية الشديدة، وممارسة القمع المنظم تحت الهيمنة الطائفية، وازاء رفض «المالكي»وتحالفه الوطني الحاكم للاقتراح الأول وانشاء الأقاليم بحسب الدستور وسعيه الحثيث نحو تأسيس دولة بوليسية، فإنه بذلك قد يعلن موت العراق، وانتهائه كدولة، وازاء سعي العراق الحثيث نحو حتفه، فإن دولة أخرى تتحرك في أحشائه الميتة وتحاول الخروج ببطء وتؤدة ولكن بقوة وثبات، لتعلن عن

نفسها كدولة مستقلة في أي لحظة. ومنذ اجرائها لأول انتخابات تشريعية عام ١٩٩٢ ، واختيار حكومة لادارة الإقليم بمنأى عن سلطة بغداد. استطاع الأكراد خلال هذه الفترة من اقامة دولة على أرض الواقع»دولة تحت التمرين إن صح التعبير» لها كل مقومات الدولة المعاصرة تتلقى الرعاية والاهتمام من قبل الأمم المتحدة والدول الكبرى»أمريكا»إنسانياً ولكنها بمرور الزمن تحولت إلى»أمر واقع». ولكنها مازالت لا تعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة. ولكي تتحول إلى دولة معترف بها رسمياً. عليها أولاً أن تدفع بالمنظمة الدولية ومن قبلها بتلك الدول الكبرى إلى هذه الخطوة. ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا رسخت القناعة لدى تلك الدول بأن الحياة المشتركة بين الشعبين الكردي والعربي بشقيه السني والشيعي. أصبحت مستحيلة في اطار دولة واحدة تحت أي ظروف أو مسميات ومفاهيم سياسية مضللة مثل : «الشراكة السياسية» و»الديمقراطية التوافقية»و»المحاصصة الطائفية والعرقية». وقد أثبتت التجارب أن كل المحاولات السياسية المتكررة للتعايش بين القوميتين المختلفتين قد باءت بالفشل. وحالت دون معالجة الأزمة القائمة بينهما ولم تزد العلاقة بينهما إلا سوءً وتدهوراً. فلم يبق أمامهما إلا الانفصال بسلام. وهما أصدقاء لا أعداء.

إن تركيز الأكراد على جوانب التمايز والاختلاف الحضاري والديني والثقافي واللغوي والجغرافي بينهم وبين الشعب العربي في العراق كاستراتيجية ثابتة. خطوة مهمة وذات جدوى باتجاه انشاء دولتهم الموعودة. بدونها لا يمكن أن يصلوا إلى شيء. فلو لم تكن الخلافات الدينية والثقافية والقومية الكبيرة القائمة بين شعبي «الكوسوفو»و»جنوب السودان»وبين دولتيهما التي استحال التعايش المشترك في ظلها. لما انفصلا لحد الآن وشكلا دولتيهما المستقلتين. ولظلا يتجرعان الصراعات الدموية إلى ما لانهاية.. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاح في هذا المجال. ولكن مازالت بعض الأصوات الكردية تؤمن بالطروحات العراقية الوحدوية وتعمل لها وترى في تشكيل الدولة الكردية القادمة حلماً لا يمكن تحقيقه.

في أربيل حكايات من كل مكان

سرمد الطائي

المدى ٢٠١٣/٦/٢٠

إيرانيون وسوريون وعراقيون يحملون حكايات المستقبل الغامض في حقائبهم ويتجولون فوق هذه الهضاب وداخل المدن الجديدة القديمة. يسردون لك ما يحصل حول الشام ويتناقشون بشأن حيرة واشنطن بـ»ما لا تفكر فيه بغداد»، وأزمة البطالة الجماعية في بلاد فارس واختلاط لهجاتها بحثاً عن عمل.

في مقهى تركي داخل أحد أسواق أربيل الحديثة يبدو كل شيء منتمياً إلى عالم لم يعرفه العراق بعد ولا نراه إلا حين نسافر. وقد عشت في المدينة هذه عام ٢٠٠٧ ولم تكن سوى تجمع بشري يشبه باقي التجمعات التي أوقف زمان صدام حسين عجلة نموها. لكنها اليوم تصنع نواة لشيء مختلف يمكن أن يظهر على أنقاض خرابات متنوعة حين تتوفر صفقة اجتماعية مناسبة وتدبير سياسي متعقل.

وأربيل الآن ليست مجرد نموذج يمنح الأمل لباقي المناطق ويثير حسداً «ايجابياً أو سلبياً»، بل يمنحك الجلوس في مقهى المول الحديث، رؤية كل العالم تقريباً. خبراء وموظفون وعمال من القارات السبع، وماركات تجارية من كل حدب وصوب، والأهم أن «المول» يصبح كورشة تدريب على طراز الحياة الجديدة، يتعلم الشباب هنا كيف يستخدمون البطاقات الذكية في دفع ثمن الشاي أو البنطلون، ويتمرنون على خفض أصواتهم في الأماكن العامة، والتعامل اللائق مع السيدات.

أما قدري فيعيدني دوماً إلى «المربع الأول». سياسي عربي معروف ألتقيه فجأة في المقهى ونتبادل بعض «التسريبات» على فنجان القهوة. آخر خبر لديه أن أمريكا تصارح أصدقاءها في الأحزاب العراقية، بأنها متحمسة للتعامل مع «الحقائق السياسية الجديدة» سواء في بغداد أو البصرة وما ستعنيه هذه التحولات في برلمان ٢٠١٤. كما أن أمريكا تعترف بأنها حائرة في طريقة تفكير فريق الحكومة خلال الأسابيع الماضية ، وأن واشنطن صارت عاجزة

عن فهم البوصلة التي تدير ملف الأمن والمال والعلاقة مع المستنقع السوري.

واشنطن تسأل: بماذا يفكرون؟ وكان تعليقي على هذا بأن السؤال الأمريكي يبدو غير دقيق، إذ ما من تفكير أساساً وفريق الحكومة لم يكن يفكر خلال الأسابيع الماضية، بل كان منهمكاً في تضييع حزمة من الفرص.

الرجل يقول لي: «في النهاية فإن التحالفات التي بدأت تتبلور منذ سنة لم تكن ترضي الشرق ولا الغرب. لكن الأطراف العراقية بدأت تشعر أنها لابد أن تصمم صيغة وتقوم بفرضها على شركائنا في الخارج، لأن الأمم تنهض بقرار داخلي وحسب، وسيكون على الخارج أن يقتنع حين نصمم تسويات متماسكة».

وهذه الحكاية تفرحني، وأتمنى أن يستمر نضج الطبقة السياسية ولو على مهل، حتى يصل هذه النقطة من الشجاعة السياسية، وقد كتبت مقالاً قبل ٤ أعوام بصيغة واحد من أحلامنا تحت عنوان «صفقة الداخل ناجحة حتى لو فشلت» فالمسافة بين طاولة ٢٠١٠ ولحظة التحولات المثيرة اليوم كانت زاخرة بالاخفاقات، ولكن مع الدروس المفيدة، وطريق «التجربة والخطأ» لا مناص منه منذ عصور الاغريق، للوصول إلى نتائج أفضل، رغم أنه مسيرة من الآلام المكتوبة على جدار جامع حي القاهرة الذي فجره انتحاري مجنون ظهيرة الثلاثاء، وبعثر أجساد طلاب الجامعة أثناء صلاتهم.

هنا شعرت بتلعثمي مع عامل المقهى التركي، فحدثته بالفارسية مازحاً، فما كان منه إلا أن استعان بزميله الإيراني لتسهيل التفاهم. لهجته فارسية شمالية، ويقول إنه من «مازندران» على بحر قزوين، طحنته ما يسميها بالبطالة الجماعية، التي تعني أن المرء يظل مفلساً رغم وجوده في العمل بسبب تآكل «التومان» الإيراني. إنه هنا يبحث عن قدر جديد ، ويشير إلى أبناء جلدته الذين كانوا ينزوون في ركن آخر ويتحدثون بلهجات إيرانية متنوعة، ونقاشهم المسموع يدور حول ضرورة الحصول على عمل بعد أن انسدت آفاق الزمان بوجه واحد من أكثر شعوب المنطقة ابتكاراً ومثابرة.

والحكايات لا تنتهي بعد مغادرة السياسي العراقي والشباب الإيرانيين، فالمصادفات تجمعني بسوري وزوجته يمشيان كتائهين حزينين في هذا السوق الحديث. لقد جاؤوا من حلب، وحين تنشغل السيدة بوصف الأهوال التي حولت سوريا إلى ميدان رماية لمتشددي كل الطوائف، يطلب زوجها أن تصمت، ويحاول تذكيرها بأنها تتحدث إلى عراقي سبق وأن شاهد كل الأهوال وليس بحاجة إلى وصف روائح البارود. يختصر الأمر لي بلباقة بقايا الفينيقيين الذين حولوا رموز اللغة السومرية الأربعة الاف، إلى ٢٦ حرفاً يمكن تعلمها بسرعة.. يا سيدي «اللي جرا عليكم جرا علينا».

هل اقترب الحلم الكردي من التحقق؟

وفيق السامرائي

الشرق الأوسط ١٢ / ١٢ / ٢٠١٣

يتوزع الكرد بشكل أساسي على أربع دول متجاورة، تنتشر الكتلة الأكبر في جنوب شرقي تركيا، تليها كتلة شمال غربي إيران، وكتلة شمال العراق التي تحولت إلى إقليم كردستان، أما الكتلة الأضعف فهي الكتلة الكردية السورية، التي تعرضت لإجراءات ثقافية جعلتها الكتلة الأضعف إلى حد الانصهار. وباستثناء العراق، فإن الإحصاءات الرسمية لعدد الكرد تبدو معقدة، وقد يكون عدد الكرد في تركيا ١٥ مليوناً، وفي إيران ٦ ملايين، و٥ ملايين في العراق، ومليونين في سوريا. وقد يقدم الكرد أعداداً أكبر من هذه الأرقام، إلا أنها تبقى موضع تداول. وسواء زادت أم نقصت، فإن الكرد يمثلون كتلة بشرية كبيرة لها تطلعات استقلالية كأمة.

تعايش الكرد مع النظام العلماني التركي حتى بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث بدأت الحركة الكردية المسلحة فيما يطلق عليه كردياً «شمال كردستان»، ومع بدء التمرد جرى توقيع بروتوكولات تعاون بين تركيا والعراق لتقييد حركة مسلحي حركتي كرد تركيا والعراق، خولت بموجبها القوات التركية بالتوغل في الأراضي العراقية لمسافات محددة تتجاوز ١٠ كيلومترات، لمتابعة مسلحي حزب العمال الكردستاني التركي، الذي كان مقره الأعلى يتمتع بدعم سوري، ويتولى زعيمه عبد الله أوجلان قيادة الحركة من مقره في دمشق. وتحت التهديد العسكري التركي بالحرب عام ١٩٩٨، طلبت القيادة السورية من أوجلان مغادرة الأراضي السورية، قبل أن يتم القبض عليه في كينيا عام ١٩٩٩ بعملية تنسيق مخابراتي، ولا يزال معتقلا في تركيا، إلا أن نشاطات حزبه لم تتأثر كثيراً بظروف اعتقاله، ويبدو أن اتفاق نقل مقاتلي الحزب من تركيا إلى العراق وهو اتفاق على حساب سيادة العراق فقد زخمه، بعد أن اتهم الحزب الحكومة التركية بعدم الإيفاء بتعهداتها.

وعلى الرغم من أن الحركة الكردية حققت قفزة كبيرة بتشكيل جمهورية مهاباد في

إيران عام ١٩٤٦، التي سحقت عسكرياً، فإن المعارضة لم تأخذ بعداً عسكرياً على مستوى الفعل في العراق وتركيا. وقد تمكنت المخابرات الإيرانية من اغتيال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عبد الرحمن قاسملو، أثناء اجتماع في فيينا مع ممثلين عن النظام الإيراني عام ١٩٨٩، تبين أنهم من ضباط المخابرات، الذين قاموا بإطلاق النار عليه من مسدسات كانوا يحملونها في حقائبهم اليدوية، وتمكنوا من الفرار إلى إيران.

وتعاني الكتلة الكردية السورية من قلة النفوس، وتبعثرها جغرافيا بين دمشق وحلب ومنطقة المثلث التركي - العراقي - السوري، ومناطق أخرى صغيرة على الشريط التركي تفصلها مناطق عربية. ويتوقف مصيرها على معطيات نهاية الحرب السورية، إلا أنها لا تحقق قفزة مهمة بالنسبة لأكراد العراق وإيران، لأن وجودها بعيد عن إطلالة البحر المتوسط المنفذ الوحيد نحو العالم من دول «الطوق» الجغرافي الرباعي. ويبقى الوضع الكردي في إيران مرتبطاً بقوة ومدى تماسك إيران. ففي ظل إيران موحدة قوية، يبقى الأمل الكردي لهذه الكتلة بعيداً عن التحقق، إلى أن تحدث متغيرات كبرى لا يمكن التكهن بها حالياً ولا تحديد سقف زمني لها.

ويبقى الإقليم الكردي العراقي مصدر دعم للكرد في الدول الأربع، فما تحقق في هذا الإقليم من تراكم للثروة، ومؤسسات متكاملة، وتنظيم للعلاقات السياسية والحزبية الداخلية إلى حد لا يستهان به، وبناء تشكيلات عسكرية وأجهزة أمنية، عناصر تجعل الحلم الكردي متوقفاً على حالات تتراوح بين احتمالات تعرض النسيج العربي في العراق للتبعثر، وهي احتمالات تلاشت نتيجة وعي وإدراك عرب العراق لخطورتها وإيمانهم بوحدة الوجود والتعايش الأبدي، وبين حدوث متغيرات دولية كبيرة يصعب التكهن بها. وهو ما يجعل إقليم كردستان العراق بمثابة القاعدة الأساسية للتطلعات الكردية في الاستقلال.

ومهما تكن المواقف، فإن الوضع الكردي حالياً يختلف جذرياً عما كان عليه خلال القرن الماضي، وأصبحت الآمال الكردية الحزبية والسياسية والثقافية والشعبية أقرب إلى التحقق. والحقيقة هي أن الاستقلال يمثل حلماً للغالبية العظمى الساحقة من الكرد، على شكل دول مستقلة يربطها شكل من التعاون، أما وحدة الأمة الكردية بدولة واحدة ، فقد تكون مثل أحلام الأمة العربية في مرحلة النهضة القومية خلال القرن الماضي، التي ذهبت أدراج الرياح. وقد جرى إرجاء أول مؤتمر كردي موسع كان مقرراً عقده هذا الشهر في إقليم كردستان، ربما نتيجة ضغوط خارجية.

الدولة الكردية.. متى وأين؟

الشرق الأوسط ٢٠١٣/١٠/١٦

أكراد الشرق الأوسط، وفي إحصاءات غير رسمية، يتراوح عددهم بين ٣٠ و٤٠ مليون نسمة في أماكن انتشارهم الرئيسة؛ تركيا والعراق وسوريا وإيران. مطالبهم التاريخية تمحورت حول حق تقرير المصير المرتبط دائما بالدولة الكردية وحقها في الوجود. قياداتهم السياسية تحركت أكثر من مرة لتحقيق الحلم، لكنها دفعت الثمن باهظا بعدما وقعت في مصيدة تضارب المصالح وتصفية الحسابات بين الكبار والصغار عند رسم الخرائط وترسيم الحدود بين دول المنطقة في أكثر من حقبة تاريخية.

رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني كررها اليوم مرة أخرى؛ «كردستان الكبرى» هي الهدف عندما تسنح الظروف، هو ليس مشروع القريب العاجل، لكن لا شيء مستحيل. المشهد يتضح أكثر؛ قيام كردستان الكبرى لن يتم إلا بمراجعة الخرائط وإعادة توزيع الأراضي وتغيير بنيتها الدستورية والسياسية والجغرافية، والتطورات في شمال العراق تلخص حقيقة المسار.

تجربة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ودستور إقليم كردستان المعلن عام ٢٠٠٧ تعطي الإقليم الحق في الانفصال ساعة ما يشاء عن دولة العراق الاتحادية، لكن عدم انفصاله حتى الآن، في رأينا، سببه ليست الضغوطات الإقليمية والدولية؛ بل انتظار تطورات المشهد على الساحات التركية والسورية والإيرانية ليتم التحرك على ضوء هذه المستجدات. وهذا ما نفهمه من كلام بارزاني نفسه حين يقول إنه من الطبيعي أن تكون للشعب الكردي دولته وإنه من الضروري انتظار الوقت الملائم لتحقيق هذا المطلب، «فنحن نريد أن يتم ذلك بشكل طبيعي وبالحوار مع الدول التي تتقاسم كردستان».

لا يمكن بعد هذه الساعة إخفاء حقيقة أن ولادة الدولة الكردية بحكم ذاتي مستقل أو المشروع الأكبر بعيد المدى تعني في أحسن الأحوال الرهان على استمرار وتزايد الأزمات الداخلية في هذه البلدان، وعلى أزمات أخرى بين دول الجوار الكردي في علاقاتها الثنائية تقود إلى تباعد وتضارب في المصالح يفتح الأبواب أمام ظهور الدولة الكردية. اليوم هو يوم الفيدراليات، وغدا هو يوم الكونفدراليات، وبعدها الانفصال عن بلدان وجودهم وإعلان الدولة.

بارزاني، الزعيم الكردي الأقوى كما كرسته انتخابات الإقليم الأخيرة، يعرف أن المهمة التي تنتظره في غاية الصعوبة، لكنه لن يتراجع عنها حتى لا يتهم بالتفريط في تحمل المسؤولية التاريخية أمام شعبه. قوله إن البديل المرتقب في سوريا يجب أن يأخذ بعين

الاعتبار مطالب وحقوق الأكراد. و«إننا دربنا شباناً أكراداً سوريين على القتال. وإننا سنقاتل إلى جانبهم إذا ما اضطررنا إلى ذلك». أعاد توضيحه بالإشارة إلى أن معركتهم ليست معركة اليوم. وإلى ضرورة الوقوف على مسافة واحدة من الجميع في سوريا حتى لا يورطوا الشعب الكردي «في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل».. فلماذا كل هذه الاستعدادات ومتى وكيف سيتم استخدامها إذن؟

بارزاني حذر كل من يعتدي على أكراد سوريا. لكن الرسالة الحقيقية موجهة إلى إيران وتركيا أيضاً. فهل يفاجئنا في مؤتمر أربيل المرتقب بتعديل الطروحات والمواقف التي أطلقها قبل ثلاثة أشهر حول التهدئة والتمسك بالحوار مع القيادات السياسية في بغداد ودمشق وأنقرة وطهران بوضع خارطة طريق كردية مغايرة. وإعلان أن مشروع كردستان الكبرى هو الهدف الاستراتيجي الجديد. وأن الدعوات إلى الحكم الذاتي تجاوزها الزمن أمام التجربة العراقية الفاشلة في العقد الأخير.

كلام مسعود بارزاني هذا كان نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق قد مهد له بالتذكير بأن خطوط الاتصال مع بغداد وحكومة المالكي باتت شبه مقطوعة. وأن الذي يهدد وحدة العراق اليوم هو المالكي نفسه. وأن أكراد العراق حصلوا على الفرصة التاريخية لإعلان دولتهم. لكن هناك اعتراضات مهمة يتقدمها إقناع أنقرة التي وضعت دائماً موضوع الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق على حدود الخط الأحمر الصعب تجاوزه. وأن «إعلان الدولة مسألة صعبة. لكنه ليس مستحيلاً. فالدول الكبرى من مصلحتها اليوم قيام هذه الدولة».

بارزاني قد يذكر الجميع بأن المنطقة تعيش ظروفاً يستحيل معها إلغاء الدور والموقع والحلم الكردي فيها. ونحن نعرف أن «الجيوبوليتيك» متوافر أمام الأكراد. وأن ما يحتاجونه الآن هو «الجيوستراتيجيك». لكن قيادات أربيل تعرف أيضاً أن الظروف والمعطيات تغيرت عن ظروف عام ٢٠٠٣ في العراق. وأن الجبهات تتشابك وتتداخل وتزداد تعقيداً أيضاً.

الأكراد قطعوا أشواطاً في مسألة تكريس الهوية والاعتراف الإقليمي والدولي بها واستعداد البعض لتغيير الخرائط. لكنهم يعرفون أيضاً صعوبة رضوخ الدول الأربع لضغوطات باتجاه إعادة تركيب بنيتها الدستورية والسياسية.

بارزاني يعرف أكثر من غيره صعوبة الاستمرار في لعبة الازدواجية والاستفادة من التناقضات وتضارب المصالح بين العديد من دول المنطقة. وهو ربما لذلك قرر التحرك والقفز إلى الأمام هذه المرة. لكن كثيراً من رسائله الأخيرة تحتاج إلى توضيح ومتابعة. فهي أبعد وأهم من أن تكون موجهة إلى الداخل السوري. أو من يحاول استهداف وضرب أمن واستقرار إقليم كردستان.

كردستان العراق تجد في تركيا حليفاً غير متوقع في سعيها من أجل الاستقلال

بن فان هيوفيلين

الشرق الأوسط ٢٠١٣/١١/١١

في حين ينزلق باقي العراق إلى دوامة عنف متصاعد، يسعى إقليم كردستان، الذي يحظى باستقلال ذاتي، لطلب العون من حليف غير متوقع، تركيا، لتحقيق حلم الاستقلال الذي طال انتظاره.

ويتصرف إقليم كردستان بالفعل، في نواح عدة، كدولة مستقلة، إذ تقدم السلطات الكردية كل الخدمات العامة، ولها جيشها الخاص وتسيطر على حدودها الخاصة، بما في ذلك الحدود الجنوبية شديدة التحصين مع المحافظات ذات الأغلبية العربية، بل إن معظم المباني الحكومية في أربيل، عاصمة الإقليم، ترفع العلم الكردي، لا العلم العراقي ـ كما أن الجيل الجديد من الشباب لم يتعلموا اللغة العربية على الإطلاق ولا يتحدثون سوى اللغة الكردية.

لكن الأكراد حتى الوقت الراهن ما زالوا يرتبطون بشكل وثيق ببغداد، لأنهم يعتمدون على الخزينة العراقية في معظم ميزانيتهم الإقليمية. لكن ذلك ربما يتغير سريعاً. فقد تخلى الزعماء الأتراك والأكراد عن العداء الذي استمر بين الجانبين سنوات طويلة، ويطبقون الآن اتفاقية شراكة في مجال الطاقة وقعت في وقت سابق من هذا العام، ويتوقع أن توفر هذه الاتفاقية لإقليم كردستان فيضاً مستقلاً من عائدات النفط.

الخطوة الرئيسة الأولى في الخطة كانت مد خط أنابيب يتجه بشكل مباشر إلى تركيا، بعيداً عن سيطرة بغداد، وسيبدأ العمل بنهاية العام، بحسب وزير الموارد الإقليمية لإقليم كردستان، آشتي هورامي، الذي قال: «من واجبنا كعراقيين إنشاء خطوط لتصدير النفط والغاز لتأمين مستقبلنا».

لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والإدارة الأمريكية عبرا عن قلقهما إزاء التحالف الناشئ بين تركيا والأكراد، مؤكدين على أن ذلك من شأنه زيادة تقويض الاستقرار في العراق بشكل أكبر. وعبر الجانبان العراقي والأمريكي عن القلق من إمكانية تفاقم التوترات العرقية، مع الأغلبية العربية في العراق، وخاصة بين أولئك الذين يعيشون عبر الحدود المختلف عليها بين منطقة كردستان وبقية العراق، نتيجة لازدياد التوجه القومي لدى الأكراد. زعماء إقليم كردستان العراق حاولوا تهدئة مخاوف المسؤولين العراقيين والأمريكيين وقدموا تطمينات بأنهم لا يعتزمون الانفصال رسمياً عن العراق حتى وإن كانوا يضعون الأساس لتوسيع رقعة الحكم الذاتي، وقال مسؤول كردي بارز إن «الاستقلال هو طموح في قلب كل كردي، ولكن يتعين أن يكون استراتيجياً».

ومن المفارقات، أن تتحول تركيا إلى عامل أساسي في تحقيق الأحلام الكردية، وذلك بعد أن كان الزعماء الأتراك يعارضون في الماضي الحكم الذاتي السياسي لأكراد العراق خشية أن يشجع ذلك الأقلية الكردية الموجودة في تركيا على طلب الانفصال.

وكانت تركيا قد أرسلت قواتها عام ٢٠٠٨ إلى الحدود الجنوبية وشنت هجمات برية على المسلحين الأكراد في الأراضي العراقية مما دفع برئيس كردستان العراق مسعود بارزاني إلى التهديد برد عنيف. غير أن سياسة تركيا تجاه الأكراد لحق بها تغيير جذري، إذ تحسنت العلاقات في وقت رأت تركيا فيه تنامي الفرص الاقتصادية في كردستان العراق، بما فيها الكثير من عمليات استكشاف حقول النفط التي لم تستغل، في حين أن تركيا بحاجة إلى طاقة رخيصة وبكميات كبيرة لمواصلة النمو الاقتصادي على عجل. وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد وقع في مارس (آذار) الماضي مع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، اتفاقية شاملة للطاقة وتقضي باستكشاف النفط في أجزاء كثيرة من الإقليم وتيسير تصدير النفط والغاز الطبيعي عبر الأنابيب ، ولكن معظم تفاصيل الاتفاقية ظلت سرية، لكن مسؤولين بارزين في الحكومة التركية، طلبا عدم ذكر اسميهما بسبب الحساسية السياسية، تحدثا عن خطوطها العريضة وأكدا توقيع الاتفاقية.

وبعيداً عن قطاع النفط، تسهم الشركات التركية في تحويل أربيل، واحدة من أقدم المدن المأهولة في العالم، إلى عاصمة طموحة للتجارة تنتشر فيها ناطحات السحاب في الأفق. وقد قامت الشركات التركية، خلال السنوات الخمس الماضية، ببناء مطار دولي، واثنين من الفنادق الفاخرة، ومجمعات مغلقة للمغتربين ومتنزهاً إدارياً شاهقاً أطلق عليه اسم «إمباير وورلد».

لكن الاتفاق النفطي أثار الانزعاج في واشنطن، وعندما زار أردوغان الولايات المتحدة في مايو (أيار) شدد الرئيس أوباما على معارضة إدارته لهذا الاتفاق، بحسب مسؤولين حكوميين، أحدهما أمريكي والآخر تركي، تحدثا عن اللقاء لكنهما غير مصرح لهما بالحديث إلى وسائل الإعلام. وحث البيت الأبيض تركيا على إعادة صياغة الاتفاق لمعالجة المخاوف التي تنتاب الحكومة المركزية في بغداد، والتي تدعي سيطرتها على صادرات وتطوير الحقول النفطية.

لكن هذا المقترح لم يلق صدى لدى الذين لا تزال ذاكرتهم مليئة بذكريات السياسات القمعية لحكومات بغداد السابقة. ويرى الأكراد أن إحدى الفوائد الرئيسة للتحالف مع تركيا يتمثل في سريان التفسير الفيدرالي الموسع للدستور العراقي الذي يدعي إقليم كردستان بموجبه استقلاله شبه الكامل. وقال فلاح مصطفى، مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان: «لقد تعلمنا الدرس من التاريخ، فقد عززت مواردنا الطبيعية من قوتنا وموقفنا ووزننا السياسي».

ووقعت الحكومة الإقليمية أكثر من ٥٠ عقداً مع عشرات الشركات النفطية من بينها «إكسون موبيل» و«شيفرون». لكن الحدود المغلقة للأكراد هي القادرة على إقناع شركائهم في القطاع الخاص بإنفاق ما قيمته مليارات الدولارات من الإنتاج النفطي إذا كانت هناك طريقة موثوقة لنقل كل هذا النفط الخام للأسواق الدولية، وهذا يعني خطوط الأنابيب. كان الأكراد قد وقعوا عدداً من الاتفاقات المؤقتة مع بغداد لتصدير النفط عبر البنية التحتية الفيدرالية العراقية. لكن بغداد، التي ترفض التغاضي عن الطموحات النفطية المستقلة، قبلت النفط الخام لإقليم كردستان في الوقت الذي حجبت فيه معظم العائدات المتوقعة. وقد قدمت تركيا ضمانات بتلقي كردستان العراق عائدات مباشرة مبيعات النفط والغاز، متجاوزة بغداد. وبدأت شركة «بوتاس» التركية المملوكة للدولة بناء خط أنابيب الغاز صوب الحدود التركية، بحسب مسؤول بارز في مجال الطاقة التركية الذي طلب عدم ذكر اسمه بسبب الحساسية السياسية. وبموجب بنود الاتفاق الذي جرى توقيعه في شهر مارس سيقوم إقليم كردستان بتصدير نحو ١٠ ملايين متر مكعب على الأقل من الغاز الطبيعي سنويا - وهو ما يكفي لتلبية خمسة متطلبات الاستهلاك التركية من الغاز في الوقت الراهن.

السُليمانية- قزلر ... النَّار أم الرُمان فاكهة الشَّتاء ؟

الدكتور رشيد الخيون

المجلة ٢٠١٣/١٢/٦

عند العبور مِن جبل هيبة سُلطان، الملتوي حول نفسه، بعد المرور بكويه (كويسنجق) ذات العمق التَّاريخي وإحدى المدن المتآخية منذ القِدم، يطل عليك الوادي بشعابه، وتمر بقرية خِلّكان، وأخالها القرية التي تحدرت منها أسرة القاضي والمؤرخ أبي العباس أحمد بن إبراهيم المعروف بابن خِلّكان (ت ٦٨١ هـ)، وهنا ضريح فيها لكن ليس ضريحه، فهو حسب سيرته الشَّخصية مدفون في سفح قاسيون مِن دمشق. كان أبو العباس كردياً، ويُلقب بالأربلي نسبة إلى أربيل، أما خِلّكان فهي مِن توابع السُّليمانية حالياً، ولا يستغني باحث أو مهتم في التراجم عن كتابه "وفيات الأعيان".

بعد خِلّكان ترى نهراً أمواجه كبطون الحيَّات، بيضاء صافية، وهو الماء المندفع مِن سد دوكان، أحد السُّدود التي شيدت في خمسينيات العِراق وافتتح في ستينياتها، يوم كان النَّاس يهتمون بالبنية التَّحية، وليست هناك بنية في أرض الماء بلا سدود، السُّدود غير القاتلة لشعوب أُخر مثلما هي السُّدود التركية على الفرات. تنسى على شاطئ دوكان طبيعة سويسرا مثلما قرأنا عنها، جنة على الأرض.

كنت زرت المكان في الفصول الأربعة، بداية من العام ١٩٧٦، ولكلٍّ فصل جماله ورونقه، الخريف هناك لا يُفهم أنه نهاية العمر، كما تجد الشَّتاء ليس زمهريراً، ولا الصَّيف جهنماً، فالفصول كلها تنافس الربيع بجماله. وقفت على شاطئ النهر وغرفت مِن مائه وشربته سائغاً عذباً. لحظتها تشعر بنعمة السِّلم ونقمة الحرب، فحولك جبال الخدوش واضحة فيها من جراء القصف بالدَّارعات الطائرات، وكيف يكون هذا النهر موحشاً مهجوراً، فكم مِن الدِّماء امتزجت مائه، وربَّما تلون بلون الدَّم، لكنه ظل يجري، وتحتفظ أمواجه بذكريات حلوة ومرة.

كنت على موعد مع الصَّديق الدكتور برهم صالح، نائب رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء الإقليم السابق وأمين مجلس أمناء الجامعة الأمريكية حالياً. أعلم بمشاغل سياسيي الإقليم هذه الأيام، لتشكيل حكومة وما يخص حزبه الاتحاد الكردستاني مِن التهيئة لمؤتمر وما حصل من تراجع في حصيلة الانتخابات، لذا اكتفيت برسالة عبر الهاتف: "أنا بأربيل عساك بخير"! كتب لي: ما هو رأيك بالمجيء إلى السُّليمانية! كان اللقاء في الجامعة الأمريكية بالسُّليمانية، بنايتها الجديدة.

برهم صالح صاحب طموح، ليس على مستوى إقليم كردستان، إنما على مستوى العِراق، أقصد طموح البناء، وقد خَبر مناطق جنوب البلاد، يوم كان والده قاضياً بالسماوة، ويحمل ذكريات جميلة لتلك المنطقة، فلم يشعر حينها بغربة المكان أو وحشة القوم، لذا حرص، وهو مسؤول في الحكومة الاتحادية، زيارة تلك المناطق ومحاولة عمل شيء ما لها.

على ما أظن أن الجامعة الأمريكية هي الأولى، مِن نوعها، بإقليم كردستان والعِراق بأجمعه، بينما سبقت بيروت المنطقة وفُتحت فيها الجامعة العام ١٨٦٦، مررت عليها عندما كنت ببيروت أعمل مع مركز الدراسات العراقية لمنشئه الدكتور فالح عبد الجبار، حتى ظننت أن الشَّجرة الوارفة الظِّلال أمامها قد زُرعت في عام تأسيسها.

عندما نقول الجامعة الأمريكية لا يعني ذلك أنها أمريكية التبعية، إنما شأنها شأن الجامعات العالمية كمبردج وأكسفورد والسوربون وغيرها مِن الجامعات الدولية الرَّاقية. وكي لا أبعد عن حديث قزلر والزُّمان أترك الحديث عن هذه الجامعة، وقضية عدم اعتراف وزارة التَّعليم العالي ببغداد بها إلى مدونة قادمة.

اقترح الدكتور برهم أن نقضي المساء بقزلر، حيث جبل بير مقرن، وبير مفردة أزيدية تعني طبقة اجتماعية ودينية، ومقرن اسم الجبل. قبل الطريق إلى قزلر مررنا على مشروع "ملاذ المدينة"، وهو حديقة شاسعة المساحة، في الأيام السابقة كانت خارج المدينة، أماالآن، ومع اتساع البنيان، فتتوسطها تماماً. المشروع شاسع المساحة، ولو استغل للسكن أو الفنادق ستتحول المدينة إلى كتلة من الأسمنت، ولم يبق إلى رؤية قمم الجبال التي تحيط بالمدينة سبيلاً. لهذا يُعد هذا المشروع الذي يجري فيه العمل رئة للمدينة شأنه شأن الهايدبارك في وسط لندن، والأخير يبدو ضئيلاً بالمقابلة مع مساحته.

خرجنا مِن ملاذ المدينة، الذي تشيد فيه شلالات وحدائق حيوان وزروع من مختلف الأقطار وأمكنة للراحة وعزلة للعائشقين. في الأخيرة لست محرضاً الإسلاميين ضد المشروع

بجريرة الغيرة على الفضيلة. فليس هناك أكثر فقهاً وتشدداً للدين مِن ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، وقد عشق وبث قصته في "طوق الحمامة"، ولا أحد يقنعني بأنه تحدث عن غيره، لا بل هو وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في "ذم الهوى" تحدثوا عن قصصهم لكن بأسلوب "إياك أعني واسمعي يا جارة".

كان الظَّلام قد سدل جناحه، وحسبت للطريق الجبلي حسابه، كأثر مِن آثار مخاوف الماضي، لكني أرى برهم صالح وهو يقود السيارة، ولا ثالث معنا، منطلقاً في الحديث عن المستقبل بلا ترقب، وكأنه يراهن على دوام السَّلام في هذه الربوع، بعدها قطع حديثه مشيراً إلى المنطقة: "هذه قزلر! أما سمعت بها، فقد دوى صيتها عن طريق الأنصار الشّيوعيين"؟ قلت: نعم! هناك أغنية ثورية لها: "قزلر قزلر ..."، وتذكرت قتيلها الصديق معتصم عبد الكريم، يوم كنا ببغداد في أواسط السَّبعينات. وما كنت أصدق أن معتصم سيحمل سلاحاً، فكانت رقته كرقة الفنون التي درسها "الفنون الجميلة"، لكنه قاتل وقُتل ودفن في هذا المكان.

دخلنا الدَّار المحاطة بجبل "بير مقرن"، وحول المدفئة جرى الحديث بحضور النائبة الكردية في البرلمان التركي ليلى زانة، التي سجنت بسبب حديثها بلغتها الأم داخل البرلمان، فتصوروا شدة الكراهية عندما يُسجن الإنسان لكلامه بلغته. كانت ليلى غانم سعيدة، إلى حد الانتشاء، بخطاب رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بلسانه الكردي بديار بكر بحضور رئيس وزراء تركيا أردوغان.

قال لي برهم صالح ونحن حول موقد النَّار: ما المقصود "بالنَّار فاكهة الشَّتاء"، هل هي هذه النَّار أم الرُّمان؟ ومعلوم أن الرُّمان يعني بالكردية "نار"! تنبهت إلى المعنى، فالرُّمان فاكهة والنَّار الشَّيء المعروف! والرُّمان مِن فواكه الشَّتاء، ولا لذة به خارج هذا الفصل، وله منزلة حتى ذُكر في كتاب القرآن ثلاث مرات: "وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ"(الأنعام: ٩٩)، و"فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ"(الرَّحمن: ٦٨). نعم، الرُّمان فاكهة على الحقيقة، والنَّار فاكهة على المجاز.

ما لفت نظري أن شهربان وباعقوبا وكربلاء والسُّليمانية إنها الأشهر بفاكهة الشَّتاء الرُّمان، الذي لا يُطيب الشَّتاء بدونه، فمال العِراق وإقليمه يستورد، في موسمه، الرُّمان السوري والإيراني والتُّركي! فعندما ناولني البقال رمانات، مِن خارج تلك البساتين، ترددت في الشِّراء.

«كه لي علي بك»...
ماء وضياء يكفنان «كاوه كيرماني»

الدكتور رشيد الخيون

المجلة ٢٠١٣/١٢/١٣

كنَّا هناك، أمام شلال (گه لي علي بك)، وتداول خبر اغتيال الصحفي الشَّاب (ولادة ١٩٨٢) كاوه أحمد كيرماني عند عتبة داره ببلدة (كه لار) الواقعة على نهر سيروان، والمكان مِن توابع محافظة السُّليمانية. بالفعل حينها تخيلت الماء والضِّياء الهاطلين مِن أعلى قمة جبال راوندوز يغسلانه ويكفنانه. مياه عاتية تهطل بهذه القوة لتشكل بحيرة في أصل الجبال، ومِن ثم تنحدر لتشكل مع عيون وشلالات أُخر نهر الزَّاب الكبير. كم هذا المشهد الجنائني بحاجة إلى سلام لكثر ما شهد مِن حروب.

لا أحد له تخيل تاريخ هذا الشَّلال، وهل للجبال والوديان والصحارى والأنهار تواريخ ولادات ودفاتر نفوس؟! ولا تاريخ يوثق ما مرَّ عليه مِن حادثات الدُّهور، فهو يهطل في الحرب والسَّلام، وكنت أظن أن الحرب وضعت أوزارها إلى غير رجعة، لكن أقطاب جُدد أخذا يعدون لعودتها العدة، والصحافي الشَّاب كان قطبها بينما قطبها الآخر الفاسدين بالمال العام، والمرابين في السِّياسة، وعبر الدِّيمقراطية!

مقتل كاوه كيرماني (٣١ عاماً) المنتمي للحزب الشّيوعي الكردستاني حياته محسوبة على أمن إقليم كردستان؛ الإقليم الذي يفخر على بغداد بأمنه، ولهذا صار ملجئاً للخائفين. أقول محسوب إذا لم يُكشف القاتل والمتورطين بزهق روح هذا المواطن، فإذا لم يكشف القاتل فمِن حق النَّاس اتهام مَن وضعوا بيدها أمنهم أن يتهموها. كاوه ارتكب ذنباً كبيراً ربَّما لم يشعر بخطورته، بمتابعة ملف فساد أو كشف ما هو أعظم، فكان حتفه على عتبة داره.

لم يُنكر وجود الفساد في إقليم كردستان العراق، ولا سوء استخدام السُّلطة، ولا ثراء

مسؤولين، ولا انعدام الرشى والمحسوبيات والتعلق بالسلطات، لكنه لم يكن بالحجم الذي عليه بقية الوطن العراقي، فلم تغلق المدن أبوابها مبكراً، والمواطنين لم يغشوا انفجاراً أو اغتيالاً في أية لحظة، لذا عندما يُغتال صحافي، في هذه الأجواء الآمنة يعادل شهوراً مِن العنف ببغداد والموصل، ولا يُنظر إليه كحالة عابرة أو جرم طارئ، إنما يُخشى مِن تحولها إلى ظاهرة مستعصية، وبهذا المعنى يسقط الملاذ الآمن ولم يبق ما يُستجار به.

بعد اغتيال كاوه كيرماني، ومِن قبلهم العشرات في بقية العراق، أخذ الصحافيون والإعلاميون يتعثرون بظِلالهم، فما قيمة الصَّحافة إذا لم تشاغب على هذا المسؤول أو ذاك، وما قيمة الدِّيمقراطية إذا خلت مِن صحافة مشاغبة وصحافي شُجاع. أمام شلال (گه لي علي بگ) وشلال (بيه خال)، وبعدهما بحيرة (دوكان)، تقف أمام جمال الدُّنيا، تغتسل برذاذ الماء وأشعة النُّور، ولنا الرَّبط بين النَّهر والنُّور والنَّهار فهي مِن جذر واحد، وعلى الحقيقة لا المجاز لولا برودة رذاذ الماء لقلت إنه النُّور والضِّياء، الذي يشع في تلك الوديان السحيقة الأعماق والتَّاريخ، صخور يثغب منها الماء، لكن نبأ اغتيال واحد يطفئ عينك عن تلك المشاهد، فتتحول الصخور إلى ملاذات ومتاريس، وما بيد صحافي مثل كاوه كيرماني سوى الكلمة وهو يقف بها أمام جبابرة الفساد والبارود.

أمام (گه لي علي بگ)، وانفجار الصخور بهذا الماء الهاطل، مع رذاذه المنعش وخريره المُطرب، إلى جانب القسوة التي يُغتال بها الإنسان بسبب حرف في صحيفة، لابد لك تذكر المفارقة بين الحجارة الصَّماء والماء الدافق منها، بين الخشونة واللين، فتتلو: "ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ"(البقرة: ٦٧). المشهد هو هذا تماماً، لا أقل ولا أكثر حجارة قاسية وماء لين!

يمر الطَّريق إلى (گه لي علي بگ)، الواقع بين جبل راوندوز جنوباً وجبل برادوست شمالاً، عبر صلاح الدِّين وشقلاوة وعدد مِن المصائف التي ليس مثلها بالبلاد، جبال تلتوي على نفسها ووديان لا يعلم شعابها إلا مَن ولد ونشأ فيها، لذلك ظلت هذه الأمكنة عصية على طائرات ومدافع ودبابات، بينما تتمكن منها رصاصات الكواتم والصارخات بالأصوات، وستعود مقفرة، وتبطل المفاخرة بأمنها وعمرانها، إذا لم يُشهر القتلة على الملأ، في هذه الجريمة وما سبقها مِن جرائم اغتيالات.

فلنَّا عِلم أن هذه الجبال، مع عشائريتها، وما يُعرف عن العشائر مِن روح الثَّأر، لكنها في لحظة أعلنت التَّسامح، وتبنت الدَّرس الذي أعلنه الجنوب أفريقيون بزعامة مناضلهم

نيلسون مانديلا (ت ٢٠١٣)، وربَّما تبنوا التَّسامح قبل نجاحه هناك. فالبداية كانت مِن مارس (أذار) ١٩٩١، وأخذت لا تعاقب وتثأر إنما تدمل جراح مَن عرفوا بالمؤنفلين. ما أفضل مِن أن تسمح بمبرر الثَّأر للذين شاركوا في تلك الكوارث حمل السَّلاح مِن جديد ضدها، والانتماء إلى القاعدة وأخواتها. كان المعنى والهدف أبعد عمَّا سمته بغداد بالاجتثاث.

تقولون وما دخل ماء (گه لي علي بگ) باغتيال كاوه كيرماني. ربَّما حسبوا بأني أخطأت في المسافات وجغرافيا الجبال والوديان؟ فمِن غير سماعنا بالخبر أمام هذا الماء، أعني ما أقول، فما يحدث بكه لار السليمانية ليس بعيداً عن گه لي علي بگ أربيل، و إلا إذا تعدد هذا الاغتيال فلا يبقى ممر آمن، ولا وادٍ أخضر، وسيقل العمران ويصعد الفساد إلى ذروته. بكه لار أو بغداد لا يُسئل عن القاتل قبل أن يُسئل ولاة أمر المغدورين. صحيح إنها حوادث تحدث لكن كم قضية قتل مازال فعلتها طلقاء؟

قرأت أن (گه لي) تعني المضيق، أو الدربند، وعندما تقف أمامه لا تحتاج المفردة إلى ترجمان، لكن الخلاف بعلي بك، مَن هذا السَّعيد الذي قُرن اسمه بهذا الخلود. خلود الماء والصخر؟ "قيل بين أن يكون نسبة لأحد أمراء سوران علي بك (حكم راوندوز ١٥٩٦ميلادية)، أو نسبة لعلي بك الأيزيدي، الذي قُتل في هذا الموقع فعُرف باسمه، وهذا هو الشَّائع (بابان، أُصول أسماء المدن والمواقع العِراقية).

إن دماء الصَّحافي الشَّاب كاوه، والمتحمس ضد الفساد، والمحاول كشف أيدي الخراب، تعلن عن فصل مؤلم جديد بين الجبال والوديان، فإذا صار ثمن الكلمة رصاصةً فگه لي علي بك، وبقية شلالات المكان، ستهطل دماً، وأنت تنظر إلى الماء الهاطل ككتل مِن الضِّياء ويأتيك نبأ اغتيال، مَن تأسف على اغتياله لقلمه وشبابه وجرأته، لك أن ترى الماء والضّياء غسله وكفنه!

دولة الكرد.. ودولة جنوب السودان

يوسف الكويليت

الرياض السعودية ٢٠١٣/١٢/١٨

في العراق تم انفصال الإقليم الكردي عملياً، وبقي شكلياً ضمن حزام الدولة، وهناك تشكيك بعودة الوحدة الشاملة لهذا البلد، عندما أصبحت كردستان الإقليم المزدهر ما بعد الاحتلال، والأكثر استقراراً حتى إنه صار الملاذ الآمن للعراقيين الذين شردتهمحكومة المالكي، وبالرغم من وجود بذور خلافات قبلية وحزبية، إلاّ أن التقابل بين هذه المكونات بدأ يتجه للانصهار في دولة واحدة تنشد أن تكون النواة للإقليم الكردي الأكبر الممتد من إيران إلى تركيا.

وكما جرى في الانفصال الكردي، هلل العالم لانفصال جنوب السودان لدرجة أن البشائر تحدثت عن دولة ديمقراطية بمواصفات خاصة تسبق الإقليم الأب وتتعداه، وقد أرادته أمريكا وإسرائيل الباب المفتوح على أفريقيا وقاعدتهما السياسية والعسكرية، لكن الجهل بواقع هذا البلد الناشئ والمفتقد المؤسسات العامة للدولة والخاصة للقطاع الأهلي ومخلفات الصراعات القبلية التي توحدت ضد حكومة الخرطوم بسبب الحرب الطويلة، والتعامل غير اللائق منها، والدعوة للانفصال استطاعت أن تنجح في مشروعها، لكنها وجدت أمامها عراقيل لا يمكن تسويتها بسهولة.

فـ»فسلفاكير» الذي خلف «قرنق» لم يكن بمؤهلاته ولا عقليته، وعندما احتفل بالاستقلال وجد أن الرافد الأساسي لدولته أن تقوم على قدرة وقوة قبيلته من «الدنكا» التي تعد الأكبر بين القبائل الثلاث، فكان الجيش والأمن والمخابرات والحكومة كلها من عناصر هذه القبيلة، وقطعاً أثار هذا الاحتكار القبائل الأخرى المهمشة، وفي مجتمع تغلب عليه الأمية والبدائية، حدثت تصفيات وإبعاد لعناصر لا تدين للدولة حتى إن عزل (رياك مشار) وكل العناصر التي كانت معه من عسكريين ومدنيين، أثار حفيظته بمحاولة الانقلاب وخلق واقع جديد..

هذه الأحداث بدأت تتخذ شكل الخلاف التاريخي بين القبائل الثلاث في الجنوب ، ومن يعرف الواقع الجديد لحالة هذه الدولة الناشئة يرشحها لمصاعب قادمة هائلة، إذ إن التركيبة بين هذه القوى متباعدة، وبينها ثارات طويلة، وبالتالي فدولة جنوب السودان معرضة لأن تكون لعبة بين الدول الأقوى المجاورة لها وخاصة أوغندا وكينيا، لتصبح مثل الصومال مع دول الجوار التي لا تزال جزءاً من الأزمات المتصاعدة داخلها..

السؤال لماذا نجح إقليم كردستان في التعايش والتطور، وفشلت حكومة جنوب السودان، مع التشابه في الظروف وسنوات الحروب والإمكانات المتاحة؟

السبب يعود إلى أن الإقليم الكردي وجد قيادات ناضجة مارست العمل الحزبي ، ودخلت مع الحكومة المركزية في بغداد بحروب طويلة أنضجت تجربتها ووسعت دائرة الثقافة والوعي بين المواطنين، وجاءت التجربة انعكاساً إيجابياً على تلاحم الفصائل مع بعضها رغم وجود بذور الخلافات والصراعات وهذا دلالة على نجاحها، لأن القيادة بمستوى المسؤولية، قد وضعت تكتيكاتها بعدم إظهار الانفصال بشكل كلي رغم تشجيع الاتحاد السوفياتي قديماً، وإيران وإسرائيل حديثاً، إلاّ أنهم استوعبوا الواقع وبنوا عليه محفزات المستقبل.

دولة الجنوب السوداني على العكس لانعدام مشروع الدولة التي تجمع كل الفصائل ثم الجهل المطبق، وبذور الخلافات التي ربما لو كان «قرنق» على رأس الدولة لعمل كل التسويات ضمن «كونفدرالية» بين السودانيين ودون خلق انفصال أو خلافات، ولذلك فالطريق أمام جنوب سودان متعايش قد لا يحدث هذا إذا ما جاء البديل صراعات وحروباً لن تنتهي.

عام ٢٠١٤.. هل يشهد تقسيم دول عربية؟

د.زهير الحارثي

الرياض السعودية ٢٠١٣/١٢/٢٤

من يتأمل تفاعلات الخارطة السياسية الآنية للعالم العربي يشعر بأن مسلسل الانفصال والتقسيم والتفتيت قد بدأ فعلاً، فبعد انفصال السودان كسابقة لافتة في تاريخنا المعاصر، يبدو أن حمم التشظي في طريقها ، أو أنها قد وصلت حقيقة إلى تضاريس العراق واليمن وليبيا وسورية. وإن اختلفت الحالة السودانية عن غيرها كونها جاءت عبر اتفاق قانوني وبرغم ما يدور حالياً من نزاع داخلي مفزع في دولة الجنوب، ولكنها كحالة تتفق مع بقية الحالات الأخرى في عدم قدرة النظام السوداني آنذاك على إرساء المقومات الأساسية لوحدة دولة جاذبة ومنتجة.

صحيح أننا قد لا نملك بلورة سحرية للتنبؤ بما يحدث في القادم من الأيام، كون معرفة الغيب بيد الخالق عز وجل، ولكن ما نطرحه هو قراءة وفق المعطيات الراهنة ومحاولة ربط العلة بالمعلول، ما يعني أنه بات من المتوقع تشكل ثمة صور انشطارية في العام الجديد بعدما كان عامنا هذا عاماً للاضطرابات والتوترات ، بدليل ما يدور الآن في تلك الدول فضلاً عن تونس ومصر.

ولعل المثير للدهشة أنه عندما تجد هذه الدولة أو تلك تدخل في حيز بؤرة توتر وصدام، فتأكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الأمور ستندفع باتجاه التأزيم وانسداد الأفق السياسي ما يعني فتح الباب لسقف المطالب التي تصل للكلمة الساحرة المقلقة المفزعة الانفصال ولا شيء غير الانفصال.

كان النظام العربي قد شهد تحدياً مهولاً، ووضع مسألة استمراريته على المحك إلا أن ضعف الإرادة السياسية، سهّل للقوى الخارجية من التمدد والاختراق عبر استغلال هذا الضعف وتوظيفه لصالحها. كتلك الاتهامات التي طالت جنوب السودان وكردستان بأنهما

ستكونان البوابة التي سيدخل منها الموساد لتمزيق العرب وإضعافهم. وإن كنا لا نملك دليلاً قاطعاً على ذلك.

ولكن يا ترى ما الذي دفع الأمور إلى أن تصبح بهذا السوء؟ الحقيقة طالما أننا أمام حالة اجتماعية أو لنقل أنثروبولوجية فإنها تكشف لنا وبموضوعية، بأن جذر المشكلة يتعلق بأمرين: ضعف المشروع التنموي بكافة تجلياته، وعدم تأسيس دولة المواطنة. وهو ما أدى إلى ظهور كل تلك الدمل على سطح الجلد. هذه المشاكل على السطح، جاءت على هيئة مظاهرات واصطدامات واعتصامات وهي متصورة أن ارتهنا إلى الواقع. وإن كان مؤسفاً هذه التحولات الدراماتيكية، ولكن يجب أن نتقبلها لأن هناك أسباباً تخاذلت تلك الحكومات في معالجتها، فكان ما كان. ولذا لم أستغرب أن يطالب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني بحقِّ تقرير المصير لأكراد العراق، في وقت ينعم فيه الأكراد بحكم ذاتي، وبرغم أن العراق بحاجة لكل مكوناته السياسية ووحدة أراضيه ونسيجه المجتمعي. ولكنها الإرادة وما أدراك ما الإرادة!

كما أن هنالك أصواتاً أخرى قد يكون لها حق في مطالباتها ولكنها تمثل لنا قلقاً كعرب وأمة، فعالمك العربي يئن في مأساته وهذا هو الواقع رغم كل الألم. فهذه الصحراء الغربية التي تنادي بالاستقلال عن المغرب، فضلاً عن انهيار الصومال المريع، ومطالبة الحراك الجنوبي بانفصال جنوب اليمن عن شماله، إلى جانب تمرد الحوثيين في صعدة وخطورة ذلك على وحدة البلاد. أما الصومال البالغ الأهمية، من حيث الموقع الجغرافي والإستراتيجي، فإن الصراعات التي تقاذفته منذ أكثر من عقدين، وتهدده الآن بتقسيم مهول. وهو الذي يعاني من الفقر والتخلف والفساد، فقد تحول إلى ملاذ آمن للميليشيات والقراصنة وتنظيم القاعدة.

على أن هناك من يعتقد بأن ثمة مؤامرات يتم إعدادها لتفتيت العالم العربي وتفكيكه، وإن الحالة السودانية خير برهان. في حين يرى آخرون أن الدولة التي نشأت ما بعد الاستقلال ما هي سوى هجين دولة ذات عملية قسرية، أرادها الاستعمار بتلك الصورة لتخدم مصالحه، فهي لا تستند على رصيد تاريخي وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تكون عرضة للتفكك والانهيار.

وبغض النظر عن تلك الآراء رغم وجاهتها، فإن ما جرى في السودان، وما يحدث في سورية والعراق واليمن وسواها، يؤكد حقيقة المأزق الذي تواجهه تلك الدول بسبب فشلها في النهوض بواجباتها بدءاً بالتنمية الإنسانية العادلة والمتوازنة بين الجميع، وترسيخ ممارسة

ديمقراطية حقيقية تنهض على إطلاق الحريات والتعددية وحماية حقوق الإنسان.

إن تورط تلك الدول في مشاريع التقسيم، ومن زاوية موضوعية، يكشف وبامتياز غياب مقومات الاندماج الاجتماعي، وعدم بناء دولة تنموية يسودها الدستور والقانون والمواطنة، ناهيك عن وجود أوبئة مذهبية وطائفية وعرقية وعشائرية في نسيج المجتمع.

لقد تباكى (القومجيون) العرب على قصة الانفصال تلك، وعادوا بأحلامهم للوحدة العربية الشعاراتية التي لم تعش طويلاً، ولكن (العاطفة والمشاعر شيء، والواقع وحقيقة الأمور شيء آخر). فالمنطق والعقل يقول إنه في عصرنا الراهن وما لم تتغير العقلية السياسية العربية في تعاطيها مع ملفات الداخل، واستيعاب كلالأطياف المتنوعة، فإن عوامل الانقسام سوف تظهر على السطح لا محالة.

صفوة القول، قد يتباكى البعض على مسلسل الانفصال ولكنهم لم يسألوا أنفسهم من هيأ الظروف وولد الأسباب الموضوعية لمسلسل التفكيك والتجزئة، مع أن المشهد يعبر بامتياز عن هشاشة النظام السياسي العربي وإن كانت لغة التخوين ستكون حاضرة، إنما الحل يكمن في بناء دولة مؤسسات يتم من خلالها توسيع مفاهيم المواطنة وسيادة القانون والبدء بمشروع تنموي شمولي، يلغي كل الفوارق ويحفظ قيمة الإنسان .

كردستان قصة النجاح
التي يأمل العراقيون بتكرارها

أحمد ماهر

بي بي سي ٢٠١٣/٣/٢٥

يبدو الوضع مختلفاً في كردستان العراق عن سائر المناطق العراقية، إذ ينظر إلى المنطقة على أنها قصة نجاح اقتصادي، بعد عشر سنوات من الغزو الأمريكي، الذي أطاح بنظام صدام حسين.

فالإقليم يشهد حركة استثمارية حثيثة بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة الإقليمية مثل إصدارها قانوناً عام ٢٠٠٦، يتيح للمستثمرين اعفاءً ضريبياً لمدة عشر سنوات وأرضاً مجانية لأصحاب المشاريع الضخمة، فضلاً عن تخفيضات جمركية كبيرة.

تلك الخطوات دفعت العديد من الشركات العالمية إلى ضخ أكثر من ١٤ مليار دولار أمريكي. واحتلت الاستثمارات اللبنانية المرتبةالأولى تلتها الاستثمارات التركية، بحسب تقرير أصدرته هيئة الاستثمار في أربيل في يناير/ كانون الثاني الماضي.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، وقعت الحكومة الإقليمية عشرات العقود مع الشركات النفطية وعلى الرغم من قلة الانتاج النفطي مقارنة بجنوب العراق، إلا أن الميزات التنافسية التي وفرها الإقليم، دفعت تلك الشركات إلى إبرام صفقات مربحة.

«دبي أخرى».. يساهم الوضع الأمني المستقر للإقليم منذ تسعينيات القرن الماضي، والذي تحافظ عليه قوات محلية في انتعاش الوضع الاقتصادي في الإقليم.

ويصف طوني أبو نكد، وهو مستثمر لبناني في مجال السياحة والفنادق، الإقليم الشمالي بأنه «الأكثر أمناً ليس في العراق فحسب بل في الشرق الأوسط».

يقول طوني، ٤٢ عاماً، إن «الاستثمار في أربيل مربح للغاية. كما أنك تشعر بالآمان وأنت

تستثمر ملايين الدولارات، ولا تضع في حسبانك التكلفة الأمنية التي تعد بنداً مكلفاً إذا أردت الاستثمار في العاصمة بغداد، فعليك التعاقد مع إحدى الشركات الأمنية الخاصة وهو أمر يثقل كاهل العديد من المستثمرين.»

ويضيف: «أنا واثق من أننا سنرى دبي أخرى في كردستان العراق» من حيث الاستثمار الأجنبي.

نهضة عمرانية

تشهد أربيل نهضة عمرانية ضخمة تتمثل في مئات الفنادق والبنايات الشاهقة التي تملأ سماء المدينة، فضلاً عن عشرات المجمعات السكنية الراقية.

لكن تلك النهضة جاءت على حساب بعض الأماكن التاريخية في أربيل، كأجزاء من حي القلعة وسط المدينة، والذي أفرغ من مئات العوائل بعد الحصول على تعويضات من الحكومة الإقليمية من أجل الاستثمار السياحي للقلعة التاريخية، التي يعود تاريخها إلى حقبة الآشوريين.

الانسجام العرقي

يرجع الكثيرون سبب النجاح الاقتصادي إلى الاستقرار الذي تتمتع به المنطقة منذ عام ١٩٩١.

جوتيار عادل يرى أن الأكراد أصبحوا محل ثقة الجميع في العراق

ويرون أن الانسجام العرقي في كردستان العراق ولد بدوره استقراراً اجتماعياً في المنطقة التي تسكنها غالبية كردية، مع وجود أقليات أخرى كالتركمان والكلدانيين والآشوريين والعرب الذين نزحوا من الجنوب والوسط بسبب أعمال العنف.

يقول جوتيار عادل، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين، إن القيادة السياسية الكردية «عملت على تشجيع الوئام الوطني بين الأغلبية الكردية والأقليات منذ عام ١٩٩١، عندما قررت العفو عن كل العراقيين ممن كانوا أعضاء في حزب البعث المنحل بقيادة صدام».

ويضيف أن «الأكراد أصبحوا محل ثقة الجميع، خاصة العرب السنة والشيعة، فهم يشتركون مع الطرف الأول في الانتماء المذهبي، بينما يشتركون مع الطرف الثاني في سنوات المعاناة والاضطهاد على يد صدام».

يذهب كثير من العراقيين إلى القول بأن إقليم كردستان هو قصة النجاح الوحيدة في العراق الجديد، لكنهم يرجون في الوقت ذاته أن تتلوها قصص نجاح أخرى.

في بؤس النزوع القومي الكردي

علي جازو

الحياة اللندنية ٥ / ١ / ٢٠١٤

تدفع الرغبة الظاهرية لصانعي القرار الكرديّ القوميّ، وما أكثر جلبتهم وأقلّ نفعهم، في التوحّد وتجميع القوى الكردية داخل أطر سياسية أكثر فاعلية، بجيرانهم «الأعداء» الإيرانيين والأتراك إلى مبالغات ديبلوماسيّة تصل إلى حدّ وصفهم الحضورَ الكرديّ الطارئ بالقوة الأكثر نمواً وخطراً وفاعلية في رسم مستقبل المنطقة، وربّما نتج من «تهديد» الخطر الكردي هذا تغيير حدود دولٍ يعود تاريخ وضعها إلى العشرينات. ويتهافت الروس والأمريكيون والأوروبيون على كسب ودّ الجانب الكرديّ الصاعد، الطريّ العود، ضغطاً حيناً ورفقاً حيناً آخر، لإنشاء مناطق نفوذ داخل إقطاعاتهم الجديدة الناشئة، وسط إقطاعات «البعث» وما بعد «البعث» المدمرة، في العراق وسورية بالأخصّ، وما خلفته تالياً تنقلات الحرب الشيعية - السنّية المديدة من تدهور إقليمي خانق.

لكن نظرة محايدة على طبيعة التوحّد الكرديّ الجاري رصّه على قدم وساق- وما تأجيل مؤتمر «هولير» القومي العتيد غير مرة خلال ثلاثة أشهر سوى دليل على هشاشة جريان القدم والساق- ستكون قناعاً يخفي كثيراً من الاختلافات والعقبات التي بات من العسير غضّ النظر عنها.

والحال أن «روحاً» متخشّبة عقيمة ومكلومة، على شبه غير بعيد عن نمط بعثيّ فاشل، تعتمل داخل نفوس القادة الكرد من ملهمي الشعب، وما حرصهم على التوحيد المرغوب، ثم اختلاق عشرات الأسباب الهزيلة للحؤول دونه، سوى مظهر يفضّل الشعارَ الرنّان على حلّ العقبة الكأداء، والانتظار الضعيف والمضعِف على المبادرة الشجاعة والمقوية.

وإذا صرفنا النظر عن منافسات شخصية - حزبوية غير بعيدة من دوافع وضيعة وسخيفة في آن، إذ إن معظم الأحزاب الكردية أحزاب أشخاص وكلمات أكثر مما هي أحزاب

أفكار وأعمال، نرى أن تمايزات اجتماعية ثقافية عميقة تحول دون التوحد المرغوب. فأكراد سورية، مثلاً، وهم الأقل عدداً والأضيق مساحة سكانية والأضعف اقتصاداً وأمناً، والأقل عرضة عبر تاريخهم لعنف السلطة الحاكمة مقارنة بما حلّ بأشقائهم في تركيا والعراق وإيران، يتنازعهم أكثر من أحد عشر حزباً «مناضلاً» نضال الوحل في النار! والحقيقة التي ينقلها بعض من عديد يتجاوز ٢٠٠ ألف كردي سوري لجأوا إلى كردستان العراق أن فروقاً تحول بينهم وبين الاندماج الكردي - الكردي.

وأغلب الظن أن سبب فتور الاندماج وصعوبته يتعلق، من جهة، بصراع سياسي معروف داخل قطبَي كردستان العراق، ومن جهة أخرى، ببنية نفسية اجتماعية. فسكان الجبال الذين عاشوا أكثر من نصف قرن ويلات حروب «بعث» العراق هم غير سكان أرياف وسهول تكيفوا على نحو ما مع آلة الخنق الصامت لدى «البعث» السوري، ولم تنفعهم الأغاني الكردية الرومانسية التي تنبع من روحَي دجلة والفرات، النهرين اللذين يجمعان اللوعة الكردية إلى أصول مياه نقية، وما حفظت ماء وجوه الساسة الذين باتوا أقرب إلى مومياوات منهم إلى قادة سياسيين فاعلين.

فإذا جمعنا الهزال الكردي السوري «الخانع» مع تعاظم قوة الكرد العراقيين، بتنا في وضع قريب من حالة العبد والسيد، ومع حال مهينة كهذه لا تعدو الوحدة القومية الملحاحة أن تكون سوى تصريف أعمال تتلقاها يدُ عبدٍ من فم سيّدٍ، وما مثال عبد الناصر السيء إزاء سورية المطيعة سوى نموذج مشؤوم، لكنه قريب من وصف حال التبعية الكردية - الكردية. وإذا أخذنا رقماً خطيراً يفيد بوجود ٦٠٠٠ صيدلية من دون ترخيص في كردستان العراق، وغلاء المعيشة المتفاقم، عطفاً على اقتصاد رشوة يعتمد مداخيل النفط «السهلة والسريعة» غطاءً على نهب سياديّ إقليميّ، بات النمو الكردي الممدوح، في الحالة العراقية، أقرب إلى مجرد رقم مغلق منه إلى حالة راسخة ومطمئنة... هذا إن لم نذكر سوء أحوال نساء وفتيات يائسات يحرقن أنفسهنّ خشية فضيحة أو غضباً من سوء حالهنّ إزاء مجتمع ذكوري يفضل اللحم على الأناقة، والبدانة على النحول، والكسل على العمل الجاد.

وغير بعيد من كردستان العراق، يرى أكراد سورية أنفسهم أكثر اغتراباً في شساعة مدن وبلدات كردستان تركيا التي يتكلم أكرادها لهجة كرد سورية نفسها، إذ يشعر الكردي السوري بأن ثمة روحاً تفصله عن روح الأخ الشقيق، على رغم ضروب الودّ والمساعدة «الصداقية» هنا وهناك، ذاك أن كثيرات من نساء أكراد سورية تزوجن برجال من كرد تركيا، ثم ما لبث أن دبّ الخلاف وآلت الزوجة طليقة فيما بقي الزوج سيدّاً بلا خادمة! وإذا كان أنصار

أوجلان نموا، عنوة وغصباً وقهراً، بقوة السلاحِ القدّوس الشهيدِ، ونالوا إدارة أكثر من سبعين بلدية كردية تركية، فإن مستوى الأميّة لديهم لا يزال مرتفعاً، وحال معظم أطفالهم أقرب إلى وحل مدارس الكتاتيب الدينية مما إلى مستوى من يدرس في مدارس عصرية، ناهيك عن أن نسبة تحدثهم باللغة التركية تفوق نسبة الكردية بكثير! وحتى الآن لم يتم توحيد الحرف الكردي، فحرفان عريقان يتنازعان صدارة المنافسة الماراثونية، بين بقاء اللفظ الكردي رهين الرسم العربي «المقدس» وتحوله نهائياً إلى الرسم اللاتيني الأجنبي الذي يبدو أكثر مرونة وقرباً من استيعاب الفروق اللفظية الدقيقة في اللغة الكردية.

ولكن، ماذا لو كان هناك مثلاً مجمَع لغة كرديّة علميّ؟ ألن يكون ذلك أفضل من خيبات أحد عشر حزباً كردياً سورياً، تضاف إليها قرابين عبقرية الحزب - القائد عبدالله أوجلان، وهي التي بمجموعها الساحق أذاقت أول ما أذاقت الكرد السوريين، ولثلاث سنوات مريرة، ما لم يذوقوه من بؤسٍ أيامَ «الأب القائد حافظ الأسد»؟!... والحصيلة المؤسفة لكل ما كان، غرق بطيء بين وحلِ السيء وعفونة الأسوأ.

اصدرات مركز القاهرة للدراسات الكردية

جلال طالباني .. رؤية مصرية

السيد عبد الفتاح

الشمولية الروحية والتنوير المعاصر

ملا بختيار

الكرد فى الصحافة العربية

حازم اليوسفي

الفيدرالية والنظم الاتحادية

حازم اليوسفي

تحت الطبع

نيجرفان بارزاني .. مهندس النهضة الكردستانية

أدريس بارزاني .. رائد المصالحة القومية

9 789778 513622